سلسلة الذب عن أئمة الأمة

المحجة البيضاء في الذب عن أئمة السنة الغراء

" أئمة نسبت إليهم بدع وتأويلات وهم منها براء "

قال الحسن البصري رحمه الله

" يا عجبًا لألسنٍ تصف، وقلوبٍ تعرف، وأعمالٍ تخالف "

تصنيف الفقير إلى عفو ربه القدير

أبي يوسف

عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الرحمن الرحمة

- عفا الله عنه -

طبع على نفقة جماعة من المحسنين - جزاهم الله خيرًا -

احتسابًا للمغفور له - بإذن الله - عبد العزيز بن ابراهيم الكوهجي

- رحمه الله وجعل الجنة مأواه -

سِلسلة الذَّبّ عن أئمَّة الأمَّة

(١)

المحجّة البيضاء في الذبّ عن أئمّة السُّنّة الغرّاء

« أئمّة نُسبت إليهم بدع وتأويلات وهُم منها براء »

قال الحسن البصري رحمه الله

"يا عجبًا لألسنةٍ تصِفُ، وقلوبٍ تعرِفُ، وأعمالٍ تُخالِفُ"

تصنيف الفقير إلى عفو ربّه القدير

أبي يوسف

عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الرحمن الرحمة

- عفا الله عنهُ -

ح عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن الرحمة ، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرحمة ، عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن

المحجة البيضاء في الذب عن ائمة السنة الغراء .- الرياض .

٥٦ ص ؛ ١٧ سم .- (سلسلة الذب عن ائمة الامة ؛ ١)

ردمك : X- ٨٣٤ - ٣٩ - ٩٩٦٠

١- السنة - دفع مطاعن ٢ - اهل السنة أ- العنوان ب - السلسلة

ديوي ٢٣١,٩٠١ ٢٢/ ٣٨٣٩

رقم الإيداع : ٢٢/٣٨٣٩

ردمك :X- ٨٣٤- ٣٩ - ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

المحجة البيضاء في الذب
عن أئمة السنة الغراء

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

إنَّ الحمد لله نحمده؛ ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضْلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ـ ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإن هذه الأمة مرحومة في أول عهدها، جمعها الله على الهدى، وألَّف بين قلوب أفرادها، وحماها من الهوى، حيث استقامت على

طاعة الله ورسوله ﷺ، ونالت بذلك المكانة العالية، والخيرية المطلقة، والأفضلية التامة، أولئك أصحاب النبي ﷺ لم يكونوا يُعرفُون غير اتِّباعه وتوقيره، واتِّباع النور الذي أنزل معه، مستسلمين لما جاء به من الحق لم يكن لهم قول مع قوله، ولا اعتراضٌ على حكمِه.

وصدق الصحابي عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ حين قال: «**إن الله نظر في قلوب العباد، فوجدَ قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمدٍ، فوجد قلوبَ أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وُزراء نبيّه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً؛ فهو عند الله حسن وما رأوْا سيئًا فهو عند الله سيىء**»[1] ولذا فإن الاتباع لهم، والاقتداء بهم، علامة التوفيق والنجاح، ودليل السعادة والفلاح.

ولقد امتثل التابعون ـ رحمهم الله ـ ومن بعدهم من أئمة الدين، لهذه التوجيهات النيرة، وعضوا عليها بالنواجذ، فاستقام أمرهم وصلح حالهم، ولزموا الجادَّة؛ فكانوا بذلك من خيار الأمة، ومن أفضل القرون، التي زكاها ومدحها ﷺ ثم وقع الاختلاف في الأمة، وأخذت الأهواء تعصف بهذه الأمة قليلاً قليلاً، وبدأت البدع تنخر في صفوفها، وتفت في عضدها، حتى تمزقت شيعًا وأحزابًا ومللاً، وتشتت فرقًا ومذاهب شتى ونحلاً.

وعصم الله سبحانه وتعالى فرقة واحدة من هذه الفرق كلها من

---

(١) أخرجه أحمد «٣٦٠٠»، والبزار «١٣٠ـ كشف الأستار»، والطبراني «٩/ ١١٨ الكبير»، والطيالسي (٢٤٦) وإسناده جيد.

الأهواء، وثبتها على الحق والهدى، وجعلها حجة على الورى، إنها الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة الباقية إلى قيام الساعة، التي اعتصم أهلها بكتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه ﷺ، وساروا على نهج سلفهم الصالح، إيمانًا وتصديقًا، علمًا وعملاً، منهجًا وأخلاقًا، عقيدةً وسلوكًا.

دأبهم في ذلك كلهم قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «**إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر**»[1]. وقوله: «**اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كفيتم**»[2]. وقول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «**عليك بالاستقامة واتباع الأثر، وإياك والتبدع**»[3].

ثم خلف من بعد ذلك خلوف، ابتدعوا ولم يتبعوا، فضلوا وأضلوا، ولكن لا يخلو عصر من قائم بالدعوة إلى السنة ومحجتها البيضاء، وطريقتها الغراء، وهذا كله من تمام حفظ الله لهذا الدين.

ولما أصبح الأمر بآخره، نبغ في عصرنا هذا نوابغ سوء، ونبتت لدينا نوابت ضلال، ممن أشربت قلوبهم بالبدعة والفتنة، وأصبحوا لفرط هواهم يرون البدعة سنة، والسنة بدعة، وأخذوا يطعنون في أئمة السنة، وينسبون إليهم البدع والضلالات؛ وعليه فإنَّ حبّ أئمة الهدى من سلفنا الصالحين، الذين هم مصابيح الدجى، والدفاع عنهم، وإبراز محاسنهم، واجب عظيم، وخطب جسيم، يجب الاعتناء به، وما ذاك إلا لأنهم هم الذين حملوا إلينا هذا الدين العظيم، وأوصلوه لنا، وهم

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح السنة «ح ١٠٥، ١٠٦».
(٢) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها «ص ١٧».
(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة «ح ٢٠٠، ٢٠٦».

الذين رفعوا رايات السنة، وكسروا ألوية المحنة، وأطفئوا نيران الفتنة، وذبوا عن دين الله، بأن جرحوا وعدَّلوا، وزكُّوا وبدَّعوا؛ وبصروا من ضلَّ إلى الهدى، إلى غير ذلك من مناقبهم المأثورة، وصفاتهم المشهورة فما أحسن أثرهم على الناس، وما أجمله على الأمة، وما أقبح أثر الناس وأفظعه عليهم.

وإنَّ هذا الواجب العظيم، ليتأكد أكثر وأكثر حينما يقابل أهل السنة المحضة؛ من ينسب أئمة السلف الصالح إلى البدع المحدثة في دين الله، ويتهمهم بها، ويدعي زورًا وبهتانًا، أنها واقعة فيهم.

وليعلم أنَّ رمي أئمة السلف بمثل هذه التهم، ليس بالأمر الهين، بل الأشدُّ خطورة، أن يتأثَّر بها الجهال، ويرموا الأئمة بالبدع، وتقلّ منزلتهم عندهم، وأيم الله، إنها لفتنة كبرى، وبلية عظمى، إذا تأملتها ـ أيها السني ـ على وجهها وحقيقتها الصافية. فلما رأيت مثل هذه الأمور، علمت أنَّ علي واجبًا عظيمًا، لابدَّ أن أقوم به، وهو الدفاع عن الأئمة الأعلام، الذين هم بحق الأئمة الهداة الجبال الشامخة في العلم، الراسية في علو القدر والمنزلة، فللَّه درُّهم وما أحسن ما قاله القائل فيهم:

لا تعرضنَّ بذكرهم مع ذكرنا ليس الصحيح إذا مشى كالمقعد

وما قاله الآخر:

هم جمال ذي الأرض كانوا في الحياة وهم بعد الممات جمال الكتب والسير

ولقد تجشمت الصعاب وركبتها، على حدَّ قول من قال:

إذا لم يكن إلا الأسنة مركبٌ فما حيلة المضطر إلا ركوبها

وأرجو من العلي القدير، أن يسدِّد القلم، ويقوي الحجة، دفاعًا عن الأئمة الأعلام، كما أسأله أن أوفق بهذا الكتاب وغيره في الدخول تحت قوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[1].

*** خطة البحث:**

قمت بتقسيم بحثي هذا إلى مقدمة، ومدخلٍ، وعشرة فصولٍ، وخاتمة.

أما المقدمة، فقد بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب دخولي فيه، ثم ذكرت خطة البحث، وختمت المقدمة بكلمة شكر وتقدير.

وأما المدخل، فقد بينت فيه مكانة أئمة الدين من أهل الحديث، وخطر تنقصهم.

*** الفصل الأول:**

الفصل الأول: فيه براءة القاضي شريح ـ رحمه الله ـ من إنكار صفة العجب.

*** الفصل الثاني:**

الفصل الثاني: فيه براءة الإمام عكرمة مولى ابن عباس ـ رحمه الله ـ من رأي الخوارج.

---

(١) حديث حسن بشواهده، أخرجه ابن عدي في الكامل، والخطيب في شرف أصحاب الحديث، وقد فصلت القول فيه في كتابي «السير الحثيث في ركاب أهل الحديث» ـ يسر الله أمر نشره ـ.

* **الفصل الثالث:**

الفصل الثالث: فيه براءة الإمام حريز بن عثمان الرحبي ـ رحمه الله ـ من بدعة النصب.

* **الفصل الرابع:**

الفصل الرابع: فيه براءة الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ من بدعة الإرجاء ويكون الكلام على ذلك بتمهيد وأربعة أبواب.

التمهيد وفيه بيان مكانة الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ.

الباب الأول: الإمام شعبة يناقض أصل المرجئة بقوله الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص وفيه ثلاثة مباحث:

١ـ نقل من الإبانة لابن بطة، في إجماع أهل العلم ومنهم شعبة على القول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص.

٢ـ نقل من الحجة للأصبهاني، وفيه ذكر الإمام شعبة من ضمن أئمة أهل السنة.

٣ـ أحاديث رواها شعبة ـ رحمه الله ـ بسنده وفيها الرد على المرجئة.

الباب الثاني: الرد على ما استدل به من الأثر المروي عن حماد ابن أبي سليمان، وبيان رواياته المتعددة.

الباب الثالث: أثر هدبة بن خالد وتوجيهه التوجيه الصحيح، والرد عليه.

الباب الرابع: إطلاق ووصم الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ لبعضهم بالإرجاء.

*** الفصل الخامس:**

الفصل الخامس: براءة الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ مما نسب إليه من تأويل وإنكار لحديث الصورة، ويكون ذلك بتمهيد وبابين:

التمهيد: وفيه بيان مكانة الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ.

الباب الأول: نفي تأويل النزول عن الإمام مالك، وبيان بطلان نسبة ذلك إليه.

الباب الثاني: بيان ضعف ما نسب إليه من إنكار حديث الصورة وعدم التحديث به.

الفصل السادس:

الفصل السادس: فيه براءة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من بعض البدع والتأويلات، ويكون الكلام على ذلك في تمهيد وثلاثة أبواب:

التمهيد: وفيه بيان مكانة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

الباب الأول: اللفظ، وفيه مبحثان:

الأول: بيان غلط اللفظية النافية على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والرد على شبهتهم ودرؤها.

الثاني: بيان غلط اللفظية المثبتة على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وبيانها ودرؤها وفيه عدة مباحث:

الأول: ما جاء في تأويل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾.

الثاني: ما جاء في تأويل قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾.

الثالث: ما جاء في تأويل قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «**ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي**».

الرابع: ما جاء في تأويل قول الرسول ﷺ: «**تجيء يوم القيامة سورة البقرة..**».

الباب الثالث: نسبة شبهة الترحم على كبار الجهمية إلى الإمام أحمد ومن ثم الاستدلال بها على عدم كفر الجهمية.

* الفصل السابع:

الفصل السابع: فيه براءة الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ من بعض المحدثات، ويكون ذلك بتمهيد وثلاثة أبواب:

التمهيد: فيه بيان مكانة البخاري ـ رحمه الله ـ.

الباب الأول: اللفظ، وبيان غلط اللفظية النافية عليه.

الباب الثاني: التأويل، وتفنيد ادعاء من ادعى أنه أَوَّلَ صِفَةَ الضَّحِك.

الباب الثالث: الردُّ على بعض مبتدعة هذا الزمان، ممن اتهموا البخاري ـ رحمه الله ـ بالغلو والإفراط، في تكفيره للجهمية، وأنه أخرج في صحيحه لبعض الروافض والجهمية؛ وبيان كذب ادعائهم.

*** الفصل الثامن:**

الفصل الثامن: فيه براءة الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من بعض البدع، ويكون ذلك بتمهيد وثلاثة أبواب:

التمهيد:

الباب الأول: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من مذهب الحرورية.

الباب الثاني: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من بدعة النصب.

الباب الثالث: قرائن أخرى تنفي عن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ ما نسب إليه من بدعة النصب.

*** الفصل التاسع:**

الفصل التاسع: وفيه براءة الإمام إبراهيم الحربي ـ رحمه الله ـ مما يروى عنه أنه قال في قبر معروف «الترياق المجرب».

*** الفصل العاشر:**

الفصل العاشر: وفيه براءة الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ من بعض البدع، ويكون ذلك بتمهيد وبابين:

التمهيد: وفيه بيان مكانة الدارقطني ـ رحمه الله ـ.

الباب الأول: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الرفض.

الباب الثاني: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الأشعرية.

* * *

* كلمة شكر وتقدير:

بعد شكر الله تعالى، وامتثالاً لقوله ﷺ: «**ومن لا يشكر الله لا يشكر الناس**»[1]؛ أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدني في إتمام هذا الكتاب، أو من نوَّر لي طريقة مسألة وهداني فيها إلى الحق والصواب، وهم كثير، فجزاهم الله خيرًا، وجعل ذلك في موازين حسناتهم، إن ربي لسميع الدعاء.

وإني لأرجو الله العلي القدير، أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يجعله تذكرة لأولي الألباب، يرشدهم إلى الحق والصواب كما أسأله أن يغفر لي زلتي، ويقبل مني ما خطت يدي، وأن يجعل عملي كله، دقَّه وجلَّه خالصًا لوجهه الكريم، إن ربي غفور رحيم.

وأسأل الله بأنَّ له الحمد، لا إله إلا هو المنان بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام، أن يزرقني هدْيًا قاصدًا، ويجنبني منكرات الأخلاق والأهواء والأدواء؛ وأن يزرقني القبول في الدنيا والآخرة إنه نعم المسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل..

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

كتب ذلك:

أبو يوسف عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن الرحمة

بعد العشاء لليلتين بقيتا من شهر جمادى الأولى،

من عام ألف وأربعمائة وستة عشر من الهجرة النبوية

في مدينة الرياض النجدية ـ حرسها الله وعمرها بالعلم والإيمان ـ.

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد «٣٣»، والإمام أحمد «٢/ ٩٥»، وابن حبان «٢٠٧٠» بسند صحيح على شرط مسلم.

مدخل

إنه مما ينبغي أن يكون مدخلاً لهذه الرسالة ـ ذات الموضوع المهم في بابها ـ أن أئمة أهل السنة والحديث والآثار هم صفوة الأمة وخيرتها، وهم الحجة على الناس في كل زمان ومكان؛ وإن انتقاصهم والنيل منهم أمر عظيم، ومنكر جسيم، لا يرضاه أي مؤمن صادق، فضلاً عن سلفي متبع ولذلك عدهم كثير من العلماء والأئمة هم الجماعة، التي أمر كل مسلم بلزومها وفي تقدير هذا الأمر يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «**إن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين، التي من فارقها واتبع سواها، ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم، وساءت مصيرًا**».

ولذا فإنَّ الطعن في أئمة أهل الحديث والأثر، إنما هو في الحقيقة طعن في السنة، وما أصدق ما قاله ذاك القائل:

أرادوا الطعن في السنة فنالوا الجُنْد بالطعن

ولمثل هذا تنبه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فقال في ابن أبي قتيلة مقالته المشهورة، وذلك فيما رواه الحاكم في معرفة الحديث «ص٤» والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث «ص١٠٣ رقم ١٦٤» وأخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث «ص٧٤». «قال محمد بن إسماعيل الترمذي: كنت أنا وأحمد بن الحسن الترمذي عند

أحمد بن حنبل، فقال له أحمد: يا أبا عبدالله، ذكروا لابن أبي قتيلة بمكة أصحاب الحديث، فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبو عبدالله ينفض ثوبه، ويقول: زنديق زنديق، ودخل البيت».

قلت: وكلامه ـ رحمه الله ـ في ذلك متواتر مشهور؛ ولقد سدَّ بمقالته هذه، البابَ على كثير من أهل البدع والأهواء، الذين لا همَّ لهم ولا دأب، إلا الطعن في السنة وأهلها، وإلى الله المشتكى، وإليه المفزع، فإننا في هذه الأيام في غربة وكربة، ولا مفرج إلا الله. وقد أبان الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ في كتابه القيم في بابه: شرح علل الحديث للترمذي (٨٠٨/٢)، ذلك بكل وضوح وجلاء فقال ـ رحمه الله ـ.

وقدْ تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث، عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في أهل الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي[1] في كتابه الذي سماه «**بكتاب المدلسين**». وقد ذكر كتابه للإمام أحمد فذمه ذمًا شديدًا، وكذلك أنكره أبو ثور وغيره من العلماء.

قال المروزي: فمضيت إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور، يذبَّ عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبدالله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبدالله، فأظهر أنك ندمت؛ حتى أخبر أبا

---

(١) قلت الكرابيسي، هو الحسين الكرابيسي، من أسلاف الأشعرية والماتريدية في مسألة اللفظ؛ إذ هو كما قال عنه الإمام قوام السنة إسماعيل بن الفضل الأصبهاني: «وأول من قال باللفظ، وقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة حسين الكرابيسيُّ؛ فبدَّعه أحمد بن حنبل، ووافقه على تبديعه علماء الأمصار...».

عبدالله، فقال لي: إنَّ أبا عبدالله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقدْ رضيت أن يعرض كتابي عليه، وقد سألني أبو ثور، وابن عقيل، وحبيش، أن أضرب على هذا الكتاب، فأبيت عليهم، وقلت: بلْ أزيد فيه، ولجَّ في ذلك؛ وأبى أن يرجع عنه؛ فجيء بالكتاب إلى أبي عبدالله وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن في الأعمش، والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب: «إن قلتم إن الحسن بن صالح يرى رأي الخوارج، فهذا ابن الزبير ـ رضي الله عنه ـ قد خرج» فلما قرىء على أبي عبدالله، قال: «هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا ونهى عنه».

قلت: وما أشبه الليلة بالبارحة ولكل قوم وارث، فإن خصوم السنة والتوحيد، يستغلون اليوم بعض كتاباتٍ لبعض من ينتمي للسنة، في الطعن في أعلام السنة والتوحيد، بلْ إن الأشد نكاية وفجيعة أن يتأثَّر بهذه الكتابات كثير من أهل السنة والتوحيد، ويظنونها حقًا وصدقًا، فيسددون سهام التجريح، والتهم الظالمة إلى أعلام التوحيد والسنة، وحملة راياتها والمدافعين عن حياضها كالأئمة الذين يأتي ذكرهم إن انتقاص أهل الحديث والأثر، ليس بالأمر الهين، وخاصة أئمة الدين منهم، ولهذا ينبغي على كل من أراد أن يكتب في عقيدة إمام من أئمة أهل السنة، أن يتحرى ولا يتجرا، وأن يتثبت ولا يستعجل، وأن ينظر إلى كلام أقرانه من أئمة السلف الصالحين، وما موقفهم منه، فإنهم به أعلم حالاً، وأفضل مقالاً؛ وأما أهل البدع من الجهمية وأفراخهم، ممن ينسب البدع إلى السلف، فأمرهم مشهور ـ ولله الحمد والمنة ـ وعادتهم في الانتحال لأئمة السنة، ونسبة الباطل إليهم معلومة، فلا يغرنك ما يفعلونه، وما يصمون به أئمة أهل السنة، من الزور والبهتان، فإن

الجهابذة ينخلونها نخلاً، ويكشفون عوارها، ولا يخلو في عصر من العصور، ممن يقوم بالحجة، ويوضح للأمة السبيل والمحجة، وهذا من فضل الله على هذه الأمة؛ فللَّه على ذلك الحمد والمنة؛ والحمد لله أولاً وآخرًا.

* * *

الفصل الأول

براءة

القاضي شريح ـ رحمه الله ـ

من إنكار صفة العجب

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الأول

براءة القاضي شريح من إنكار صفة العجب

إن القاضي الفقيه أبو أمية، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، قاضي الكوفة في عهد عمر بن الخطاب وصدرٍ من عهد عثمان، وفي عهد علي ابن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ لهو من خيار الناس في زمانه، ومن قضاة التابعين، المعروفين بالحكمة والفراسة والصلاح، وكان ـ رحمه الله من أصحاب عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ويعد في الطبقة الأولى، وكان صاحب سنة وعلم واتباع.

وقد زعم بعضهم في رسالة له جمعها فيمن وقع في بدعة من العلماء والمصنفين، أنه قد أنكر صفة العجب لله.

قلت: وهذا الكلام خطير، إذ معنى الإنكار، هو عدم إثبات الصفة لله وإنكار إطلاقها عليه، وهذا كفر باتفاق أئمة المسلمين من سلفنا الصالحين؛ وكان الأولى به أن يقول: لعله قدْ تبين له أن صفة العجب لم تثبت، أو كلامًا قريبًا من هذا فيه تلمس للاعتذار وبيان للحق، وإيضاح له، فهذا هو منهج أهل السنة والأثر، والقاضي شريح من أئمة التابعين، ومن خيار قضاتهم، وكبار علمائهم. وقد زعم بعضهم أيضًا: أنَّ السلف اختلفوا في الصفات، فبعضهم أوَّل، وبعضهم أثبت، وجعل عمدة كلامه هذا، ما نقل عن القاضي شريح ـ رحمه الله ـ في صفة العجب.

قلت: وهذا أيضًا من الهذيان، الذي لا فائدة وراءه، ولا كبير علم منه، فالسلف ـ ولله الحمد والمنة ـ منهجهم في أسماء الله وصفاته واضح، إذ منهجهم في ذلك، إثبات الصفة لله وإمرارها كما جاءت، من دون تأويل ولا تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل، وهم مجمعون على ذلك.

وعذر القاضي شريح ـ رحمه الله ـ في إنكاره لقراءة «بل عجبتُ ويسخرون» يعود إلى وجوه عدَّة:

١ـ أنه ـ رحمه الله ـ قدْ قال بالقراءة المتواترة المشهورة ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ ولم تبلغه القراءة الأخرى، وهي ليست كالأولى في التواتر والشهرة، بلْ هي قراءة عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ.

٢ـ لم تبلغه الأحاديث الصحاح في إثبات صفة العجب لله، كما لم يبلغه ـ وهو قاضٍ ـ أمر مهم، وهو: «وقف الميت على أهله أو غيرهم من أوقاف البر» وهو أمر متواتر عند السلف الصالح ـ رحمهم الله تعالى ـ، لكن جهله كثير من أهل السنة، وأهل الرأي بالعراق.

٣ـ لا يظنَّ بأمرىء صالح وإمام هدى متبع ـ مثل القاضي شريح ـ أن تبلغه القراءة الصحيحة أو الأحاديث الصحاح فيردَّها بعقله، ولو صح عنده لقال بها ـ أي الصفة ـ كما قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «أتراني نصرانيًا أقول قال رسول الله ﷺ ولا أعمل به!!».

٤ـ أن منهج القاضي شريح ـ رحمه الله ـ عدم التأويل للصفات وإنكارها بلْ هو على طريقة السلف في ذلك، وما قدمنا من أعذار واضحة في أنه لم ينكر الصفة، بلْ أنكر القراءة، فالله المعين.

٥ـ من دقيق فهم شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أنه لم يقلْ أنكر الصفة ـ كما زعمه ذلك الجاهل ـ بلْ قال ـ رحمه الله ـ كما أنكر شريح قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ مجموع الفتاوى «٣/ ٢٢٩».

٦ـ لم أجد لهذه القصة سندًا، بلْ جميع من يعتمد عليها إنما يذكرها عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ والإسناد من الدين.

٧ـ على أنه لم يكن في عهد القاضي شريح ـ رحمه الله ـ وغيره من أئمة السلف قد ظهرت الجهمية الذين ينكرون الصفات، بل إن عهدهم كان عهد الصفاء والنقاء، والبعد عن البدع المحدثة في دين الله، ولزوم الأمر الأول القديم العتيق والاستقامة عليه، فمن أين للقاضي شريح أن ينكر صفة العجب، واتباعه للسنة معلوم؛ وعدم ظهور مثل هذه البدع في تلك الفترة التي هي فترة خير القرون، إن ذا لمن العجب، نسأل الله السلامة والعافية، وعدم انتكاس الأفهام، والله الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الثاني

براءة
الإمام عكرمة مولى ابن عباس ـ رحمه الله ـ
من رأي الخوارج

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الثاني

براءة الإمام عكرمة مولى ابن عباس ـ رحمه الله ـ من رأي الخوارج

إنَّ العلامة الثقة الثبت، المفتي المفسر، أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من أئمة التابعين، وكبار المفسرين وثقات المحدثين، ومن العلماء المتقنين للسيرة النبوية، والمغازي؛ وكان من أوصف الناس لها، حتى كأنه مشرف على المغازي يراهم. وقد اتهم ـ رحمه الله ـ بأنه ممن يرى رأي الصفرية والإباضية ـ وهما فرقتان من فرق الخوارج ـ وقدْ أجاد الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ في الذَّب عنه، وبيان مناقبه وفضائله، في هديّ الساري «ص ٤٢٥ ـ ص ٤٣٠» وقدْ أطال النفس في ذلك جدًّا؛ والمقصود هاهنا أنني سأقتصر على بعض الأقوال التي نفت عنه ذلك الرأي، وأعقبها بأقوال من أثنى عليه من أئمة الدين، ومن رام زيادة علم وحجة وبرهان، فعليه بهدي الساري، ففيه ما يروي الغليل، ويشفي العليل، ويوضح السبيل.

١ـ فائدة:

لقد صنف جماعة من الأئمة ـ رحمهم الله ـ مصنفات في الذَّب عن عكرمة ـ رحمه الله ـ منهم:

١ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ.

٢ـ محمد بن نصر المروزي ـ رحمه الله ـ.

٣ـ أبو عبدالله بن منده ـ رحمه الله ـ.

٤ـ أبو حاتم بن حبان ـ رحمه الله ـ.

٥ـ أبو عمر بن عبدالبر ـ رحمه الله ـ.

٢ـ أقوال من نفى عنه بدعة الخوارج:

أـ قال الإمام الشعبي ـ رحمه الله ـ: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة رموه بغير نوع من البدعة».

ب ـ وبرأه الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فقال: «بريء مما يرميه الناس».

ج ـ وقال أبو حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ: «يحتج بحديثه نعم إذا روى عن الثقات، والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك».

د ـ وقال العجلي ـ رحمه الله ـ: «ثقة بريء مما يرميه به الناس».

هـ ـ وقال ابن جرير في معرض الذَّب عنه: «لو كان كل من أُدعيّ عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما أُدعيّ به، وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه».

وـ وقال ابن حبان: كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن، ولا أعلم أحدًا ذمه بشيء ـ يعني يجب قبوله والقطع به ـ.

٣ـ أقوال من أثنى عليه:

أـ قال سعيد بن جبير ـ رحمه الله ـ حينما سئل هل تعلم أحدًا أعلم منك قال: «نعم عكرمة».

ب ـ ولما قدم عكرمة الجند أهدى له طاووس بن كيسان نجيبًا بستين دينارًا فقيل له في ذلك، فقال ألا أشتري علم ابن عباس لعبدالله ابن طاووس بستين دينارًا.

ج ـ وقال حبيب بن أبي ثابت: اجتمع عندي خمسة: طاووس ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وعطاء، فأقبل مجاهد وسعيد يلقيان على عكرمة المسائل فلم يسألاه عن آية إلا فسرها لهما؛ فلما نفد ما عندهما جعل يقول: نزلت آية كذا في كذا، ونزلت آية كذا في كذا».

د ـ وقال شهر بن حوشب: «ائتوه ـ أي عكرمة ـ فإنه لم تكن أمة إلا كان لها حبر، وإن مولى هذا كان حبر هذه الأمة».

هـ ـ وقال حبيب بن الشهيد كنت عند عمرو بن دينار فقال: «والله ما رأيت مثل عكرمة قط».

ز ـ وقال ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ: «ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله، وكثرة الرواية للآثار، وإنه كان عالمًا بمولاه، وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه، ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان، ويستحق جواز الشهادة؛ ومن ثبتت عدالته، لم يقبل فيه الجرح.. إلخ».

ح ـ وقال أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي: «أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا منهم: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين».

قلت: وعلى كل ففي هذه الأقوال، ما يدل على سعة علم التابعي الجليل عكرمة مولى ابن عباس ـ رحمه الله ـ وأنَّه من خيار التابعين في زمانه، علمًا وفضلاً ونبلاً، وثمة إضافة إلى ما سبق تبين براءة الإمام عكرمة من رأي الخوارج: ـ

أن أصحاب ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وهم كبار أصحابه: كطاووس، ومجاهد وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح قدْ أثنوا عليه، وهؤلاء أعرف الناس به، وألصقهم له، وقدْ علمت عظيم ثنائهم عليه، فلو كان لدى الإمام عكرمة ـ رحمه الله ـ شيء من رأي الخوارج لأبانه هؤلاء، ولوضحوه للأمة، نصحًا لها وبيانًا للحق، فإن الدين النصيحة، وجرح من توفرت فيه صفات الجرح واجب؛ وتبين البدع وأهلها مطلوب شرعًا.

٤ـ فائدة:

لقد روى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في الموطأ لعكرمة، في كتاب الحج، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وترك رواية عطاء في تلك المسألة، مع كون عطاء أجلّ التابعين وأعلمهم في علم المناسك. ففي هذا التحديث ما يدل على أن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ قد ارتضى رواية عكرمة لفضله وعلمه؛ ومعلوم أن منهج الإمام مالك في التحديث، الشدة في عدم الرواية عن المبتدعة مطلقًا، ولو كانت لديه أي شبهة أو بدعة عن عكرمة، لم يرو عنه، ويترك من هو أعلم التابعين بالمناسك وأجلّهم ـ أعني به عطاءً ـ. هذا والله أعلى وأعلم.

* * *

الفصل الثالث

براءة

الإمام حريز بن عثمان

من بدعة النصب

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الثالث

براءة الإمام حريز بن عثمان ـ رحمه الله ـ من بدعة النصب

أولاً: من هو حريز بن عثمان ـ رحمه الله ـ؟

قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء «٧/ ٧٩»:

«الحافظ العالم المتقن أبو عثمان الرحبي المشرقي الحمصي، محدث حمص؛ من بقايا التابعين الصغار». ولد سنة ٧٠هـ وتوفي سنة ١٦٣، وله نيف وتسعون سنة.

أخرج له البخاري حديثين.

ثانيًا: أقوال من رماه بالنصب:

إني ذاكر لك ـ ها هنا ـ بإذن الله أقوال من رماه بالنصب واتهمه بذلك:

١ـ قال عمرو بن علي عنه: كان ينتقص عليًا وينال منه، وكان حافظًا لحديثه.

٢ـ قال العجلي: «شامي ثقة، وكان يحمل على علي ـ رضي الله عنه ـ.

٣ـ وبالغ ابن حبان في التحامل عليه فذكره في المجروحين وقال:

«كان يلعن علي بن أبي طالب ـ رضوان الله عليه ـ بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك: فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي؛ وكان داعيةً إلى مذهبه يُتنكب حديثه».

ثالثًا: أقوال من نفى عنه النصب:

١ـ قال البخاري ـ رحمه الله ـ قال أبو اليمان: «كان حريز بن عثمان يتناول رجلاً ثم ترك».

٢ـ وقال شبابة: سمعت رجلاً قال لحريز بن عثمان: بلغني أنك لا تترحم على عليٍّ، فقال أسكت ـ رحمه الله ـ مائة مرة.

٣ـ وقال علي بن هياش: سمعت حريز بن عثمان يقول: «والله ما سببت عليًا قط».

٤ـ قال الذهبي تعليقًا: «هذا الشيخ كان أورع من ذلك».

٥ـ وقال أبو حاتم: «لا يصح عندي ما يقال في رأيه؛ ولا أعلم بالشام أحدًا أثبت منه».

٦ـ وقال الخطيب البغدادي: «حُكي عنه من سوء المذهب وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه».

رابعًا: أقوال من وثقه من الأئمة:

١ـ قال أحمد ـ رحمه الله ـ: «حريز ثقة لم يكن يرى القدر».

٢ـ وقال أيضًا ـ رحمه الله ـ: «ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بجير».

٣ـ وقال علي ابن المديني ـ رحمه الله ـ: «لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه».

٤ـ وقال معاذ بن معاذ: «لا أعلم أني رأيت أحدًا من أهل الشام أفضل منه».

خامسًا: الترجيح:

يتبين لنا من هذه الأقوال أن حريز بن عثمان ـ رحمه الله ـ بريء من تهمة النصب، ويتضح ذلك بعدة أوجه:

الأول: أن ما ذكره العجلي وعمرو بن علي وابن حبان، يحتاج إلى أسانيد صحيحة، وبراهين واضحة، تدين حريز بن عثمان بتهمة النصب؛ كما أن جرحهم ليس بمفسر فدل ذلك على عدم ثبوت التهمة عليه.

الثاني: أن أقوال من نفى عنه هذه التهمة، أقوال واضحة، فيها من الصراحة ونفي التهمة ما يثلج الصدر، ويجعل النفس تطمئن إلى براءة حريز من هذه التهمة؛ وخاصة أن من نفى عنه هذه البدعة، فيهم مثل: أبي حاتم الرازي، والبخاري، والخطيب البغدادي، وغيرهم من أئمة الدين.

الثالث: أن ابن المديني والإمام أحمد ومعاذ بن معاذ، ذكروه بتوثيق، ولم يذكروا فيه بدعة النصب، وكان الأولى بهم أن يخبروا عن ذلك، لو علموه فيه، ولكن لما كان بريئًا من ذلك لم يذكروه بشيء من هذه التهمة.

الرابع: أنه قد نفى عن نفسه ذلك، وهو ثقة ثقة، كما قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فحريٌّ بأن يؤخذ قوله، ولا يلتفت إلى كلام غيره، ممن جرحه ورماه بهذه التهمة.

الخامس: لعله كان هذا منه في أول أمره، ثم تاب منه، ويدل على ذلك ما ذكره البخاري عن أبي اليمان أنه قال: كان حريز يتناول رجلاً ثم ترك؛ والتائب من الذنب كمن لا ذنب له؛ والله أعلى وأعلم. ثم إن النقل ها هنا غير مصرح باسم الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وإنما هو أنه كان يتناول رجلاً ثم ترك؛ علمًا بأن هذا الوجه إنما قيل من باب الإلزام وتعدد الحجج؛ وإلا فهو بريء من هذه التهمة؛ بنص قوله؛ وبنفيه للتهمة عن نفسه، وقوله مقبول، ونفيه غير معلول.

قلت: تبين لنا مما مضى، أن حريز بن عثمان ـ رحمه الله ـ بريء من هذه البدعة، وأن وصفه بها مخالف لما عليه أهل العلم والتحقيق، هذا ما استبان لي في هذه المسألة، والحق بغيتنا، والدليل مقصدنا، والبرهان مطلبنا، فمن كان عنده زيادة علم بالحجة، فليفصلها لنا، وإنَّا إلى الحق صائرون، وإليه راجعون ـ ولله الحمد والمنة ـ أولاً وآخرًا.

* * *

الفصل الرابع

وفيه تمهيد وأربعة أبواب:

= التمهيد:

= الباب الأول: الإمام شعبة يناقض أصل المرجئة بقوله الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، وفيه ثلاثة مباحث.

١ـ نقل من الإبانة لابن بطة، في إجماع أهل العلم ومنهم شعبة على القول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص.

٢ـ نقل من الحجة للأصبهاني، وفيه ذكر الإمام شعبة من ضمن أهل السنة.

٣ـ أحاديث رواها شعبة ـ رحمه الله ـ بسنده وفيها ردٌّ على المرجئة.

=الباب الثاني: الردُّ على ما استدل به من الأثر المروي عن حماد بن أبي سليمان وبيان رواياته المتعددة.

=الباب الثالث: أثر هدبة بن خالد وتوجيهه التوجيه الصحيح، والردُّ عليه.

=الباب الرابع: إطلاق ووصم الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ لبعضهم بالإرجاء.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد

إن الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة ١٦٠هـ من أئمة السلف الصادقين ممن لهم مكانة عالية، ومنزلة شريفة؛ ولهذا لقب أمير المؤمنين في الحديث، وكان ـ رحمه الله ـ شديدًا على البدع المحدثات وأهلها؛ مجانبًا لهم، ومحذرًا من طرقهم وضلالاتهم؛ وهو أول من فتش عن الرجال؛ ويعدُّ من أئمة الجرح والتعديل، الذين تؤخذ أقوالهم؛ ويصدر عنهم ويورد؛ وكان يقال فيه: حدثنا الضخم عن الضخام؛ شعبة الخير أبو بسطام؛ ولست بصدد ترجمته وبيان فضائله ومزاياه ومناقبه، لأن ذلك مما لا يستغرقه بحثنا هذا، ولكن إنما أردت أن أكتب هذه الكلمات، تمهيدًا وتوطئة للدفاع عنه، وبيان خطأ من أخطأ عليه، ونسبه إلى بدعة الإرجاء، متعلقًا ببعض الشبه الفاسدة الكاسدة في ميزان العلم والتحقيق، فرأيت من تمام الأمر، أن أبيِّن وهاء تلك الشبه وأعريها وأوضحها، وأرد عليها ردًا علميًا قائمًا على الأدلة والبراهين، وجماع أمري في الرد؛ أنني قسمته إلى أبواب بها تثبت براءة الإمام شعبة من الإرجاء.

وهذه الأبواب هي كالتالي:

١ـ الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ يناقض أصل المرجئة بقوله: الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص.

أـ نقلٌ من الإبانة لابن بطة ـ رحمه الله ـ في إجماع أهل العلم ومنهم شعبة، على القول بأن الإيمان يزيد وينقص وأنه قول وعمل.

ب ـ نقلٌ من الحجة للأصبهاني ـ قوام السنة ـ وفيه ذكر الإمام شعبة ضمن أئمة السنة.

ج ـ أحاديث رواها شعبة ـ رحمه الله ـ بسنده وهي ترد على المرجئة.

٢ـ الرد على ما استدل به من الأثر المروي عن حماد بن أبي سليمان؛ وبيان رواياته المتعددة.

٣ـ أثر هدبة بن خالد وتوجيهه التوجيه الصحيح، والرد عليه.

٤ـ إطلاق ووصم الإمام شعبة ـ رحمهم الله ـ لبعضهم بالإرجاء.

* * *

الباب الأول

الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ يناقض أصل المرجئة بقوله الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص

أـ نقلٌ من الإبانة لابن بطة ـ رحمه الله ـ في إجماع أهل العلم؛ ومنهم شعبة، على القول بأن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص.

إن هذا النقل الذي سيكون بين ناظريك بعد قليل، ما هو إلا إجماع لأهل العلم والحديث، ساقه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ـ رحمه الله ـ بتسميته للأئمة الأعلام، وعلماء الإسلام، الذين كانوا يقولون: «الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص» وقد نقله عنه ابن بطة ـ رحمه الله ـ في كتابه القيِّم «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة». الجزء الثاني «ص ٨١٤، رقم الأثر: ١١١٧».

قال ـ رحمه الله ـ: حدثني أبو عبدالله أحمد بن حميد الكفي، قال حدثنا أبو العباس أحمد بن علي بن عيسى بن السكين البلدي قال: حدثنا سنان بن محمد، قال: قال: قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذه تسمية من كان يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

من أهل مكة: عبيد بن عمير الليثي، عطاء بن أبي رباح، مجاهد ابن جبر، ابن أبي مليكة عمرو بن دينار، ابن أبي نجيح عبيدالله بن عمر، عبدالله بن عمرو بن عثمان، نافع بن جميل، داود بن عبدالرحمن العطار، عبدالله بن رجاء.

ومن أهل المدينة: محمد بن شهاب الزهري، ربيعة بن أبي عبدالرحمن، أبو حازم الأعرج، سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن، يحيى ابن سعيد الأنصاري، هشام بن عروة بن الزبير، عبيدالله بن عمر العمري، مالك بن أنس المفتي؛ محمد بن أبي ذئب، سليمان بن بلال، فليح بن سليمان، عبدالعزيز بن عبدالله، عبدالعزيز بن أبي حازم.

ومن أهل اليمن: طاووس بن كيسان اليماني، وهب بن منبه، معمر ابن راشد، عبدالرزاق بن همام.

ومن أهل مصر والشام: مكحول، الأوزاعي، سعيد بن عبدالعزيز، الوليد بن مسلم، يونس بن يزيد الأيلي، يزيد بن أبي حبيب، يزيد بن شريح، سعيد بن أبي أيوب، الليث بن سعد، عبيدالله بن أبي جعفر، معاوية بن صالح، حيوة بن شريح؛ عبدالله بن وهب.

وممن سكن العواصم وغيرها من الجزيرة: ميمون بن مهران، يحيى ابن عبدالكريم، معقل بن عبيدالله، عبيدالله بن عمر الرقي، عبدالكريم ابن مالك، المعافى بن عمران، محمد بن سلمة الحراني، أبو إسحاق الفزاري، مخلد بن الحسين، علي بن بكار؛ يوسف بن أسباط، عطاء ابن مسلم، محمد ابن كثير، الهيثم بن جميل.

ومن أهل الكوفة: علقمة، الأسود بن يزيد، أبو وائل، سعيد بن جبير، الربيع بن خيثم، عامر الشعبي، إبراهيم النخعي، الحكم بن عتيبة، طلحة بن مصرف، منصور بن المعتمر، سلمة بن كهيل، مغيرة الضبي، عطاء بن السائب، إسماعيل بن أبي خالد، أبو حيان يحيى بن سعيد، سليمان بن مهران الأعمش، يزيد بن أبي زياد، سفيان بن سعيد الثوري؛ سفيان بن عيينة؛ الفضيل بن عياض، أبو المقدام ثابت بن

العجلان، ابن شبرمة، ابن أبي ليلى، زهير، شريك بن عبدالله، الحسن ابن صالح، حفص بن غياث، أبو الأحوص، وكيع بن الجراح، عبدالله ابن نمير، أبو أسامة، عبدالله بن إدريس، زيد بن الحباب، الحسين بن علي الجعفي، محمد ابن بشير العبدي، يحيى بن آدم؛ محمد، ويعلى، وعمير، بنو عبيد.

ومن أهل البصرة: الحسن بن أبي الحسن، محمد بن سيرين، قتادة ابن دعامة، بكر بن عبدالله المزني، أيوب السختياني، يونس بن عبيد، عبدالله بن عون، سليمان التيمي، هشام بن حسان، هشام الدستوائي، **شعبة بن الحجاج**، حماد بن سلمة؛ حماد بن زيد، أبو الأشهب يزيد بن إبراهيم، أبو عوانة، وهيب بن خالد، عبدالوارث بن سعيد، معتمر بن سليمان التميمي، يحيى بن سعيد القطان، عبدالرحمن بن مهدي، بشر ابن المفضل، يزيد بن زريع؛ المؤمل بن إسماعيل، خالد بن الحارث؛ معاذ بن معاذ، أبو عبدالرحمن المقرىء.

ومن أهل واسط: هشيم بن بشير، خالد بن عبدالله، علي بن عاصم، يزيد بن هارون، صالح بن عمر، عاصم بن علي.

ومن أهل المشرق: الضحاك بن مزاحم، أبو حمزة نصر بن عمران، عبدالله المبارك؛ النضر بن شميل، جرير بن عبدالحميد الضبي؛ هؤلاء كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، المعمول به عندنا وبالله التوفيق» انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ.

قلت: فهذا النقل عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ـ رحمه الله ـ يدل دلالة واضحة، على أن الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ يقول بقول أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، مخالفًا لعقيدة

المرجئة الضلال في هذه المسألة، فالحمد لله على إعانته وتوفيقه.

قلت: وقد نقل هذا الإجماع عن أهل السنة، بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وساقه بتمامه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٩) ولله الحمد والمنة على ذلك.

* * *

ب ـ : «نقل آخر من الحجة يدل على أنَّ الإمام شعبة يقول بزيادة الإيمان ونقصه وأنه قول وعمل ونية وموافقة السنة».

وهذا نقل آخر من الحجة، يدل على ما ذهبنا إليه من تقرير أنَّ الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ من ضمن أئمة السلف الذي يُعتدُّ ويقتدى بهم، في باب العقائد عمومًا؛ وفي هذه المسألة خصوصًا «وهي أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص» وقد ذكر قوام السنة الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني ـ رحمه الله ـ عقيدة أبي منصور معمر بن أحمد ـ رحمه الله ـ وفيها ما ذكرناه آنفًا، من أن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من أئمة السلف، الذي يقتدى ويُعتدُّ بهم فهاك هذا النقل؛ قال ـ رحمه الله:

أخبرنا أحمد بن عبدالغفار بن أشته، أن أبو منصور معمر بن أحمد قال: «ولما رأيت غربة السنة؛ وكثرة الحوادث واتباع الأهواء، أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين، بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، من السلف المتقدمين، والبقية من المتأخرين، فأقول وبالله التوفيق:

إنَّ السنة الرضى بقضاء الله، والتسليم لأمر الله، والصبر على حكم الله، والأخذ بما أمر الله، والنهي عما نهى الله عز وجل عنه، وأن الإيمان قول وعمل ونية، وموافقة السنة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأن القدر خيره وشره؛ حلوه ومرُّه، قليله وكثيره، ومحبوبه ومكروهه، من الله عز وجل وأنَّ ما أصابني لم يكن ليخطئني، وأنَّ ما أخطأني لم يكن ليصيبني، فقد جفَّ القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وأنَّ القرآن كلام الله عز وجل، ووحيه وتنزيله تكلم به وهو غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود... إلى أن قال: بعد أن ذكر جملة طيبة من عقيدة أهل السنة قال: «فأخذ رسول الله ﷺ السنَّة عن الله عز وجل، وأخذ

الصحابة عن رسول الله ﷺ وأخذ التابعون عن الصحابة، وهؤلاء الصحابة الذين أشار إليهم رسول الله ﷺ بالاقتداء بهم، ثم أشار الصحابة إلى التابعين بعدهم مثل: سعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، والأسود، والقاسم، وعطاء، ومجاهد، وطاووس، وقتادة، والشعبي، وعمر بن عبدالعزيز، والحسن البصري، ومحمد ابن سيرين، ثم من بعدهم مثل: أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي وابن عون؛ ثم مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والزهري، والأوزاعي، وشعبة، ثم مثل: يحيى بن سعيد، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبدالله ابن المبارك، والفضيل بن عياض، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة ثم مثل: أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وابن نمير، وأبي نعيم، والحسن بن الربيع ثم من بعدهم مثل: أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي زرعة الرازي، وأبي مسعود الرازي، وأبي حاتم الرازي إلى أن قال ـ رحمه الله ـ: فكان هؤلاء سرج الدين، وأئمة السنة، وأولوا الأمر من العلماء، فقد اجتمعوا على جملة هذا الفصل من السنة وجعلوها في كتب السنة... إلى أن قال: فهذا مذهب أهل السنة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم، فارق السنة، ومن اقتدى بهم، وافق السنة؛ ونحن بحمد الله من المقتدين بهم المنتحلين لمذهبهم، القائلين بفضلهم، جمع الله بيننا وبينهم في الدارين؛ فالسنة طريقتنا، وأهل الأثر أئمتنا، فأحيانا الله عليها، وأماتنا عليها برحمته؛ إنه قريب مجيب»[1].

---

(١) الحجة للأصبهاني ـ رحمه الله ـ «من ص ٢٣١، إلى ص ٢٤٤ بتصرفات يسيرة».

جـ ـ «سياق الأحاديث التي رواها الإمام شعبة بسنده، وفيها ردٌ على المرجئة».

إنَّ الأمر الذي حداني إلى سرد هذه الأحاديث، التي رواها الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ والتي فيها ردٌ على المرجئة؛ الحديث الذي رواه الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة (٢/ ٨٦١ رقم الحديث ١١٧٤١١).

«قال: حدثنا إسحاق بن أحمد، قال: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: حدَّثنا أبي، قال: حدثنا سليمان بن داود قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني قيس بن مسلم، قال: سمعت طارق بن شهاب يحدث عن عبدالله، قال: «إن الرجل ليخرج من بيته، ومعه دينه، فيلقى الرجل له إليه الحاجة، فيقول: إنك لذيت وذيت يثني عليه، وعسى أن لا يحلي بحاجته بشيء فيرجع، وقد أسخط الله؛ وما معه من دينه شيء».

قال شعبة: «لما حدَّثني قيس بهذا الحديث فرحت به، وكان قيس يرى رأي المرجئة».

وإني إذ أسرد هذه الأحاديث؛ من هذا الباب، لأن في هذه الأحاديث دلالة واضحة، وبينة ناصعة، على براءة الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ من بدعة الإرجاء، وهي موجودة في كتب الاعتقاد المعروفة بكتب السنة؛ ولكنني آثرت اختيار رواية البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه، أو مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه؛ إن لم يكن البخاري ـ رحمه الله ـ قدْ أخرجه في صحيحه، وكذلك أن لم يكن مسلم ـ رحمه الله ـ قد أخرج في صحيحه الحديث، فإنني أنقل ما أجده من سندٍ في أحد كتب الاعتقاد المعروفة بكتب السنة؛ وكذلك من منهجي أن أنقل ما تيسر لي من تبويب الأئمة على هذه الأحاديث

كعبدالله بن أحمد وابن بطة واللالكائي ـ رحمهم الله ـ في كتبهم؛ كل ذلك حرصًا مني على علو إسناد البخاري ومسلم وصحته؛ وفهم الأئمة للأحاديث وتراجمهم عليها ـ وفقههم في تراجمهم ـ فإلى هذه الأحاديث والأسانيد:

*** الحديث الأول:**

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في كتاب الإيمان من صحيحه باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلُّوا سبيلهم» حدثنا عبدالله ابن محمد المسندي، قال: حدثنا أبو روح الحرميُّ بن عمارة قال: حدثنا شعبةُ، عن واقد بن محمد قال: سمعت أبي يحدث عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**أُمِرْت أنْ أقاتل الناسَ حتى يشهدوا أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة؛ ويؤتوا الزَّكاة، فإذا فعلوا ذلك عَصمُوا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**» رقم الحديث في الصحيح (٢٥).

قلت: هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه رقم «٣٦» كتاب الإيمان.

وبوب على الحديث اللالكائي رحمه الله: «ما روي عن النبي ﷺ في أن الصلاة من الإيمان»، والباب العام له «سياق ما روي عن النبي ﷺ في أن الإيمان تلفظ باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح» (٤/ ١٥٠٩).

*** الحديث الثاني:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في كتاب الإيمان من صحيحه «رقم ١٣٧ـ ١٣٩».

حدَّثنا عبيدالله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن الوليد ابن العيزار، أنه سمع أبا عمرو الشيباني قال: حدثني صاحب هذه الدَّار: «وأشار إلى دار عبدالله» قال: سألتُ رسول الله ﷺ: أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله؟ قال: «**الصلاة في وقتها**» قلت: ثم أيَّ؟ قال: «**ثم برِّ الوالدين**»؛ قلت: ثمَّ أيَّ؟ قال: «**ثم الجهاد في سبيل الله**»؛ قال: حدَّثني بهن، ولو استزدته لزادني».

قلت: والحديث بوب عليه اللالكائي ـ رحمه الله ـ «باب سياق ما روى عن النبي ﷺ في الإيمان أن الإيمان تلفظ باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح» (٤/ ١٥٤٧).

*** الحديث الثالث:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه: في كتاب الإيمان رقم (٩١):

حدَّثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وإبراهيم بن دينار جميعًا عن يحيى بن حماد، قال ابن المثنى: حدَّثني يحيى بن حماد، أخبرنا شعبة عن أبان ابن تغلب، عن فضيل الغقيميِّ، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**» قال: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا، ونعلُه حسنًا، قال: «**إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس**».

قلت: والحديث أورده اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب «سياق ما دلَّ وفسر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء أئمة الدين، أن الإيمانَ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».

* **الحديث الرابع:**

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه في كتاب الإيمان باب: علامة الإيمان حب الأنصار رقم (١٧).

حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة قال: أخبرني عبدالله بن عبدالله بن جبْرٍ قال: سمعت أنسًا، عن النبي ﷺ قال: «**آية الإيمان حبُّ الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار**».

قلت: والحديث أخرجه الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم «٧٤».

وقد أورده اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب «سياق ما دلَّ أو فسِّر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين، أنَّ الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»، تحت: ذكر الخصال المعدودة من الإيمان المروية في الأخبار» وأورده عبدالله بن أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة: تحت باب: «الإيمان والرد على المرجئة».

* **الحديث الخامس:**

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه في كتاب الإيمان باب: حبُّ الرسول ﷺ من الإيمان رقم (١٥).

حدَّثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدَّثنا ابن عليَّة، عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس عن النبي ﷺ (ح) وحدثنا آدم قال: حدَّثنا شعبة عن قتادة عن أنسٍ قال: قال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ**

إليه من والده وولده والناس أجمعين».

قلت: والحديث أخرجه مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم (٤٤).

والحديث أورده اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب: «سياق ما دلَّ أو فسر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء أئمة الدين أن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية» تحت ذكر: «الخصال المعدودة من الإيمان المروية في الأخبار».

*** الحديث السادس:**

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه رقم (١٣).

حدَّثنا مسدَّد قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ وعن حُسين المعلم قال: حدثنا قتادة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ قال: «**لا يُؤْمنُ أَحدكم حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه**».

وقد أورد اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب: «سياق ما دلَّ أو فسر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما رُوي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء أئمة الدين أنَّ الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية». تحت ذكر «الخصال المعدودة من الإيمان المروية في الأخبار» (٥/ ١٦٤٦).

* **الحديث السابع:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم (١٣٢):

حدَّثنا محمد بن بشار، **حدثنا** ابن أبي عدي، عن شعبة (ح) وحدثني محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد وأبوبكر بن إسحاق قالا: حدَّثنا أبو الجوَّاب، عن عمارة بن رزيق، كلاهما عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنَّ نجدُ في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن نتكلم به؛ قال: «**وقد وجدتموه؟**» قالوا: نعم. قال: «**ذاك صريح الإيمان**».

قلت: والحديث أورده اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب: «سياق ما دلَّ أو فسر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء أئمة الدين، أن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية» تحت ذكر: «الخصال المعدودة من الإيمان المروية في الأخبار» (٥/ ١٦٦١).

* **الحديث الثامن:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم (٧٥):

حدَّثني محمد بن المثنى، حدَّثنا ابن أبي عديٍّ، عن شعبة، عن سليمان، عن ذكوان، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد**». **قلت**: وهو في البخاري من غير رواية شعبة (٦٨١٠).

قلت: والحديث قد أورده اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب: «ما ورد من الآيات في كتاب الله تعالى في أن اسم الإيمان اسم مدحٍ وأن المؤمن في الجنة» (٦/ ١٨٦٠) وكذلك أورده الآجري ـ رحمه الله ـ في الشريعة تحت باب: «ذكر ما دل على زيادة الإيمان ونقصه».

*** الحديث التاسع:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم (٦٤):

حدَّثنا محمد بن المثنى، حدَّثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة كلهم عن زبيد عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**».

قلت: ولقد أورد الحديث اللالكائي ـ رحمه الله ـ تحت باب «سياق ما ورد من الآيات في كتاب الله تعالى أن اسم الإيمان اسم مدحٍ؛ وأنَّ المؤمن في الجنة».

ولقد ورد عند الخلال ـ رحمه الله ـ بصيغة أخرى هي كالتالي:

أخبرني عبدالملك الميموني، قال: ثنا ابن حنبل، قال: ثنا سليمان ابن أبي داود، قال: ثنا شعبة، عن زبيد قال: لما تكلمت المرجئة أتيت أبا وائل فسألته فحدثني، عن عبدالله، عن النبي ﷺ قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**» وبوَّب عليه الخلّال ـ رحمه الله ـ: «الردُّ على المرجئة في الاستثناء في الإيمان».

وورد عند البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر (رقم ٤٨) قال:

حدَّثنا: محمد بن عرعرة؛ قال: حدَّثنا شعبة عن زبيد قال: سألت أبا وائلٍ عن المرجئة فقال: حدَّثني عبدالله أنَّ النبي ﷺ قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**».

قلت: وهذا الحديث الذي بوَّب عليه البخاري ـ رحمه الله ـ من أجمع الأحاديث التي ترد عليه المرجئة، لأنهم قالوا: لا يضر مع الإيمان ـ أي إيمان القلب ـ ذنب أصلاً، ولأنهم قالوا إن الفسقة والعصاة يبقى لهم اسم الإيمان، ولا يسلب منهم، والحديث صريح واضح في مخالفة ما ذهبوا إليه من تقرير فاسد؛ فالحمد لله على إعانته وتوفيقه.

*** الحديث العاشر:**

قال الإمام عبدالله بن أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة باب الإيمان والردِّ على المرجئة (١/ ٨٢٩).

حدَّثنا أبي ـ رحمه الله ـ، نا محمد بن جعفر، نا شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن نبيط بن شريط عن جابان عن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يدخل الجنة منان ولا عاق ولا مدمن خمر**»، قال أبو عبدالرحمن: نبيط بن شريط: هو أبو سلمة بن نبيط، وكان شعبة ألثغ فكان يقول: شبيط بن شريط.

*** الحديث الحادي عشر:**

قال الإمام عبدالله بن أحمد ـ رحمه الله ـ في كتاب السنة باب الإيمان والردِّ على المرجئة «١/ ٧٧٥».

حدَّثني أبي، نا محمد بن جعفر، نا شعبة، عن سلمة بن كهيل،

عن عيسى الأسدي، عن زر عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**الطيرة من الشرك، ولكن الله يذهبه بالتوكل**».

*** الحديث الثاني عشر:**

قال الإمام عبدالله بن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة باب الإيمان والردِّ على المرجئة (١/ ٨٠٤):

حدَّثني أبي، نا محمد بن جعفر، نا شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**من أحب أن يجد طعم الإيمان، فليحب المرء لا يحبه إلا لله**».

قلت: وأورده الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ تحت باب فضائل الإيمان، وعلى كم شعبة هو، وأخلاق المؤمنين وصفاتهم «٢/ ٨٥٨».

*** الحديث الثالث عشر:**

قال الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان: باب علامة المنافق رقم (٣٤):

حدَّثنا قبيصة بن عقبة، حدَّثنا سفيان عن الأعمش، عن عبدالله بن مرَّة، عن مسروقٍ، عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «**أربع من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؛ إذا ائتمن خان؛ وإذا حدَّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**». تابعه شعبة عن الأعمش.

قلت: والحديث قد أورده ابن بطة ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة: «باب ذكر الأفعال والأقوال التي تورث النفاق وعلامات المنافقين» «٢/ ٨٩٦»

والحديث قد أخرجه مسلم ـ رحمه الله ـ في كتاب الإيمان «١٠٦» من طريق أخرى، غير طريق شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ.

*** الحديث الرابع عشر:**

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ في صحيحه كتاب الإيمان رقم «٦٥»:

حدَّثنا أبوبكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن سبَّار، جميعًا عن محمد ابن جعفر، عن شعبة. (ح). وحدَّثنا عبيدالله بن معاذٍ واللفظ له؛ حدَّثنا أبي، حدثنا شعبة، عن علي بن مدرك سمع أبا زرعة يحدث عن جده جرير ـ رضي الله عنه ـ؛ قال: قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع: «**استنصت الناس**» **ثم قال: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»**.

قلت: والحديث قد أورده ابن بطة الحنبلي ـ رحمه الله ـ تحت باب: «ذكر الذنوب التي من ارتكبها فارقه الإيمان، فإن تاب راجعه» «٢/ ١٠٢٤» ولقد أخرج الحديث الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ من طريق الحجاج بن المنهال رقم «٧٠٧٧».

*** الحديث الخامس عشر:**

قال الإمام ابن أبي عاصم في كتابه السنة «١/ ٩٥٤»؛ في باب: «الإرجاء والمرجئة والإيمان قول وعمل يزيد وينقص»: ثنا أبوبكر، ثنا غندر، عن شعبة، عن عمرو بن أبي حكيم، عن عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الديلي، قال: كان معاذ بن جبل باليمن فارتفعوا إليه، في يهودي مات وترك أخاه مسلمًا؛ فقال معاذ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الإسلام يزيد ولا ينقص**» فورثه.

*** الحديث السادس عشر:**

قال الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ في الإبانة باب الإيمان خوف ورجاء «٢/ ١٠٨٤».

حدَّثنا إسحاق بن أحمد، قال حدَّثنا عبدالله بن أحمد؛ قال حدَّثني أبي قال: **حدثنا** محمد بن جعفر، قال: حدَّثنا شعبة، عن سليمان عن أبي وائل؛ عن جرير ـ رضي الله عنه ـ قال: «**بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة؛ والنصح لكل مسلم، وعلى فراق الشرك**» أو كلمة هذه معناها.

قلت: والحديث متفق عليه، ولكنه من غير رواية شعبة ـ رحمه الله ـ.

آثار عن بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ رواها الإمام شعبة بسنده؛ وفيها ردٌّ على المرجئة

*** الأثر الأول:**

قال الإمام عبدالله بن أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة: «باب الإيمان والردِّ على المرجئة» (١/ ٧٨٧):

حدَّثني أبي، نا يحيى بن سعيد، نا شعبة، أخبرني سليمان، عن زيد بن وهب، قال: قال عبدالله ـ رضي الله عنه ـ: «**إذا جاء الرجلان دخلا في الإسلام ثم اهتجرا، فأحدهما خارج حتى يرجع؛ يعني الظالم**».

*** الأثر الثاني:**

قال الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة «٢/ ٩٠٧» باب: «ذكر الأقوال والأفعال التي تورث النفاق وعلامة المنافقين»:

حدَّثنا إسحاق، قال: نا عبدالله بن أحمد قال: حدثني أبي، قال: نا محمد بن جعفر، قال: نا شعبة، عن مؤمل بن فضيل، عن أبي، وائل عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: «**المسلم يطبع على كل طبيعة إلا الخيانة والكذب**».

وقال ابن بطة ـ رحمه الله ـ في نفس الباب المتقدم الذكر «٢/ ٩٠٩»:

نا محمد بن جعفر، قال: نا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت مصعب بن سعد يحدِّث عن أبيه سعد ـ رضي الله عنه ـ: «**أنَّ المسلم يطبع على كل طبيعة غير الخيانة والكذب**».

*** الأثر الثالث:**

وقال الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة (٢/ ٩٨٥): «باب الذنوب التي تصير بصاحبها إلى كفر غير خارج به عن الملة».

حدَّثنا أبوبكر محمد بن بكر، قال: **حدَّثنا** أبو داود، قال: حدَّثنا حفص ابن عمر، قال: حدَّثنا شعبة، عن سليمان، عن عبدالله بن مرَّة، عن أبي معمر الأودي، عن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ قال: «**كفر بالله عز وجل، تبرؤ من نسبٍ، وإن دقَّ، كفر بالله ادِّعاء إلى نسبٍ لا يعرف**».

*** الأثر الرابع:**

وقال الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ «٢/ ٩٩٩» في نفس الباب المتقدم الذكر:

حدَّثنا أبوبكر محمد بن بكر، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا حفص ابن عمر ومسلم بن إبراهيم؛ قالا: حدَّثنا شعبة، عن عمرو عن أبي وائل، عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: «**إذا قال الرجل للرجل أنت عدوي؛ فقد كفر أحدهما بالإسلام**».

*** الأثر الخامس:**

قال الإمام ابن بطة ـ رحمه الله ـ «٢/ ١٠١٣» في نفس الباب

المتقدم الذكر:

حدَّثنا إسحاق الكاذي، قال: حدَّثنا عبدالله، قال: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا محمد بن جعفر، قال ثنا شعبة عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن مسروق، عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: «**الجور في الحكم كفر، والسحت الرشى**» قال: فسألت إبراهيم فقلت: أفي قول عبدالله: السحت رشى؟ قال: نعم».

*** الأثر السادس:**

قال الآجري ـ رحمه الله ـ في كتاب الشريعة «ص ١٣٦» تحت باب: «ذكر ما دلَّ على زيادة الإيمان ونقصه»:

حدَّثنا الفريابي، قال: حدَّثنا عبدالله بن معاذ، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدثنا شعبة عن سليمان، عن خيثمة، عن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: «**ليأتين على الناس زمان يجتمعون في مساجدهم ليس فيهم مؤمن**».

* * *

* وخاتمة أقول:

فيما ذكرنا من هذه الأحاديث والآثار عن الصحابة، التي رواها الإمام العَلَم شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ بسنده إلى رسول الله ﷺ أو إلى الصحابي المنتهي عنده الأثر، بلاغ وكفاية، لمن سلم قلبه من الهوى واتباعه، ومقنع لمن أراد الحق ورامه، وهذه الأحاديث والآثار كلها تدل دلالة واضحة، على أن الإيمان قول وعمل، واعتقاد بالقلب، وتلفظ باللسان، وعمل بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهي برهان صدق، ودليل حق، على براءة الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من بدعة الإرجاء، إذ في تلك الأحاديث والآثار، الرد على المرجئة، وبيان سوء معتقدهم، وبها تكون أيها السنِّي، قدْ عرفت بالأدلة والبراهين، براءة الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من تهمة الإرجاء، وهاك الآن الأبواب الباقية من الرسالة، لتزداد يقينًا، ويطمئن قلبك بالغ الاطمئنان، إلى أن هذه التهمة ليس لها خطام ولا زمام، بلْ هي مفتراة، بعيدة عن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ كل البعد، والله المعين.

* * *

الباب الثاني

الردُّ على ما استدل به من الأثر المروي عن حماد بن أبي سليمان، وبيان رواياته المتعددة

لقد استدل بأثر حماد بن أبي سليمان، بعض من ينتمي للسنة وينتحلها؛ لكي يثبت بذلك أنَّ الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ من المرجئة، وإنني سأبيِّن في هذا الباب، أثر حماد بن أبي سليمان؛ وأبيِّن رواياته المتعددة؛ جامعًا لشتاتها، لأن في ذلك إيضاحًا للحق وظهورًا له، وزهقًا للباطل وكبتًا له، ذاكرًا قبل ذلك، كلام من استدل به، على أنَّ الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من المرجئة، مبينًا لما حصل منه من تدليس وتلبيس على القراء، والله المستعان، فهاك كلامه، ثم الردُّ عليه؛ قال بعد أن ساق بعض مدائح الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ: «ولم يذكره فيها ببدعة، إلا في موضع واحد ذكره على هذه الصورة الآتية: «حدَّثني أبي، قال حدثنا أبو داود، عن شعبة، قال: كان حمَّاد يقول لي: أنت منا إلا قطرة ـ يعني الإرجاء ـ» العلل «٢/ ١٤٧».

أقول في هذا المقطع عدة وقفات:

الأولى: من هو حمَّاد هذا الذي قال لشعبة ـ رحمه الله ـ أنت منا إلا قطرة ـ يعني الإرجاء ـ.

الثانية: لم يوضح من نقل المقطع لنا ذلك، بل إنه أراد أن يلبس على القراء، ويدلس عليهم، بعدم ذكره لحماد بن أبي سليمان، حتى يتوهم القراء بأنَّه إما حماد ابن سلمة بن دينار، أو حماد بن زيد بن درهم، وكلاهما سني من أئمة التقى والصلاح، المتبعين للسنة ـ رحمهما الله ـ.

الثالثة: لم يوضح لنا من نقل المقطع، باقي الروايات التي تفيد أن المرجىء هو حماد بن أبي سليمان، وأنَّ الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ أتى إليه على سبيل الإنكار، لما حدث منه من اتباع هذه البدعة والدخول فيها، فقال له حماد بن أبي سليمان هذه المقالة «أنت منا إلا قطرة ـ يعني الإرجاء ـ». وانظر تبويب اللالكائي للأثر ـ بعد أسطرٍ ـ.

وإني ذاكر لك ـ بإذن الله ـ الآن الروايات، التي تدل وتفيد أن حمادًا المقصود به في الأثر حمَّاد بن أبي سليمان المرجىء، كل ذلك حتى يكون القارىء الكريم على بينةٍ من أمره، ولا تدخل إلى قلبه مثل هذه الشبهة؛ والشبه خطافة، والقلوب ضعيفة، ولا عاصم إلا الله .

*** الرواية الأولى:**

قال اللالكائي ـ رحمه الله ـ في كتابه شرح السنة (٥/ ١٨٣٩) تحت باب «سياق ما روي متى حدث الإرجاء في الإسلام وفشا» أنا محمد بن عمر بن محمد بن حميد، أنا أحمد بن عبدالله الوكيل، نا عمرو بن علي، قال: نا أبو داود، قال: أنا شعبة، قال: نا زبيد قال: «**لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل فحدثني عن النبي ﷺ قال: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**». قال شعبة: وحدَّثني منصور وسليمان سمعا أبا وائل يحدث عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**».

قال شعبة ـ رحمه الله ـ فذكرت ذلك لحماد، فكان يقول: «يا شعبة أنت منا إلا قطرة».

قال: فقلت له: أتتهم زبيدًا؟! أتتهم منصورًا؟! أتتهم سليمان كلهم حدَّثني عن أبي وائل.

قال: لا؛ ولكنني أتهم أبا وائل.

ويزيد الأمر وضوحًا؛ والحق جلاءً، أنه حماد بن أبي سليمان ما رواه الخلال في السنة (١٠٦٣) ص ٥٩٩ وهي: ـ

*** الرواية الثانية:**

أخبرني محمد بن أبي هارون أن إسحاق حدَّثهم قال: قال أبو عبدالله: قال شعبة: قلت لحماد بن أبي سليمان، هذا الأعمش، وزبيد، ومنصور، حدَّثونا؛ عن شقيق ـ أي أبو وائل ـ عن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق**» فأيهم نتهم، أنتهم الأعمش، أنتهم منصور، أنتهم أبا وائل؟ قال إسحاق قلت لأبي عبدالله ـ أي أحمد بن حنبل ـ وإيش أتهم من أبي وائل؟ قال: أتهم رأيه الخبيث ـ يعني حماد بن أبي سليمان ـ وقال لي: قال ابن عون: كان حمَّاد بن أبي سليمان من أصحابنا حتى أحدث ما أحدث. قال: أحدث الإرجاء».

*** الرواية الثالثة:**

وهي مما تؤكد أن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ قدْ بيَّن بدعة الإرجاء لدى حماد ابن أبي سليمان، وهذه الرواية ما أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ١٠٨٨) قال: «قرأ عليه»، «يعني: محمد بن عبدالملك

ابن أبي الشوارب» وقلت: حدَّثكم عبدالله بن محمد المسندي، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا شعبة، عن زبيد قال: لمَّا تكلَّمت المرجئة أتيت أبا وائل فسألته فحدَّثني عن النبي ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**».

وقال المروزي ـ رحمه الله ـ كما في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ١٠٩٠) تحت نفس الباب المتقدم الذكر:

قال شعبة: فذاكرت هذا حمادًا؛ ـ وكان يقول بالإرجاء ـ وكان يقول لي: أنت منا يا شعبة إى قطرة، فقلت له: أتتهم زبيدًا، أتتهم منصورًا، أتتهم سليمان، فقد حدَّثوني عن النبي ﷺ؟؟، قال: لا أتهمهم، ولكن أتهم أبا وائل، وهذا ليس بشيء.

أقول: إذًا تقرر لدينا، وعرفنا من خلال جمعنا للروايات، أنَّ الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ بريء مما نسب إليه من بدعة الإرجاء واتضح لنا تدليس من نقل رواية واحدة من روايات متعددة، فهل من تدليس أقبح من هذا الفعل عند أولي الحجا، والنهى الصافية، تدليس نتيجته وحاصله نسبة إمام من أئمة السنة الغراء، إلى بدعة هو منها براء ـ هي الإرجاء ـ إن ذا لمن العجب، والمدلسون لهم أعاجيب وفنون وشجون فهذا هو الحق الصريح قدْ استبان لنا، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل، والله يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل.

* * *

الباب الثالث

أثر هدْبة بن خالد والردِّ عليه بتوجيهه التوجيه الصحيح

ومما استدل به على أن الإمام العَلَم شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ أنه مرجىء:

ما رواه ابن عدي في الكامل: «سمعت الحسن بن سفيان، يقول: سمعت هدبة يقول: صليت على شعبة، فقيل له: أرأيته، قال: فغضب، وقال قد رأيت من هو خير منه، حماد بن سلمة، وكان سنيًا، وكان شعبة ـ رأيه رأي الإرجاء ـ».

قلت: والرد على هذا الأثر بتوجيهه التوجيه الصحيح بأن نقول:

أولاً: ما قاله الذهبي في السير؛ بعد أن ساق الأثر بتمامه قال:

«قلت: كلا لم يكن شعبة مرجئًا؛ ولعله شيء يسير لا يضره».

قلت: بل أين اليسير؛ والجرح مجمل من قبل هدبة بن خالد ـ رحمه الله ـ ويحتاج إلى تفصيل وتوضيح، علمًا بأن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من أئمة أهل السنة والأثر؛ وقدْ عاصر كبار أئمة السلف، وأخذ عنهم، وأخذ عنه جمٌ غفير من أئمة الدين فلو كان عنده شيء من الإرجاء؛ ولو كان يسيرًا، لأبانه أولئك الأئمة، فالدين النصيحة، كما فعلوا مع غيره، كمسعر بن كدام كان يخالف أهل السنة في الاستثناء،

فوضح أئمة السلف حاله، وبينوه للأمة، والأمر ليس بالهين، ويحتاج إلى دلائل واضحة، وبراهين نيرة، وضوح الشمس في رابعة النهار؛ فالمسألة مسألة سنة وبدعة؛ والأمر أمر دين لا يجمل التهاون فيه.

ثانيًا: لعل رواية الإمام شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ عن بعض المرجئة؛ جعلت هدْبة بن خالد ممن يرى رأي الإرجاء، وإليك مصداقية هذا الأمر بأثرين عنه؛ فقد روى ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ في الجرح (١/ ص ١٣٧).

(١) قال: «نا بشر بن مسلم بن عبدالحميد التنوخي الحمصي؛ نا حيوة ـ يعني ابن شريح الحمصي ـ قال: قلت لشعبة: لم تروي عن حماد بن أبي سليمان، وكان مرجئًا؟! قال: كان صدوق اللسان».

(٢) وقال أيضًا في الجرح «١/ ص ١٤٨» ـ رحمه الله ـ:

«نا بشر بن مسلم بن عبدالحميد التنوخي الحمصي، نا حيوة بن شريح الحمصي، قال: قلت لشعبة: لم تروي عن عمرو بن مرة وكان مرجئًا؟ قال: كان أصغر[1] القوم وأكثرهم علمًا».

ثالثًا: في الأثر دلالة واضحة على أنَّ هدبة بن خالد ـ رحمه الله ـ قال ما قاله؛ في حالة غضب؛ ولعله غضب لأنه فاته مثل الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ فقال ما قال، والإنسان لا يملك نفسه عند الغضب، ولا يعلم ماذا يخرج من لسانه فلعل قوله هذا من هذا القبيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) في م«أصدق» أي في النسخة الأخرى من المخطوط «أفاده العلامة المعلمي ـ رحمه الله ـ في الحاشية».

رابعًا: هذه الأحاديث التي ذكرناها من قبل في أن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ قد ناقض بها أصول المرجئة؛ وذاك الإجماع الذي سقناه، وما سنذكره في الفصول الباقية كل ذلك يدل على براءة الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من بدعة الإرجاء وعدم تلبسه بها.

خامسًا: إنه لمن المستغرب أن يتهم مثل هذا الإمام؛ ببدعة الإرجاء؛ وشدته على المرجئة معروفة مشهورة، وما مناقشته لحماد بن أبي سليمان، إلا طرف من ذلك، وهاك الآن طرفًا آخر من شدته على المرجئة، في إقراره للإمام شريك بن عبدالله النخعي على عدم قبول شهادة المرجئة وإجازتها ـ فانظر في هذا الأثر وتأمله ـ:

وهو ما رواه عبدالله بن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة (١/ ٦٩٢) باب الإيمان والرد على المرجئة؛ قال: حدَّثني يعقوب بن إبراهيم الدورقي، نا عبدالرحمن بن مهدي قال: «بلغني أن شعبة قال لشريك: كيف لا تجيز شهادة المرجئة؟ قال: كيف أجيز شهادة قوم يزعمون أن الصلاة ليست من الإيمان».

قلت: وبهذه التوجيهات للأثر؛ والجمع بين الأثر والردود عليه؛ يتبين لكل ذي لبٍّ سليم، أن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ بريء من تهمة الإرجاء؛ وأنه لا يراه إلا رأيًا محدثًا مبتدعًا في دين الله؛ وعلى الله قصد السبيل.

* * *

الباب الرابع

إطلاق ووصم الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ لبعضهم بالإرجاء

إنَّ هذا الباب من أهم الأبواب في هذا الرد؛ لأنَّ الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ كما علمنا، متهم ببدعة الإرجاء؛ ولو كان مرجئًا؛ كما زعمه بعض من لا علم لهم ولا بصيرة، لما أطلق على هؤلاء هذا الإطلاق، الذي فيه بيان لحالهم ومخالفتهم للسنة، وتمسكهم ببدعة محدثة في دين الله؛ فلذا كان هذا الباب من أهم الدلائل، وأبين البراهين، على براءة الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ من هذه البدعة المحدثة.

١ـ قال عن حماد بن أبي سليمان: «وكان يقول بالإرجاء» أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ١٠٩٠).

٢ـ قال عن قيس بن مسلم بعد روايته للحديث عنه: «وفرحت بهذا الحديث، وكان قيس يرى رأي المرجئة» أخرجه ابن بطة ـ رحمه الله ـ في الإبانة (٢/ ١١٧٤).

٣ـ وقال لشريك بن عبدالله النخعي ـ رحمه الله ـ «كيف لا تجيز شهادة المرجئة» أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد ـ رحمهما الله ـ في كتاب السنة (٢/ ٦٩٢).

٤ـ إقراره لحيوة بن شريح الحمصي حينما أطلق الإرجاء على حماد ابن أبي سليمان «قال: لشعبة: لم تروي عن حماد بن أبي

سليمان، وكان مرجئًا» أخرجه ابن أبي حاتم ـ رحمهما الله ـ في الجرح (١/ ص ١٣٧).

٥ـ إقراره لحيوة بن شريح الحمصي حينما أطلق الإرجاء على عمرو ابن مرة «قال: قلت لشعبة: لم تروي عن عمرو بن مرة وكان مرجئًا؛ قال: كان أصغر القوم، وأكثرهم علمًا» الجرح (١/ ص ١٤٨).

قلت: وفيما ذكرناه كفاية؛ ومقنع لمن أراد الحق ورامه، والله يقول الحق وهو يهدي إلى سواء السبيل. وبه ينتهي، ما أردناه من نفي بدعة الإرجاء عن الإمام شعبة ـ رحمه الله ـ وثمة نصيحة وتوجيه أودَّ أن أشير إليه: وهو أن الحق أحق أن يتبع، والباطل أحق أن يترك، ومن رام منهجًا سليمًا من العضل والخطل، فعليه أن ينظر إلى الأدلة القاطعة والبراهين الناصعة لا إلى الرجال، فذاك في حقنا أنفع، ولنا أجدى وأحسن، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ولا يفوتني أن أشير إلى جهد بعض من لهم في القلب مكانة، وفي النفس منزلة، حيث أنه قام معي بجمع بعض الأحاديث والفوائد من بطون كتب السنة، فله مني الدعاء في ظهر الغيب، والشكر والتقدير في العلانية؛ وهذا كله من باب قوله ﷺ: «**ومن لا يشكر لا يشكر الناس**» أخرجه البخاري في الأدب المفرد «٣٣» والإمام أحمد «٢/ ٩٥» وابن حبان «٢٠٧٠» بسندٍ صحيح على شرط مسلم، ومن باب عزو العلم إلى أهله.

وختامًا: الحمد لله على نعمة الإسلام والسنة؛ وعياذًا بالله من البدعة والفتنة.

* * *

الفصل الخامس

وفيه تمهيد وبابين:

= التمهيد:

= الباب الأول: نفي تأويل النزول عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وبيان بطلان نسبة ذلك إليه.

= الباب الثاني: بيان ضعف ما نسب إليه من إنكار حديث الصورة وعدم التحديث به.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد:

إن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ من أئمة السنة، ومن أفضلهم علمًا وقدرًا، ومن أعظمهم منزلة؛ ومن أجلّهم مكانة، ولقد نافح عن عقيدة السلف الصالح، وأبان عن مراميها؛ وأوضح مقاصدها؛ وبينها لعامة الأمة؛ ووقف في وجه أهل البدع بالمرصاد، وردَّ عليهم؛ وحذَّر منهم؛ والتزم في توضيحه وبيانه للعقيدة السلفية، منهج السلف من الصحابة والتابعين وقواعدهم المثلى، في صفات الله وأسمائه الحسنى؛ حتى غدا بذلك من أئمة الدين، الذين يستأنس بذكر أسماءهم؛ وأخذِ أقوالهم؛ ويشار إليهم بالفضل والنبل.

وأرى أن ذلك يعود إلى شدة تمسكه بالكتاب والسنة، وفهمه للمسائل على فهم الصحابة والتابعين صفوة الأمة. فلذا كان ممن له الصدارة العليَّة، والمرتبة السنية، حتى فاق سائر الأقران، وصار يشار إليه بالبنان، حتى قيلت عنه المقالة المشهورة: «لا يفتى ومالك في المدينة»؛ وسمي إمام دار الهجرة، فعليه رحمة الله ورضوانه.

وأرى لزامًا عليَّ؛ ونحن بصدد الذبِّ عنه، فيما نسب إليه من تأويل، وإنكار لحديث الصورة والتحديث به، أن أنبه إلى قاعدة علمية نافعة في أمرها، ماتعة في بابها، قالها العلامة الهمام ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ حيث قال:

«فصل: وها هنا قاعدة يجب التنبيه عليها؛ وهي أنه إذا ثبت عن مالك وأحمد، وغيرهما تأويل شيء في موارد النزاع لم يكن فيه أكثر من أنه وقع بينهم نزاع في معنى الآية والحديث، وهو نظير اختلافهم

في تفسير آيات وأحاديث؛ مثل تنازع ابن عباس وعائشة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ فقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: رأى ربه؟ وقالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: بل رأى جبرائيل.

وكتنازع ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ فقال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: هو ما أصاب قريشًا من الجوع، حتى كان أحدهم يرى بينه وبين السماء كهيئة الدُّخان، وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: هو دخان يجيء قبل يوم القيامة، وهذا هو الصحيح.. ونظائر ذلك؛ فالحجة هي التي تفصل بين الناس» (مختصر الصواعق ـ٢/ ٢٥٢).

أقول تعليقًا وتوضيحًا: لقد أجاد الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ كلَّ الإجادة حينما ذكر «أن الحجة هي التي تفصل بين الناس» وقوله هذا؛ قدْ دلَّ عليه الكتابُ والسنة، وإجماع سلف الأمة؛ فمن جاء بالحجة الواضحة، قبل قوله، ومن لا فلا، وإن كان عالمًا جليلاً؛ فالحجة في كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وقدْ قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ والرد إلى الله الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ، الردُّ إليه في حياته، والردُّ إلى سنته والتحاكم إليها بعد مماته.

هذا، وقدْ قسمت ما أردت به، من الذَّب عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ إلى بابين:

الباب الأول: نفي تأويل النزول عنه، وبيان بطلان نسبة ذلك إليه.

الباب الثاني: بيان ضعف ما نسب إليه من إنكار حديث الصورة وعدم التحديث به.

الباب الأول

نفي تأويل النزول عنه، وبيان بطلان نسبة ذلك إليه

إنه لمن المعلوم عند أوساط أهل السنة، منهج الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في أسماء الله وصفاته، وأنه ممن التزم بعقيدة السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ في هذا الباب وسار عليه، وهذا من الأمور الواضحات.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

كيف وهو القائل لمن سأله عن الاستواء؛ «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة» وأمر به فأخرج وفي بعض الروايات «إني أخاف أن تكون ضالاً»[1]

فهذا يبين بكل وضوح وجلاء، أنَّ منهج الإمام مالك ـ رحمه الله ـ في أسماء الله وصفاته، قائمٌ على إثبات الأسماء والصفات، وإمرارها كما جاءت، دون تأويل ولا تحريف ولا تعطيل.

وعليه؛ فإن نسبة التأويل إلى الإمام مالك ـ رحمه الله ـ نسبة كاذبة لا أصل لها ولا مستند، وهاك الآن بطلان هذه النسبة إليه، ودرء الشبهة وجوابها.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة واللالكائي والآجري وغيرهم.

* **الشبهة:**

قال بعض جهميّة هذا الزمان[1]:

«روى الحافظ ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٤٣)، وذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥) أن الإمام مالكًا ـ رحمه الله ـ أوّل النزول الوارد في الحديث بنزول أمره سبحانه، وهذا نص الكلام من «السير».

قال ابن عدي: حدثنا محمد بن هارون بن حسان، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبي حبيب، حدثني مالك، قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى أمرُه، فأما هو فدائم لا ينزل**».

قال صالح: فذكرت ذلك ليحيى بن بكير، فقال: حسن والله، ولم أسمعه من مالك.

قلت: ورواية ابن عبدالبر من طرق أخرى فتنبه!!.

* **درء الشبهة وجوابها:**

أقول الردّ على هذه الشبهة من وجوه عدة:

الوجه الأول: أن في إسناد هذه الرواية كاتب الإمام مالك حبيب ابن أبي حبيب، وهو كذاب وضاع باتفاق أهل الجرح والتعديل، قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «ليس بثقة كان يكذب». وقال أبو داود: «وكان من أكذب الناس»، وقال أبو حاتم: «متروك»، وقال النسائي: «متروك الحديث أحاديثه كلها موضوعة عن مالك»، وتكلم فيه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ، وقال عنه ابن عدي نفسه: «يضع الحديث»، وقال

---

(١) وأعني به السخاف السقاف في هذا الوصف «بعض جهمية هذا الزمان».

أيضًا: «ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات، وأمره بيّن في الكذابين»[1].

الوجه الثاني: ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب، لكن هذا كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل، لا يقبل أحدٌ منهم نقله عن مالك».

الوجه الثالث: أن صالح بن أيوب مجهول كما هو مترجم له في مصادر التراجم.

ومن الغرابة حقًا: أنَّ الجهميَّ الخبيث، نقل هذا الخبر من السير، ولم ينقلْ ما علقه الذهبي عليه، أداءً للأمانة؛ بلْ لأن في ذلك مخالفة لهواه، ولما يريده من الكذب على السلف ونسبة التأويل إليهم، قاتله الله أنى يؤفك، وهاك ما قاله الذهبي: «قلت: لا أعرف صالحًا، وحبيب مشهور، والمحفوظ عن مالك ـ رحمه الله ـ رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات، فقال: أمرها كما جاءت بلا تفسير، فيكون للإمام في ذلك قولان إن صحت رواية حبيب».

أقول: عجبًا للذهبي يقول إن صحت رواية حبيب، وأنَّى لها أن تصح؛ وحبيب تالف الحال، كذاب وضاع باتفاق أئمة الجرح والتعديل؛ حتى إن الذهبي نفسه، قدْ تكلم عليه في ميزان الاعتدال «٢/ ٤٥٢» بأنه كذاب وضاع، فلعلها زلة قلمٍ، وطغيان فكر منه.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال «٢/ ٨١٨ و٨٢٠».

الوجه الرابع: قوله: «ورواية ابن عبدالبر من طريق أخرى فتنبه».

قلت: لما رجعت إلى التمهيد «٧/ ٤٣» وجدت أن الطريق من طريق محمد بن علي الجبلي، عن جامع بن سوادة. فأما محمد بن علي الجبلي، فهو رافضي شديد الرفض، كما نصَّ على ذلك الخطيب في تاريخ بغداد «٣/ ١٠١» وابن حجر العسقلاني في لسان الميزان «٥/ ٣٠٣». وأما جامع بن سوادة فهو ضعيف الحديث كما في الميزان «١/ ٣٨٧»، واللسان «٢/ ٩٣».

قلت: وبه يسقط ما ادَّعاه الجهميَّ من التأويل عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وقد رأيت حال الطريقين، كذاب وضاع في الأولى، ورافضي وضعيف في الثانية، ظلمات بعضها فوق بعض فأين التنبه؛ ولمن يكون؟!!

الوجه الخامس: هذا الذي تقدم كله من ناحية السند، وأما من ناحية متن الرواية، فإن هذا الكلام المكذوب على الإمام مالك ـ رحمه الله ـ يخالف عقيدته السلفية عمومًا، ويخالف ما ثبت عنه في باب الأسماء والصفات على إمرارها كما جاءت، وعدم تأويلها خصوصًا؛ وهو مخالف لما رواه أهل السنة عنه، فمن ذلك مثلاً:

١ـ ما رواه ابن أبي زمنين في كتابه أصول السنة من طريق زهير بن عباد؛ قال: «كل من أدركت من المشايخ: مالك بن أنس، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح يقولون: النزول حق».

٢ـ وما قاله أبو نصر السجزي ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة:

«وأئمتنا كسفيان، ومالك، والحمادين، وابن عيينة، والفضيل، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق متفقون على أن الله سبحانه فوق العرش، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء».

الباب الثاني

بيان ضعف ما نسب إليه من إنكار حديث الصورة وعدم التحديث به

* الشبهة:

يتعلق كثير من أهل البدع، بهذا الموقف من الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ ويحتجون به؛ على أنَّ الإمام مالك قدْ أنكر حديث الصورة وأنه لم يثبت صفة الصورة لله سبحانه وتعالى؛ وهلم جرًا مما به أرغوا وأزبدوا؛ ولكن الذي يهمنا ـ نحن معشر أهل السنة ـ هل صحَّ هذا عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ؟!؛ وإن صح فما الجواب عليه؛ هذا ما نحن بصدد قيده، بعد أن نورد الأثر في ذلك:

«قال أبو جعفر العقيلي: في ترجمة عبدالله بن ذكوان: حدَّثنا مقدام ابن داود حدَّثنا الحارث بن مسكين، وابن أبي الغمر، قالا: حدَّثنا ابن القاسم قال: سألت مالكًا عمن يحدث بالحديث الذي قالوا: «إنَّ الله خلق آدم على صورته» فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا؛ ونهى أن يتحدث به أحد؛ فقيل أنَّ ناسًا من أهل العلم يتحدثون به، قال: من هم؟، قيل: ابن عجلان عن أبي الزناد فقال: لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء، ولم يكن عالمًا ولم يزل أبو الزناد عاملاً لهؤلاء حتى مات، وكان صاحب عمال يتبعهم»[1].

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٥١ـ ٢٥٢) طبعه دار الكتب العلمية بيروت.

قلت: وقد ذكر الأثر الذهبي في الميزان «٢/ ٤١٩» وفي سير أعلام النبلاء «٥/ ٤٤٩ـ ٤٥٠» و«٦/ ٣٢٠» و«٨/ ١٠٤»، وقد عقب عليه بتعقيبات نافعة، فراجعها لزامًا؛ من باب الفائدة.

*** درء الشبهة وجوابها:**

والجواب عن هذه الشبهة، من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن هذه الرواية لا تصح عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وذلك أنها مروية من طريق مقدام بن داود الرجيني، وهو متكلم فيه وليس بثقة في الحديث والرواية[1].

الوجه الثاني: أن هذا الحديث ـ لعلَّه ـ لم يصح عنده، ويدل على ذلك ظاهر كلامه في ابن عجلان وأبي الزناد ـ رحمهم الله ـ.

الوجه الثالث: أن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ أنكر أن يحدث بهذه الأحاديث عوام الناس الذي لا يعرفون وجهها، ولا تبلغها عقولهم وربما كانت لبعضهم فتنة، وأن ذلك ـ منه ـ جريًا على طرد قاعدته في سد الذرائع.

ذكر هذا الوجه عنه:

أـ ابن القاسم وابن وهب كذا في ترتيب المدارك «٢٠/ ٤٤».

ب ـ ابن عبدالبر في التمهيد «٧/ ١٥٠».

ج ـ ومن العلماء المعاصرين شيخنا؛ وشيخ مشايخنا العلامة السنّي/ حمود بن عبدالله بن حمود التويجري ـ رحمه الله ـ في كتابه الفذ

---

(١) السلسلة الضعيفة «٣/ ٣٢٠».

في بابه «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» ص١٠.

الوجه الرابع: ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في نقض التأسيس «٢/ ٢٢٠/ ق»:

تأويل السلف إن صدر من الصحابة فهو مقبول لأنهم سمعوه من الرسول ﷺ وإن صدر من غيرهم وتابعهم عليه الأئمة قبلنا، وإن تفرد نبذناه وأعرضنا عنه إعراضًا مثل إعراضنا؛ عن تأويل الخلف» وأحاديث الصورة، عليها إجماع أهل السنة، بأنها من صفات الرحمن؛ فلذا فإن التأويل لها مردود، بل الواجب التسليم والانقياد؛ والسير على ما سار عليه سلف الأمة قديمًا فالخير كل الخير في اتباع سبيلهم.

* * *

الفصل السادس

وفيه تمهيد وثلاثة أبواب:

= التمهيد:

=الباب الأول: اللفظ، وفيه مبحثان:

١ـ بيان غلط اللفظية النافية على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والردُّ على شبهتهم ودرؤها.

٢ـ بيان غلط اللفظية المثبتة على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والردُّ على شبهتهم ودرؤها.

= الباب الثاني: دفع بعض التأويلات عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وبيانها ودرؤها وفيه أربعة مباحث:

١ـ ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾.

٢ـ ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾.

٣ـ ما جاء في تأويل قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ (ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي).

٤ـ ما جاء في تأويل قول الرسول ﷺ: «تجيء يوم القيامة سورة البقرة...».

= الباب الثالث: نسبة شبهة الترحم على كبار الجهمية إلى الإمام أحمد، ومن ثمَّ الاستدلال بها على كفر الجهمية.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد

إنَّ الخير كله، والهدى كل الهدى، أن يتبع ـ المؤمن الصادق ـ طريقة السلف الكرام ويسير عليها؛ فإنها المحجة البيضاء التي هي أوضح من الشمس في رابعة النهار، فطريقتهم صدقٌ في المقصد، وصفاء في المعتقد، ووضوح وجلاء في الطريق، فأكرم بهم من قومٍ نفوا عن دين الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وعليه؛ فإنَّ الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ من أئمة أهل السنة، الذين ندين الله بحبهم، ونعظمهم ونجلّهم؛ لما قاموا به من توضيح أمر الدين، والوقوف ضد البدع والمبتدعين، وقد كان من أمر ـ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في الفتنة ما كان، مما رفع الله به شأنه، وأعلى مكانته، صار الانتساب إلى عقيدته سلامة، والحيْد عنها بدعة، وعلامة السنّي اتباع عقيدة أحمد ـ رحمه الله ـ وعلامة المبتدع تركها، لذا صار كلُّ طائفةٍ تنسب إليه اعتقادها؛ وتقول: هو اعتقاد أحمد بن حنبل، فيروج ذلك عند من لا تمييز له ويقبله وينصره، ولكن الإنصاف في ذلك أنْ تقيمَ كلُّ طائفةٍ حجتُها على صحَّة دعواها، ولقد علمنا من سنة السلف الكرام ـ رحمهم الله ـ أنَّ:

(الإسناد من الدين) فمن أسندَ فقد بريء، ومن لا فلا.

وليس يشك الناظر في كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والمتتبع لطريقته، أنه بريءٌ من البدع وأهلِها، فسائر هذه الطوائف التي تنتسب إليه تنصُرُ عقائدها بأحمد ـ رحمه الله ـ إما:

١ـ بالكذب الصريح عليه.

٢ـ أو بنقول عنه لا تثبت أسانيدها.

٣ـ أو بنقول صحَّت عنه، ولكنها مجملة، لم يُوَفَّقوا للوصول إلى معرفة مراده منها؛ ولم يرجعوا إلى طريقة أصحابه، وينظروا في أقوالهم في تلك الأقوال، حتى يردوا المجمل إلى المفصل، بلْ اتباع الهوى، ونصرة البدعة أعمتهم عن ذلك؛ والله المستعان.

سوى الطائفة المنصورة ـ إن شاء الله ـ أهل السنة والأثر، وأهل الحديث والاتباع، التي لا تعرف البدع وأهلها بلْ تبرأ إلى الله العلي العظيم منها، فهي لا تكذب ـ ولله الحمد والمنة ـ على إمامها ناصر السنة، ولا تحتج عنه إلا بما صح إسناده، وثبت، وظهرت الدلالة منه مفسرةً لا لبس فيها ولا غموض، وذلك بجمع مقالات الإمام إلى بعضها؛ والتوفيق بين ما أشكل منها، وضمها إلى أقوال أسلافه وإخوانه من الأئمة الذين لم يعرفوا بالبدع، ولم ينصروا أهلها[1]، بل كانوا لهم بالمرصاد، بلْ صنفوا الكتب والرسائل في الدفاع عن طريقتهم البينة، والتحذير من البدع وأهلِها.

وعليه؛ فلما رأيت بآخره قدْ تفاقم الأمر، واشتد الخطب، وأصبحنا نرى ما بين الفينة، وأختها، بعض أهل البدع من المعاصرين؛ ويعتبر من كبار جهمية هذا الزمان، لا في العلم وغيره، بلْ في نصرة مذهب الجهمية، وبيان عقائدهم بأقوال كاسدة، وآراء فاسدة، يظن الغمر أنها بيان للحق، ودحض للباطل، فسبحان الذين بيده ملكوت كل

---

(١) انظر العقيدة السلفية «ص ٢٥٥».

شيء، فقد أعمى الله بصيرته، وأبان عن جهله، وأوضح مقاصده الخبيثة، ولله الحمد والمنة، لم يتركه أهل السنة الغراء، بلْ صنفوا الكتب والرسائل في التحذير منه، والرد عليه، وبيان باطله، وتفنيد شبهه، وجعلها قاعًا صفصفًا، لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا، ولما رأيت ـ أيضًا ـ إخوانًا لنا من أهل السنة، قد أصابتهم الحيرة ـ وربما ـ دخل بعضهم في بعض الشبه، والشبه خطافة؛ ولا يجدون جوابًا شافيًا كافيًا؛ في نسب مثل هذه البدع إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ويقول بعضهم إن لها أسانيد، ومذكورة في كتب بعض المتقدمين، ممن لهم صلة بالحديث وأهله، في مجال التصنيف والتبويب.

لما رأيت ذلك كله، توكلت على الحي القيوم، وشرعت في جمع ما ينسبونه إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من عقائد هو بريء منها ـ براءة الذئب من دم ابن يعقوب ـ، فتوصلت إلى بعضها، وذلك بفضل الله ورحمته، ورأيتُ أن أجعلها مجملة في ثلاثة أبواب، يجمع عقد نظامها، وإني ذاكر لك بإذن الله ـ تلك الشبه ودرءها معًا.

والأبواب على النحو التالي:

١ـ اللفظ وفيه مبحثان:

أـ بيان غلط اللفظية النافية عليه وذكر شبهتهم والرد عليها.

ب ـ بيان غلط اللفظية المثبتة عليه وذكر شبهتهم والرد عليها.

٢ـ نسبة بعض التأويلات إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وبيانها ودرؤها.

٣ـ نسبة شبهة الترحم على كبار الجهمية إلى الإمام أحمد، ومن ثمَّ

الاستدلال لها على عدم كفر الجهمية. سائلاً الله العلي القدير أن يوفقني للحق، وأن يقوي الحجة، ويسدد القلم، ويجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن لا يحرمنا الأجر فيه، إن ربي لسميع قريب.

الباب الأول: اللفظ

أـ بيان غلط اللفظية النافية على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ

* **الشبهة:**

اعلم أيها السنيّ المتبع ـ رحمني الله وإياك ـ أن اللفظية النافية انتسبوا إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ونقلوا عنه ما ظنُّوهُ موافقًا لعقيدتهم، وتأوَّلوا نصوصه الصريحة في إنكار مقالتهم على ما يوافق أهواءهم؛ ونصروا ذلك من وجوه:

الأول: رووا عنه أنّه يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق».

وهذا ذكره البيهقي في اعتقاد الإمام أحمد[1].

والثاني: رووا إنكاره القول: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) في قصة أبي طالب وغيره.

وقد ساق البيهقي القصَّة من رواية فوران عن الإمام أحمد، وكذا قصة ابن شداد ثم قال: «فهاتان الحكايتان تصرحان بأنَّ أبا عبدالله بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ بريء مما خالف مذهبَ المحققين من أصحابنا[2]،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٤).

(٢) يعني به الأشاعرة.

إلا أنه كان يستحب قلة الكلام في ذلك، وترك الخوض فيه، مع إنكار ما خالف مذهب الجماعة»[1].

قلت: أراد مذهبَ اللَّفظيَّة، فإنَّهُ احتجَّ بإنكار أحمدَ على أبي طالب وابن شدادٍ، بأنَّه كان على ضد قولهما، أنَّ الصَّواب عنده أن اللفظ بالقرآن مخلوق، فإن هذا هو قول من سمَّاهم المحققين من أصحابهم، أمثال أبي الحسن الأشعري، ومن تبعه كابن الباقلاني وابن فورك وغيرهم.

والثالث: تأولوا ما تواتر عنه من إنكاره على من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) على ثلاثة معانٍ:

١ـ لأنَّه قول محدث لم يتكلم به السلف.

٢ـ أنَّه أراد به الجهميَّ المحض الذي يزعُمُ أنَّ القرآن الذي لم ينزل مخلوق، وهذا قولُ البيهقي فيما حكاه عنه شيخ الإسلام[2].

٣ـ أنَّ اللفظ معناه الطَّرْح والرَّمْي، ومنه قولك: (لفظت باللقمة) إذا طرحتها وألقيت بها، وهذا المعنى لا تجوزُ إضافته إلى القرآن. وهذا قول أبي الحسن الأشعريّ وغيره[3].

والرابع: وربَّما احتجَّ بعضُهم بما رواه فوران قال: سألني الأثرم وأبو عبدالله المعيطي أن أطلبَ من أبي عبدالله خلوة؛ فسأله فيها من

---

(١) الأسماء والصفات ص ٢٦٦.
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٤).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٢).

أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمحْكي، فسألته؟ فقال: «القرآن كيف تصرّف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأمَّا أفعالنا فمخلوق» قلت: فاللفظية تعدهم يا أبا عبدالله في جملة الجهمية؟ فقال: «لا الجهميةُ الذين قالوا القرآن مخلوق»[1].

* **درء الشبهة:**

والآن نجيب ـ بتوفيق الله تعالى وفضله ـ عن جيمع هذه الظنون الفاسدة؛ والشبه الكاسدة فنقول:

* **أما الوجه الأول:** فهو خطأ ظاهر، وإفك بَيِّنٌ على الإمام أحمد، يكذبه النقل المتواتر عنه من رواية خاصة أصحابه وأهل بيته فمن ذلك مثلاً:

ما رواه عنه أبو داود سليمان بن الأشعث ـ رحمه الله ـ وهو من خاصة أصحابه:

قال: سمعت أحمد يتكلم في اللفظية، وينكر عليهم كلامهم[2].

وقال: كتبت رقعة، وأرسلت بها إلى أبي عبدالله ـ وهو يومئذ متوار ـ فأخرج إليَّ جوابُه مكتوبًا فيه:

قلت: رجل يقول: التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن ليس بمخلوق، وما ترى في مجانبته؟ وهل يسمى مبتدعًا؟ وعلى ما يكون عَقْد القلب في التلاوة والألفاظ؟ وكيف الجواب فيه؟

---

(١) رواه الحاكم كما في السير (١١/ ٢٩١) بسند صحيح.
(٢) مسائل أبو داود ص ٢٦٤.

قال: «هذا يجانب، وهو فوق المبتدع، وما أراه إلا جهميًا، وهذا كلام الجهمية، القرآن ليس بمخلوق»[1].

وما رواه ابنه صالح عنه ـ رحمه الله ـ أنه قال: «افترقت الجهمية على ثلاثة فرق: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله وتسكت، وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق، قال الله عز وجل في كتابه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فجبريل سمعه من الله، وسمعه النبي ﷺ من جبريل عليه السلام، وسمعه أصحاب النبي ﷺ من النبي ﷺ فالقرآن كلام الله غير مخلوق»[2].

والنصوص عن إمام أهل السنة، والصابر يوم المحنة، كثيرة متواترة في هذا الأمر وسيأتي بعضها في الوجه الرابع، وبالله التوفيق ولو كانت هذه الرواية من رواية ثقةٍ معروف لكان خطأ بينًا؛ إذ أنه يلزم من قبوله ردُّ الأخبار الصحيحة المتواترة عنه بضدِّ ذلك، وهذا لا يقوله عالم، ولا عجبَ فإنَّ الأهواء تصنع بأهلها ما هو أعجب من ذلك.

* **أما الوجه الثاني**: فإنه من الألفاظ المبتدعة التي وإن كان قصدها حسنًا، فإنها لا تخلو من مفسدة شرعية كيف وقد أدت إلى فتح باب لبعض المبتدعة من الجهميّة وغيرهم، وقد وقع بسببها بعض البدع والمحدثات في دين الله. ومن هنا كان سبب إنكار الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لكلمة «لفظي بالقرآن غير مخلوق» يرجع لسببين:

ـ **أحدهما**: كونه بدعة محدثة لم يتكلم بها السلف.

---

(١) مسائل أبو داود ص ٢٦٥.
(٢) صالح في المحنة ص ٧٢.

ـ **والثاني**: لما يوهِمُ من المعاني الباطلة، كإدخال فعل القارىء وصوته في ذلك.

ومذهب محقِّقيهم(!) من الأشاعرة الذي يحتج به البيهقيّ لم يقل به الإمام أحمد ولا ارتضاه، بل أنكرهُ بأشدَّ مما أنكر به قول أبي طالب ـ الآتي ذكره ـ الذي حكاه عنه؛ فإن ما حكاه أبو طالب من كون اللفظ بالقرآن غير مخلوق، عدَّه أحمد بدعة يهجر أصحابها؛ ولكن قول من وصفهم البيهقيُّ بالمحققين أنكره بأشدَّ منه، وجهَّم القائلين به، إذ مقتضاهُ أنَّ جبريل عليه السلام إنما جاء بشيء مخلوق، لأن كلام الله عندهم معنى قائم به، ليس هو لغة عربية ولا غيرها، ولا هو حروفًا ولا كلماتٍ، وهذا اللفظ العربيُّ عندهم عبارة عنه وهو مخلوقٌ؛ وجبريل عليه السلام لم يأت بقرآنٍ غير هذا العربي، فكان ما أتى به مخلوقًا إذًا على اعتقادهم، وهذا هو بعينه مذهب اللفظية النافية الجهمية، التي جهمها الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وأبان عنها بيانًا جليًا، وذكر مرد بدعتهم إلى قوم جهمٍ، والأُلى هم من النافين لكلام الله وصفاته.

*** أما الوجه الثالث: فإن جميع ما ذكروه تأويلات فاسدة:**

ـ أما أولاً فإنه حق في نفسه، ولكن ليس هو المراد، لأنّ مجرد كون القول به بدعة محدثة فإنه لا يستدعي تكفير القائل به، وهذا المعنى يتنزه عن مثله من دون الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ علمًا ومعرفةً وفهمًا، فكيف تصلح إضافته إليه ـ رحمه الله ـ وهو من أنزه الناس لسانًا؛ وأصوبهم مقالاً، بما آتاه الله من العلم والهدى!

ـ أما ثانيًا فإنما أوقعهم في مثله اضطرارهم لتعليل ما وقعوا فيه من مخالفة عقيدة أحمد، وإلا فإن هذا التفسير يردُّه ظاهر قول أحمد ـ رحمه الله ـ

فإنه قد سبقت حكاياتنا لقوله مفسرة لا يرد عليها مثل هذا الحمل الفاسد، من ذلك قوله: «هم شرٌّ من قول الجهمية، من زعم هذا فقد زعم أنَّ جبريل جاء بمخلوق وأنّ النبي ﷺ تكلم بمخلوق»؛ والذي جاء به جبريل عليه السلام وتكلم به محمد ﷺ هو هذا القرآن العربي المعلوم عند جميع المسلمين، لم يأت جبريلُ بقرآن سواه، ولم يتكلم الله بقرآن سواه، وأحمد ـ رحمه الله ـ إنَّما قال هذه المقالة وما يشبهها في الذين قالوا بخلق هذا القرآن العربي لا فيمنْ قال: إنَّ القرآن الذي لم ينزل مخلوق، فإنَّه ليس هناك قرآن لم ينزل، ولم تكن هناك جهميَّة يقولون: القرآن قرآنان، قرآن نزل، وآخر لم ينزل، وهما مخلوقان، ليُحْمل قولُ أحمد على أنَّه أرادهم، وإنَّما كانت الجهمية المحْضة يقولون: ليس لله كلام، والله لا يتكلم، والقرآن مخلوق.

ـ وأما الثالثة ففساده ظاهر فإنه لا يُساعد على مثله ألفاظ الإمام في تجهيم اللفظية، ثم إنَّ لفظ (اللفظ) إنما يراد به هنا النطق، لا لفظ اللقمة؛ وهو أبين من أن يخفى، وأوضح من أن يوضح؛ وصدق من قال: توضيح الواضحات من المعضلات.

* **أما الوجه الرابع**: فإنَّ (اللفظية) لفظ مجمل، يطلق على اللفظية النافية التي تقول: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) وعلى اللفظية المثبتة التي تقول: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) وتعيين المراد إنما يكون بالدليل، فتأمَّلنا حالَ اللفظية النافية؛ هل هم المُرادون بذلك أم لا؟ فوجدناهم غير مرادين لما يأتي:

١ـ أنَّ وصفهم بالجهمية متواتر عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وهاك بعض ذلك:

أ ـ روى ابنه عبدالله عنه فقال: سألت أبي ـ رحمه الله ـ قلت: ما تقول في رجلٍ قال: التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن كلام الله عز وجل ليس بمخلوقٍ وما ترى في مجانبته؟ وهل يسمى مبتدعاً؟ فقال: «هذا يجانب، وهو قول المبتدع، وهذا كلام الجهمية، ليس القرآن بمخلوق»[1].

ب ـ وقال عبدالله: سألت أبي ـ رحمه الله ـ قلت: إن قومًا يقولون لفظنا بالقرآن مخلوق؟ وهم جهميّة، وهم أشرُّ ممن يقف، هذا قول جَهْمٍ».

وعظَّم الأمر عنده في هذا، وقال: «هذا كلام جَهْمٍ»[2].

ج ـ وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، هذا كلام سوء رديءٌ، وهو كلام الجهمية» قلت له: إن الكرابيسي يقول هذا، فقال:

«كذب، هتكهُ الله، الخبيث».

وقال: «قد خلف هذا بشرًا المريسي»[3].

د ـ وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: إن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال له: «إن اللفظية إنما يدرونَ على كلام جَهْمٍ، يزعمون أن جبريل إنما جاء بشيء مخلوق» يعني: جبريل؛ مخلوقٌ جاء به إلى محمد ﷺ[4].

هـ ـ وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: سألت أحمد بن حنبل،

---

(١) السنة لعبدالله رقم (١٧٨).
(٢) عبدالله في السنة رقم ١٨٠/ ب.
(٣) عبدالله في السنة رقم ١٨٦.
(٤) أبو داود في المسائل ص ٢٧١.

قلت: هؤلاء الذين يقولون إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟

قال: هُمْ شرٌ من قول الجهمية، من زعم هذا فقد زعم أن جبريل جاء بمخلوق، وأنَّ النبي ﷺ تكلم بمخلوق»[1].

٢ـ أن أصحاب الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ليس فيهم من كان يقول: (لفظي بالقرآن مخلوق) وإنما فيهم من قال: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) ـ ويأتي بيان ذلك في قصة أبي طالب وابن شداد ـ وقد أنكرها أحمد ـ رحمه الله ـ وبدَّع أصحابها، ولم يجْمعهم.

٣ـ قال في الرواية: «القرآن كيف تصرَّف في أقواله وأفعاله، فغير مخلوق، فأمَّا أفعالنا فمخلوقة» واللفظية النافيةُ عندهم القرآن غير مخلوق ولا يتصرف في أقواله وأفعاله، وإنَّما هو معنى واحد قائم بذات الله، وأما القرآن الذي يتصرَّف في أقواله وأفعاله فهو مخلوق عندهم.

فبان بهذا أنَّه يعني اللفظية المثبتة القائلين «لفظي بالقرآن غير مخلوق» فإنهم مع بدعتهم ليسوا جهميَّة[2]، هذا ما تيسر إيراده من الرد عليهم، ودرء شبهتهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

(١) أبو داود في المسائل ص ٢٧١.

(٢) انظر العقيدة السلفية في كلام رب البرية (ص ٢٥٦ إلى ص ٢٦٠).

* ب ـ بيان غلط اللفظية المثبتة على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

١ـ تمهيد:

قبل الشروع في ذكر شبهة اللفظية المثبتة ودرءها، وبيان غلطهم على الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أود أن أدلي بهذه الكلمات؛ تمهيدًا وتوطئةً؛ فأقول وبالله التوفيق:

إنَّ إمام أهل السنة، والصابر على الأذى في المحنة، أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ من أعظم الناس اتباعًا لما كان عليه السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ ومن أشدهم محاربة للبدع والمحدثات في دين الله، وخاصة ما كان فيها فتح بابٍ لما هو أعظم منها، ولأنها تأتي بمفاسد أكبر مما يتصورها ـ غير أهل العلم ـ فلذا فإنَّ منع الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لإطلاق لفظ «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة» لأمرين:

الأول: أنَّه لفظ مبتدع محدث، لم يتكلم فيه السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ.

والثاني: لما يجرُّ من الوقوع في المحذور، كما جرَّ بعض من جاء بعد من اتباع هذه المقالة، فمنهم من توقف: هل يدخل في اللفظ صوت العبد وحركته أم لا؟ وتجرأ آخرون فأدخلوا فعل العبد وحركته وصوته.

فلذا كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عالمًا بمثل هذه الأمور؛ وما تؤول إليه العاقبة، فوقف بالمرصاد لهم؛ وبيَّن لأصحابه أن هذا القول مبتدع محدث، لم يتكلم به من سبقنا من أئمة السلف، فعليه رحمة الله، وشآبيب رضوانه، كم بيَّن لهذه الأمة، وحذر من البدع وأهلها أشد التحذير.

٢ـ الشبهة:

اعلم أيها السنِّي المتبع ـ رحمني الله وإياك ـ أن اللفظية المثبتة أخف حالاً من اللفظية النافية؛ وشبهتهم تتمثل في روايات وردت عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من قِبل بعض أصحابه كابن شداد وأبي طالب، ففهموا منه ما لم يقله ويعتقده؛ وتأولوا في ذلك، فبلغ هذا النقل عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ إلى أقوام، فأخذوا به، وظنوا أنه من عقيدة إمام أهل السنة، ولم يبلغهم تعنيفه ونهيه لابن شداد وأبي طالب.

وتشبث آخرون من أهل خراسان وغيرهم؛ بروايات ضعيفة وأسانيد مجهولة، لا تعارض ما تواتر عنه؛ عند خواصّ أصحابه وأهل بيته، والعلماء الثقات، لا سيما وأنه قد علم من مذهبه الصريح في هذه القضية، ما يخالف هذه الروايات ويردَّها، ولكن بلغ القوم ما بلغ فظنوه حقًا، فهذا هو تمام الحكاية.

٣ـ درء الشبهة:

وإني ذاكر لك ـ بإذن الله ـ من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ ما يشفي العلّة، ويروي الغلّة؛ في هذه المسألة، ومبينًا لقصة أبي طالب وابن شداد، وما حصل من الإنكار عليهم، ومُتبعًا ذلك ببيان خطأ قوم من أهل السنة والحديث، معضدًا ذلك بكلام البحر الهمام ـ أعني به شَيخ الإسلام؛ وقدوة الأنام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ فهاك ذلك كله: ـ

أـ لتعلم بارك الله فيَّ وفيك ـ أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ممن

يكره الكلام في هذه المسألة ـ اللفظ ـ بنفي أو إثبات، فكيف يتكلم فيها، وهو قد كرهها؟.

ب ـ **قال أبوبكر بن زنجويه**: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهميٌّ، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع لا يتكلَّم»[1].

وحكى نحو هذا الحافظ الإمام محمد بن جرير الطبري عن الإمام أحمد، وقال الإمام أبو عثمان الصابوني عقبه:

«وأما ما حكاه محمد بن جرير عن أحمد ـ رحمهما الله ـ أن من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع؛ فإنَّما أراد به أنَّ السلف الصالحين من أهل السنة لم يتكلَّموا في باب اللفظ، ولم يحوجهم الحال إليه، وإنما حدث الكلام في اللفظ من أهل التعمق وذوي الحمق، الذين أتوا بالمحدثات، وبحثوا عما نهوا عنه من الضلالات وذميم المقالات، وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف من علماء الإسلام، فقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: هذا القول في نفسه بدعة؛ ومن حقِّ المتدين أن يدعه وكلَّ بدعة مبتدعة؛ ولا يتفوه به ولا بمثله من البدع المبتدعة، ويقتصر على ما قاله السلف المتَّبعة: إنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يزيد عليه إلا تكفير من يقول بخلقه»[2].

ج ـ **قال الإمام أبوبكر المرّوذي ـ رحمه الله ـ**: قال لي أبو عبدالله ـ يعني الإمام أحمد ـ: «قد غيض قلبي علي ابن شداد» قلت: أيّ شيءٍ

---

(١) رواه الخلال في السنة «كما في مجموع الفتاوى ١٢/ ٣٢٥ بسندٍ صحيح».
(٢) السنة واعتقاد أصحاب الحديث رقم ١٧.

حكى عنك؟ قال: «حتى عني في اللفظ» فبلغ ابن شدَّاد أنَّ أبا عبدالله قد أنكر عليه، فجاءت حمدويه ابن شدَّاد بالرُّقْعة فيها مسائل، فأدخلها على أبي عبدالله، فنظر، فرأى فيها: إنَّ لفظي بالقرآن غير مخلوق ـ مع مسائل فيها ـ فقال أبو عبدالله: «فيها كلام تكلَّمت به» فقام من الدهليز فدخل، فأخرج المحبرة والقلم، وضرب أبو عبدالله على موضع: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وكتب أبو عبدالله بخطِّه بين السطرين: «القرآن حيث تصرف غير مخلوق»، وقال: «ما سمعتُ أحدًا تكلم في هذا بشيْءٍ» وأنكر على من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق[1].

قلت: حمدويه بن شداد هذا أحدُ أصحاب الإمام أحمد.

د ـ **وقال صالح بن أحمد بن حنبل**: تناهى إليَّ أن أبا طالبٍ يحكي عن أبي أنَّه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فأخبرتُ أبي بذلك، فقال: «من أخبرك؟» فقلت فلان؛ قال: ابعث إلى أبي طالب» فوجهت إليه، فجاء، وجاء فوران، فقال له أبي: «أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟» وغضب، وجعل يرعُد؛ فقال له: قرأت عليك: «قل هو الله أحد» فقلت لي: «هذا ليس بمخلوق» قال: «فلم حكيت عني أني قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ وبلغني أنّك وضعت ذلك في كتابك، وكتبت به إلى قومٍ، فإنْ كان في كتابك فأمْحه أشدَّ المحو، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم: أني لم أقل لك هذا» وغضب وأقبل عليه فقال: «تحكي عني ما لم أقل لك؟» فجعل فوران يعتذر إليه، وانصرف من عنده وهو مرعوب، فعادَ أبو طالب فذكر أنه قدْ حكَّ

---

(١) أخرجه الخلَّال في السنة كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٤) وأخرجه البيهقي في الأسماء ص ٢٦٥ برواية فوران بسند صحيح.

ذلك من كتابه، وأنَّه كتب إلى القوم يخبرهم أنَّه وهم على أبي عبدالله في الحكاية.

قلت: وهذه القصة صحيحة مشهورة عن الإمام أحمد رواها عنه ابنه صالح، وأبوبكر المرّوذيُّ، وفوران[1] بن محمد، والثلاثة من خواص أصحابه، وكلهم شهدوا القصة، وقد ذكر هذه الروايات شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٥ـ ٤٢٦) من رواية فوران عازيًا لها للخلال في كتابه السنة.

قلت: ورواها البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢٦٥) بإسنادٍ صحيح.

وأما رواية المرّوذيّ فقد رواها الخلال كما في مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٠).

قلت: وهذه الحكاية الصحيحة قاطعة في عدم قول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بهذه المقالة، بلْ هي صريحة في كونه لم يتفوه بها، وإنما كان ما نقل عنه أبو طالب خطأ تأوله؛ فعنَّفه أحمد ونهاه عنه.

قلت: وأبو طالب اسمه أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني، كان من أجلّ أصحاب أحمد، وكان يكرمه ويعظمه مات سنة (٢٤٤هـ) ـ رحمه الله ـ.

هـ ـ وقال البخاري ـ رحمه الله ـ: «وقع عندي عن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ على اثنين وعشرين وجهًا، كلها يخالف بعضها بعضًا؛

---

(١) فوران اسمه عبيدالله بن محمد بن المهاجر، كان من خاصة أصحاب الإمام أحمد مات سنة (٢٥٦هـ).

والصحيح عندي أنه قال: ما سمعت عالمًا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق»[1].

قلت: فهذه النصوص التي ذكرت عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كافية في بيان اعتقاده في هذه القضية؛ فكما أنه أنكر بدعة اللفظية النافية أنكر كذلك بدعة اللفظية المثبتة، ولم يوافقْ أيًّا من الطائفتين على بدعتهم، وأولئك النافية جهمَّهم، وهؤلاء المثبتة بدَّعهم وأمر بهجرتهم.

٤ـ بيان خطأ من أخطأ على الإمام أحمد في هذه المسألة:

ولكن قومًا من أهل السنة والحديث؛ أرادوا ردَّ بدعة اللفظية النافية القائلين (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) فقابلوهم بإطلاق الضَّدَّ، فقالوا: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) ولم يكن مرادهم إلا إثبات أن القرآن العربي كلام الله غير مخلوق، لكنهم لم يتفطنوا لخطورة هذا الإطلاق، وكان حريًّا بهم أن يسلكوا مسلك الإمام أحمد في المنع من ذلك، وعدم رد البدعة ببدعة.

فلما وقع ذلك منهم؛ وفيهم أئمة أعلام؛ مثل الحافظ الإمام أبي حاتم الرازي، تبعهم عليه طائفة من أهل السنة المعروفين بالانتساب إلى عقيدة الإمام أحمد؛ مثل: أبي عبدالله بن حامد، وأبي نصر السجزي وأبي عبدالله بن مندة، وآخرين سواهم، وظنوا أن هذا هو مذهب أحمد واعتقاده، بل إن بعضهم كان يقطع بأن هذا هو اعتقاد الإمام أحمد، وقوله المحقق الذي رجع إليه، واعتمدوا على نقول عنه في ذلك، فادَّعى بعضهم أنَّ حكاية أبي طالب السابقة مكذوبة عليه[2].

---

(١) راجع مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٨)، و(٣٦١).

قال شيخ الإسلام: «وليس الأمرُ كما قاله هؤلاء؛ فإنّ أعلم الناس بأحمدَ وأخصَّ الناس وأصدق الناس في النقل عنه هم الذين رووْا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد كما لأهل العراق الذين هم أخص به»[1].

وقال فيما احتجوا به من روايات عن أحمد أنه قال ذلك: «وهي رواياتٌ ضعيفة بأسانيد مجهول، لا تعارض ما تواتر عنه خواص أصحابه وأهل بيته والعلماء، لا سيَّما وقدْ علم لأنَّه في حياته خطَّأ أبا طالب في النقل عنه، حتى رَدَّهُ أحمدُ عن ذلك وغضب عليه غضبًا شديدًا»[2].

هذا ما تيسر كتابته في درء الشبهة؛ والله أعلى وأعلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[3].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٨).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦١)، وانظر (٧/ ٦٥٩)، ودرء التعارض (١/ ٢٦٩).
(٣) انظر العقيدة السلفية في كلام رب البرية من ص ٢٦٩ إلى ص ٢٧٦.

الباب الثاني

دفع بعض التأويلات وبيان عدم صحتها عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ

أـ ما جاء في تأويل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾:

* تمهيد:

اعلم بادىء ذي بدء ـ وفقني الله وإياك لكل خير ـ أن منهج السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ في الصفات وصف الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه؛ أو وصفه به رسوله ﷺ وإثبات ذلك بلا تمثيل، ومن غير تحريف ولا إلحاد ولا تعطيل، وإمرار آيات الصفات كما جاءت؛ وهذا هو المنهج الحق الذي ندين الله به، ونعتقده في ربنا؛ وهي الطريقة المثلى، في أسماء الله وصفاته الحسنى، ولسنا ـ ولله الحمد والمنة ـ على طريقة الأشاعرة في التأويل، أو على طريقة الجهمية ومن شايعهم في التعطيل، بل إنَّ أهل السنة وسط بين ذلك، وهذا الذي عرفناه عن إمامنا إمام أهل السنة الصابر في المحنة، الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ وهو منهجه وطريقته؛ بلْ هو الذي أوضحها ونافح عنها؛ بعد أن كادت تندرس وتذهب، وبعد أن قرر الجهمية ما قرروا من الإلحاد والتحريف في أسماء الله وصفاته، والتعطيل لها.

فإذا علم هذا وتقرر في النفوس، وقبلته القلوب، فاعلم أن ما نسب

إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من تأويل لا يخلو من أمرين:

١ـ إما خطأ في النقل عنه؛ أو إغراب من بعض الرواة عنه.

٢ـ وإما قاله من باب الإلزام لمخاصميه من الجهمية، فحمل على أنه تأويل.

وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في دفع تلك التأويلات؛ فهاك الشبهة **الأولى** ودرءها؛ والله المعين والموفق لكل خير.

*** الشبهة:**

قال بعض كبار جهمية هذا الزمان:

«روى الحافظ البيهقي ـ في كتابه مناقب الإمام أحمد ـ وهو كتاب مخطوط ـ ومنه نقل الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٧)؛ فقال:

«روى البيهقي، عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل، أن أحمد ابن حنبل تأول قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه».

وقال ابن كثير أيضًا في البداية (١٠/ ٣٢٧):

«وكلامه ـ أحمد ـ في نفي التشبيه، وترك الخوض في الكلام، والتمسك بما ورد في الكتاب والسنة عن النبي ﷺ وعن أصحابه»أ. هـ.

*** درء الشبهة:**

أقول: إن الرد على هذه الشبهة، أن نقول إن مثل هذا لا يصح عن

الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لعدة أوجهٍ:

الوجه الأول: أن يقال: إن هذا من رواية حنبل عنه، وحنبل يتفرد في بعض المسائل، وينقل عنه، ما لا ينقله غيره من أصحاب الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بلْ ينقلون عن أحمد ـ رحمه الله ـ خلاف ذلك.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في مختصر الصواعق ـ ص ٣٩٠: «إن حنبلاً تفرد بها عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه؛ فالخلال وصاحبه عبدالعزيز لا يثبتون ذلك رواية؛ وأبو عبدالله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في مثل هذه المسألة؟!».

قلت: وما نقله ابن القيم ـ رحمه الله ـ عن الخلال؛ جاء به العليمي في المنهج الأحمد (١/ ٢٤٥) مصرحًا به عنه فقال: قال أبوبكر بن الخلال: «قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية، وأغرب بشيء يسير؛ وإذا نظرت في مسائله شبهتها في حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم»أ.هـ.

قلت: وممن بيَّن أن حنبلاً يتفرد ببعض المسائل عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ويغرب فيها الحافظ الذهبي في السير (٣/ ٥٢) فقال: «وله مسائل كثيرة عن أحمد؛ ويتفرد ويغرب».

والوجه الثاني: أن يقال: إن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: قال ذلك على وجه الإلزام لمخالفيه وخصومه من الجهمية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «إنما قال إلزامًا

للمنازعين له؛ فإنهم يتأولون مجيء الرب بمجيء أمره. قال: فكذلك قولوا: يجيء كلامه ثوابه! وهذا قريب» الاستقامة (١/ ٧٥).

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فأحمد ذكر ذلك على وجه المعارضة والإلزام لخصومه بما يعتقدونه في نظير ما احتجوا به عليه، لا لأنه يعتقد ذلك؛ والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض؛ صحة ما عارض به» المختصر (٣٩١).

الوجه الثالث: أن يقال: إن هذا الخبر من زيادات إحدى نسخ البداية والنهاية، وهي النسخة المصرية، وباقي النسخ لم يرد فيها هذا الخبر؛ إذن فثبوته محل نظر.

تنبيه:

ومما يجدر التنبيه عليه هنا، أن الجهميَّ السقاف أورد كلام ابن كثير الأخير، مورد الاستدلال على المخالف بأن أحمد نفي التشبيه، يقصد بذلك صفات اليد، والضحك، والوجه، والساق.

وهذا من الفهم الخاطىء؛ واتباع الهوى، وإنما التشبيه المقصود به هنا أن يقول: وجه كوجه، أو يد كيد، أو ساق كساق، أو ضحك كضحك ـ وهلم جرا ـ وهكذا.

وكلام ابن كثير ـ رحمه الله ـ كلام سديد؛ والمقصود به أن الإمام أحمد لا يحمل النصوص ما لا تحتمل، ولا يؤولها تأويلاً يصرف فيه النصوص عن ظاهرها وعن مرادها كفعل المبتدعة من الأشاعرة وغيرهم من الجهمية من أمثالك؛ والله المستعان.

* * *

ب ـ ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾:

* الشبهة:

قال بعض كبار الجهمية في هذا الزمان:

قال الحافظ ابن كثير أيضًا في البداية والنهاية (١٠/ ٣٢٧):

ومن طريق أبي الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه هو المحدث، وعن حنبل، عن أحمدَ أنه قال: «يحتمل أن يكون ذكر آخر غير القرآن»أ. هـ.

قلت (أيَّ الجهميُّ): «وهذا تأويل محض ظاهر واضح وهو صرف اللفظ عن ظاهره، وعدم إرادته حقيقة ظاهرة».

* درء الشبهة:

أقول: إنَّ هذا ليس بتأويل محض ظاهر واضح كما زعمه الجهميُّ الأفاك وبيان ذلك من وجوه عدة:

الأول: أن الخبر قد أورده ابن كثير معلقًا، ولم يورده بإسناد حتى يحكم عليه بالثبوت أو البطلان.

الثاني: أن هذا الخبر من زيادات إحدى نسخ البداية والنهاية ـ كسابقه ـ فهو محل نظر.

الثالث: أن هذا الخبر قد أورده الحافظ الذهبي في السير (١١/ ٢٤٥) بسياق آخر يدل على أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لم يؤول النص، بل فسره بنص آخر من القرآن.

قال الذهبي: «. . . فقال بعضهم: «ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث» أفيكون محدث إلا مخلوقًا؟ فقلت: (أيّ الإمام أحمد) قال الله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١﴾ فالذكر هو القرآن، وتلك ليس فيها ألف ولام».

قلت: فهذا النص يوضح مقصد الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «يحتمل أن يكون ذكرًا آخر».

فإن القرآن لا يطلق عليه ذكر بغير ألف ولام في القرآن، فكأنه قصد هنا سنة رسول الله ﷺ بل هو ما قصده وأراده.

وقد خشي الجهميُّ الأفاك ـ الكاتم للحق ـ أن تنكشف حيلته، فحذف الشطر الأخير من الخبر وهو:

«يحتمل أن يكون ذكرًا آخر غير القرآن، وهو ذكر رسول الله ﷺ».

فدل ذلك دلالة واضحة بينة على أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بعيد كل البعد عن التأويل، وإخراج النص عن ظاهره، كما ادعى الجهميُّ في أعلاه، بل فسر النص بالقرآن، وذلك برد المتشابه إلى الحكم؛ وبالله التوفيق.

* * *

جـ ـ ما جاء في تأويل قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ «ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي».

*** الشبهة:**

قال بعض كبار جهميّة هذا الزمان:

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٧٨):

«قال أبو الحسن عبدالملك الميموني: قال رجل لأبي عبدالله أحمد ابن حنبل ـ رحمه الله ـ:

ذهبت إلى خلف البزار أعظه بلغني أنه حدث بحديث عن الأحوص عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي...» وذكر الحديث.

فقال أبو عبدالله ـ أحمد بن حنبل رحمه الله ـ:

ما كان ينبغي أن يحدث بهذا في هذه الأيام ـ يريد زمن المحنة ـ والمتن: «ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي».

وقد قال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ لما أوردوا عليه هذه يوم المحنة: «إن الخلق واقع ها هنا على السماء والأرض وهذه الأشياء، لا على القرآن» أ. هـ.

*** درء الشبهة:**

الرد على هذا الجهميِّ يكون على وجهين:

الأول: إن في هذا النقل ما يدل دلالة واضحة على جهل هذا الجهميِّ،

وقلة بضاعته في العلم، بل وفيه ما يدل على تجاهله وتدليسه وذلك لإثبات مذهبه الرديء؛ وبيان ذلك:

أن التأويل يأتي بمعنيين:

الأول: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام.

والثاني: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، أو إن شئت فقل: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر لدليل يقتضيه.

والتأويل بالمعنى الثاني هو التأويل المذموم ـ وخاصة في أسماء الله وصفاته ـ وهو الذي عليه جمع كثير من المتأخرين والأشاعرة المعتزلة وغيرهم؛ وهذا الذي يحاول الجهميُّ الأفاك إثباته على إمامنا الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والتأويل بالمعنى الأول؛ هو التفسير، وهو الذي سار عليه الإمام أحمد مع هذا النص، فحقيقة الكلام تؤول إلى أن الله عز وجل لم يخلق شيئًا أعظم من آية الكرسي؛ وسبب هذا التفضيل والتعظيم أن آية الكرسي من كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، وليس كما يدعي الجهميُّ أن حقيقة الكلام تؤول إلى أن آية الكرسي مخلوقة ـ والعياذ بالله ـ فصرف الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ الكلام عن هذا الوجه فقال بأن الخلق لم يقعْ عليها. وهذا التفسير الذي ذكرناه للحديث هو ما ذهب إليه الإمام سفيان بن عيينة ـ رحمه الله ـ.

قال الترمذي في جامعه (٢٨٨٤):

حدَّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان بن عيينة في تفسير حديث عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: ما خلق

الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي. قال سفيان ـ رحمه الله ـ: «لأن آية الكرسي هو كلام الله، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض» وسنده صحيح. وبهذا يعلم أن ما ذهب إليه إمامنا الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ هو ما يدل عليه ظاهر النص، وليس وجهًا مرجوحًا متأولاً.

الثاني: أن هذا الجهميَّ حينما نقل من سير أعلام النبلاء النصّ، ترك تعقيب الذهبي على النص، وذلك لأن في التعقيب تشنيع على الجهمية وأهل الأهواء؛ وهاك الآن تعقيب الذهبي حيث قال:

«قلت: كذا ينبغي للمُحدِّث أن لا يُشهِر الأحاديث التي يتشبَّث بظاهرها أعداء السنن من الجهمية وأهل الأهواء، والأحاديث التي فيها صفات لم تثبت، فإنَّك لن تحدث قومًا بحديث لا تبلغه عقولهم، إلا كان فتنة لبعضهم، فلا تكتم العلم الذي هو علم، ولا تبذله للجهلة الذين يشغبون عليك، أو الذي يفهمون منه ما يضرهم»أ.هـ.

قلت: وهذا كلام سديد، وقد رفع فيه الذهبي، راية أهل السنة المحضة، على الجهمية وغيرهم، وهم المقصودون بالتشعيب والمماراة ـ قاتلهم الله ـ فإنهم يشغبون على النصوص ويحرفونها عن مواضعها، ابتغاء للبدعة، وتلمسًا للفتنة، ونصرة للباطل والهوى، فعياذًا بالله منهم، وممن اقتفى آثارهم، وسار على سبيلهم، وأخذ يدافع عنهم وربك الرحمن المستعان على ما يصفه الظالمون المفترون.

* * *

د ـ ما جاء في تأويل قوله ـ ﷺ ـ: «تجيء يوم القيامة سورة البقرة..».

*** الشبهة:**

روى الخلال بسنده عن حنبل عن عمه الإمام أحمد بن حنبل أنه سمعه يقول: احتجوا عليَّ يوم المناظرة، فقالوا: «تجيء يوم القيامة سورة البقرة..» الحديث.

قال: فقلت لهم: إنما هو الثواب.

فتأمل في هذا التأويل الصريح.

وقال أيضًا: «وقد نقل هذا لنا عن الخلال المحدث الإمام محمد زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» ص ٢٢. أ.هـ.

*** درء الشبهة:**

أقول: إن هذا الجهميَّ، قد استبان لكل منصف، مدى جهله، وقلة بضاعته في العلم، فهو يريد نصرة مذهبه بالباطل، وبكل ما يستطيع من أنواع التحريف والتلبيس والتدليس.

وأما زعمه أن هذا تأويل صريح من قبل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ فما هكذا يا سعد تورد الإبلْ، وما هكذا مقارعة الحجة بالحجة، بل إن هذا ليس بتأويل وبيان ذلك بأن نقول:

إن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قد فسر الحديث على هذا النحو لرواية أخرى ورد فيها ما يدل على أن الذي يجيء يوم القيامة هو الثواب.

وهذه الرواية هي حديث النواس بن سمعان مرفوعًا:

«يأتي القرآن وأهله الذين يعملون به في الدنيا تقدمه سورة البقرة وآل عمران. . . الحديث».

قال الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في الجامع (٥/ ١٤٨):

«ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجيء ثواب قراءته، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث، وما يشبه من هذه الأحاديث أنه يجيء ثواب قراءة القرآن؛ وفي حديث النواس عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا؛ إذ قال النبي ﷺ: «وأهله الذين يعملون به في الدنيا» ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل».

قلت: والحديث مخرج في صحيح مسلم وجامع الترمذي.

وأما قول الجهميِّ الهالك: العلامة المحدث الإمام محمد زاهد الكوثري، (الخوثري) فهو ليس بمحدث ولا علامة؛ وإنما هو إمام من أئمة الضلالة والهوى ومن كبار الجهمية في هذا العصر ـ عامله الله بما يستحق ـ، وهذا الذي يجعل هذا الجهمي وغيره يأتمون به، وقد ردَّ عليه العلامة المحدث ـ بحق وصدق ـ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ بكتاب فريد في بابه؛ ماتع في لبابه، سماه «التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» وقد أجاد فيه وأفاد، ونصح فيه بحق وصدق للأمة والعباد.

هذا آخر ما تيسر كتابته في درء شبهة التأويل عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ والله المعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

الباب الثالث

نسبة شبهة الترحم على كبار الجهمية إلى الإمام أحمد؛ ومن ثم الاستدلال بها على عدم كفر الجهمية

* الشبهة:

اعلم ـ رحمني الله وإياك برحمته ـ أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من أشدَّ الناس على الجهمية وأضرابهم، ممن شايعهم في أمر المحنة بالقول بخلق القرآن؛ وما نتج بعدها من تسلط الجهمية على أهل السنة، ولذا فإنَّ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وقف لهم بالمرصاد، وأبان عن عوار مذهبهم، وأنه محدث مبتدع، ما أنزل الله به من سلطان، وليس عليه دليل ولا برهان بلْ هو مناقض لصريح الإيمان؛ ولكن هذا البيان الواضح من الإمام أحمد، لحال الجهمية، وإطلاق الكفر الأكبر عليهم، لم يعجب بعض المتأخرين، من الناصرين لمذهب الجهمية، وبعض من ينتمي للسنة ويدعيها، فأصبحنا نسمع منهم شنشة نعرفها من أخزم وهي قولهم هذا الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وهو من أشدِّ الناس في هذه المسألة، ولقي بسببها ما لقي؛ لم يكفر أحد من الخلفاء بل ربما دعا لبعضهم وترحم عليهم، وأقرّ بإمرة المؤمنين؛ وكانوا حملة راية الفتنة بخلق القرآن، فلو كان كُفْرًا مخرجًا من الإسلام لما دعا؛ أو عفا، أو ترحم عليهم؛ أو أقرّ بإمرة المؤمنين؛ يريدون بذلك كله عدم كفر

الجهمية؛ عند الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ.

أقول: وليت الأمر توقف على ذلك؛ بل زاد الطين بلَّة، والأمر عمىً وضلالاً، بعض كبار الجهمية في هذا الزمان، إذ قال: «وهذا دليل واضح على أن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لم يكفر الجهمية؛ بل إن المسألة خلافية فرعية، اجتهد فيها ابن أبي دؤاد وغيره، واجتهد الإمام أحمد فقال قولاً مخالفًا لما عليه سائر العلماء إذ ذاك».

قلت: كذا قال ـ عليه من الله ما يستحق ـ؛ ويأتي الرد عليه، وهاك الآن درء هذه الشبهة موضحًا بادىء ذي بدء مسألة مهمة؛ وهي أن البعض ربما تشبث بنقلٍ عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ لم يفهمه على حقيقته؛ بلْ يحرفه من أجل نصرة ما يريده من باطلٍ وهوى؛ فلذا أردت أن أبين تلك النقول عن ابن تيمية ـ رحمه الله ـ جامعًا لشتاتها؛ ومنظمًا لعقدها، لأن في ذلك وضوحًا للحق وبيانًا له، ودحضًا للباطل وإزهاقًا له.

* **درء الشبهة**:

أولاً هاك كلام ابن تيمية في ذلك ـ رحمه الله ـ قال كما في الفتاوى (٢٠/ ١٨٥):

«المنحرفون من أتباع الأئمة... وانحرافهم أنواع:

الخامس: أن يجعل كلامه عامًا أو مطلقًا؛ وليس كذلك.

ثم قد يكون في اللفظ إطلاق أو عموم فيكون لهم فيه بعض العذر، وقد لا يكون:

كإطلاقه تكفير الجهميّة الخَلْقية؛ مع أنه مشروط بشروط انتفت فيمن ترحم عليه، من الذين امتحنوه وهم رؤوس الجهمية».

قلت: وله كلام قريب من هذا؛ فانظر في الفتاوى (٢٣/ ٣٤٨ـ ٣٤٩) وفيها أيضًا (١٢/ ٤٨٨ـ ٤٨٩).

أقول: إذن يكون الرد من عدة أوجه:

الأول: أن ترحم الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ على الخلفاء الملوك ممن كانت لهم السلطة، مقيّد بانتفاء الشروط عنهم، ولذا فإن إطلاق أنَّ الإمام أحمد ـ رحمه الله يترحم على كبار الجهمية كذب عليه وعلى ابن تيمية ـ رحمهما الله ـ.

الثاني: زعم عدم تكفير الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ لأعيان الجهمية مجرد زعم:

أـ ينقضه ما سبق من تقييد انتفاء الشروط فهم صنفان عنده: طائفة انتفت فيها الشروط؛ وطائفة لم تنتف فيها الشروط فهي ماذا عنده؟ مكفرة عنده.

ب ـ نصوص أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في التكفير لأعيان الجهمية واضحة، وهاك عدة أمثلة لذلك منه:

١ـ ما رواه اللالكائي من طريق الفسوي في السنة «ثنا زياد بن أيوب قال سمعت أبا عبدالله؛ وقال له رجل: الذي يقول القرآن مخلوق أقول إنه كافر قال: نعم» وإسناده صحيح.

٢ـ ومنها ما رواه عبدالغني في المحنة (ص ٨٣) عن المحنة لحنبل ح،

وما رواه صالح في المحنة (ص٥٢) كلاهما عن أحمد ـ رحمه الله ـ «قال: فقال لي أحدهما: علم الله مخلوق.

قلت: يا كافر كفرت بالله العظيم.

فقيل لي: هذا رسول أمير المؤمنين!!

فقلت: إن هذا كفر بالله» وإسناده صحيح.

٣ـ ومنها ما رواه الآجري في الشريعة (ص ٨١) بإسناد صحيح عن محمد بن يوسف الطباع: سمعت رجلاً سأل أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ فقال يا أبا عبدالله، أصلِّي خلف من يشرب المسكر؟

فقال: «لا».

قال: أفأصلي خلف من يقول: «القرآن مخلوق»؟

فقال: «سبحان الله؛ أنهاك عن مسلمٍ، وتسألني عن كافر؟».

٤ـ ومنها ما رواه أبو داود في المسائل (ص ٢٦٢) ومن طريقه الآجري في الشريعة (٨١):

«قال أبو داود: قلت لأحمد ـ رحمه الله ـ: من قال: القرآن مخلوق، أهو كافر؟

قال: أقول: «هو كافر».

أقول: والظاهر من عموم وخصوص نصوصه يقتضيه كما سترى، ثم قد كفَّر أعيانًا عديدة؛ وزندق طائفة، بل إنه قال: «وعلماء المعتزلة زنادقة» أخرجه ابن الجوزي في المناقب (ص ١٥٨) بسندٍ جيد؛ ولعن أخرى. وفي مسائل أبي داود (ص ٢٦٣) لعنته لرجلٍ يحدث بإنكار الرؤية.

ج ـ **شيوع تكفير الجهمية وأعيانهم**؛ من مشايخه من الأئمة كالشافعي وسفيان ابن عيينة؛ وغيرهم ممن كفر بشرًا وغيره من أرباب الجهمية.

بل إن عبدالرحمن بن مهدي ـ رحمه الله ـ شيخه وهو إمام في السنة والحديث يقول: «لو كان لي سلطان لوقفت على الجسر، فكل من مرَّ بي ممن يقول: القرآن مخلوق قطعت رقبته وقذفته في البحر».

د ـ **إجماع أهل العلم قاطبة من أهل السنة الغراء**؛ على تكفير الجهمية؛ ذكره الطبراني واللالكائي (١/ ٣١٢) فقال اللالكائي ـ رحمه الله ـ: «فهؤلاء خمسون وخمسمائة نفسًا وأكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين. ممن كفرهم وفيهم نحو مائة إمام. ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه».

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ في النونية:

ولقد تقلَّد كفرَهُمْ خَمْسُونَ في عَشْرٍ مِنَ العُلماء في البُلْدَانِ

واللالكَائِيُّ الإمامُ حَكَاهُ عنهم بَلْ حَكَاهُ قبله الطبراني

ونبتت نابتة سوء في هذا العصر؛ تسخر من هذا الإجماع وأصحابه؛ فأين قضاة أهل السنة وعلماؤهم منهم، وهؤلاء الذين كفروا الجهمية هم من الأئمة المرْضيين من التابعين وأتباعهم وفيهم نحو مائة إمام؛ أفيسخر بهم هكذا، ويقلل من قدرهم تالله إنها لإحدى الكبر.

الثالث: التطويل في وصف ما يصنعه هؤلاء الخلفاء الملوك صحيح، لكن المراد منه غير صحيح، فهو بطوله ينتج غير مراد من طوَّله: مراده أنهم مع ذلك لم يكفروا!

ونتيجته الصائبة ـ التي لا محيد عنها ـ أنهم لو كانوا كذلك عن اقتناع بالقول، فلا يشك عاقل لحظةً في كفرهم.

الرابع: زعم أن المقصود من رؤوس الجهمية هم ولاة الأمور إطلاق مقيَّد، وفيه إيهام بلْ غلط، وقد ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله ـ نفسه على الصواب مقيدًا، فقال في منهاج السنة (٢/ ٦٠٥) عن الجهمية:

«وظهر للخليفة المعتصم أمرهم؛ وعزم على رفع المحنة، حتى ألحَّ عليه ابن أبي دؤاد:

إنك إن لم تضربه انكسر ناموس الخلافة». فتبيَّن أن الخليفة لم يكن من الجهمية، وإنما ترأس المحنة، حفاظًا على ملكه بزعمه!

وإنما يحفظ الملك في الدنيا بالعدل والسنَّة، وبطانة الخير لا بطانة السوء مثل ابن أبي دؤاد، ومن هم على شاكلته من الجهمية وأتباعهم.

الخامس: وها أنا ذا أسوق لك عفو الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن الخليفة لتستبين سبب العفو، وأنه خاص بالخليفة ومن هم على شاكلته ممن هم جهلة، وبه يبقى الإطلاق في تكفير الجهمية؛ كما هو:

أـ ما فعله ليس للدين؛ ولكن للمُلْك. «ـ أي الخليفة ـ».

في المحنة لعبدالغني ص ٨٧ عن المحنة لصالح (ص ٥٤ـ ٥٥) إن الخليفة قال لأحمد ـ رحمه الله تعالى ـ:

(لولا أني وجدتك في يد مَنْ كان قبلي ما عرضت لك.

يا عبدالرحمن، ألم آمرك أن ترفع المحنة.

فقال ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، إنه كافر، وهؤلاء قضاتك والفقهاء فسلهم!،

فقال لهم الخليفة: ما تقولون؟!

فقالوا: يا أمير المؤمنين، هو ضال مضل».

وفي المحنة لعبدالغني (ص ١١١؛ ١١٤) عن المحنة لحنبل (. . .) عنه ـ رحمه الله تعالى ـ قال:

(فسمعته ـ يعني الخليفة ـ) يقول لابن أبي دؤاد:

لقد ارتكبت إثمًا في أمر هذا الرجل.

فقال له يا أمير المؤمنين؛ إنه والله كافر مشرك، قد أشرك مِن غير وجه!!

فلا يزال به حتى يصرفه عما يريد.

وقد كان أراد تخليتي بغير ضرب، فلم يدعه ولا إسحاق (أحد ولاته).

. . . . لولا الخبيث ابن أبي دؤاد، كان أبو إسحاق (يعني الخليفة) قد خلَّاني، ولكن هو وإسحاق بن إبراهيم قالا له: يا أمير المؤمنين، ليس من تدبير الخلافة، أن يخالف خليفتين وتخلي سبيله!!

ولولا ذلك كان أبو إسحاق قد أراد تخليتي قبل الضرب.

وقد أراد ابن أبي دؤاد أن يحبسني بعد الضرب، فقال أبو إسحاق: يخلى، فعاوده (ابن أبي دؤاد)، فغضب؛ وقال: يخلى عنه».

قلت: فهذا صريح في أن ما فعله ليس للدين، ولكنه للمُلْك، وأنه

لم يكن جهميًا، إنما كان عاميًا لا يفهم، ولا يحب أن يفهم ولكنه كما صرح ابن تيمية (ظهر له أمر الجهمية) بعد ذلك صريحًا فلعله وقف عن المحنة بعدها؛ كما قيل إن الخليفة التالي له الملقب بالواثق وقف عن المحنة بعد مناظرة الشيخ الأذني، لكن الذي رفعها وهدم شعارها، وجلَّى الله به المحنة وأغاظ به أهل الفتنة، ونصر أهل السنة ورفع شعارهم، وهو المتوكل على الله ـ رحمه الله ورفع درجته ـ.

ب ـ العفو كان فقط عن الخليفة بسبب قرابته لرسول الله ﷺ.

ففي المحنة لعبدالغني (ص ١١٧) عن المحنة لحنبل (ـ) أن أحمد ـ رحمه الله ـ قال:

«اللهُم لا تؤاخذهم؛ أحببت أن ألقى الله عز وجل وليس بيني وبين قرابة النبي ﷺ شيء، وقد جعلته في حلٍّ، إلا ابن أبي دؤاد ومن كان في مثله فإني لا أجعلهم في حلّ».

وفي المحنة لعبدالغني (ص ٩٨) والمناقب (ص ٤٢٣ـ ٤٢٤) من طريق ابن أبي حاتم (وله الرد على الجهمية) عن المحنة لصالح (ص ٦٥) عن الإمام أحمد ـ رحمهم الله تعالى ـ قال وذكر رواية الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: «يقال يوم القيامة: ليقم مَنْ أجره على الله تعالى، فلا يقوم إلا من عفا».

قال أحمد ـ رحمه الله ـ بعده: ـ

«فجعلت الميت في حلٍّ من ضربه إيايّ، وما على الرجل ألا يعذب الله بسببه أحدًا».

قلت: والميت هو الخليفة.

ج ـ العفو عن حق خاص لا عن حق الدين:

وهذا واضح في استدلاله بأثر الحسن ـ رحمه الله ـ.

أما حق الدين فلا يملك العفو فيه؛ لذلك لم يعف عن أبي دؤاد وأمثاله من رؤوس الجهمية.

د ـ العفو عن الخليفة فقط لا عن رؤوس ولا عوام غيره:

في المحنة لصالح (ص ١٢٦) في احتضار أبيه ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وجاء رجل حضر ضربه؛ فقام بين يديه، وجعل يبكي، وقال:

يا أبا عبدالله، أنا كنتُ ممن حضر ضربك يوم الدار؛ وقد أتيتُك:

فإن أحببتَ القصاص فأنا بين يديك.

وإن رأيت أن تُحِلني؟!

فقال أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: على ألا تعود لمثل ذلك.

قال الرجل: نعم.

قال أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: إني جعلتك في حلٍّ.

فخرج يبكي، وبكى مَنْ حضر من الناس».

قلت: فهذا صريح كالشمس في أنه لم يَعْفُ عن أحدٍ بدون توبة إلا الخليفة لقرابته، ولأنه ظهر له أنه ليس من الجهمية إنما فعل ذلك بسبب الملك.

ومثله ما رواه السِّلفي في المشيخة البغدادية (١٤٠/ ١/ق) في

أمالي القاضي أبي يعلى عن طريق إسحاق النيسابوري في مسائله قال: «كنت عند أحمد، فجاءه رجل، فقال: يا أبا عبدالله، قد اغتبتك فاجعلني في حلٍّ.

قال: أنت في حلٍّ إذا لم تعُدْ؟

فقلت له: يا أبا عبدالله، تجعله في حلٍّ وقدْ اغتابك؟!

فقال: ألم ترني اشترطت عليه!!».

السادس: إن قولهم إن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لو كان خلق القرآن عنده كفرًا مخرجًا من الملة، لما دعا لهم أو عفا عنهم؟ أو أقرّ بإمرة المؤمنين؛ وغير ذلك.

فالجواب أن يقال: إن هذا الإطلاق جهل من المعترض بحقيقة الأمر؛ فإن إطلاق التكفير ليس كتعيينه، إذ الحكم به على المعيّن، قد يتخلف لمعنى، كتأويل، أو جهل، أو إكراه، فإنه يقال: من قال كذا كفر، ومن اعتقد كذا فهو خارج من الإسلام، وليس معناه أنَّا إذا وجدْنا مسلمًا وقع في ذلك استحقَّ وصف الكفر به، حتى نعلم يقينًا أنْ قد بلغته الحجة الشرعية التامَّةُ الواضحة، فانتفى جهله بذلك، ولم يبق في نفسه نوع تأويل، وهذا أمر يَعْسُرُ في الغالب، ولذا لم يكن مِن هَدْي السَّلف تكفير المُعيّن حتى يوجد مقتضى التكفير وتنتفي موانعه، ألست ترى تكفيرهم للجعْد وجهْمٍ والمريسي؛ كفروهم بأعيانهم لانتفاء الجهل والتأويل، لما تضمنتْ أقوالهم من صراحة الكفر، وألست ترى تكفير الشافعي ـ رحمه الله ـ حفصًا المنفرد؛ كان بعد مناظرةٍ وبيان فقامت عليه الحُجَّة، وانتفى أن يكون له حُجَّة؛ لم يقع الشافعي في حرجٍ من تكفيره بعينه.

وهؤلاء كانوا جهلة، وأرادوا نصرة مذهب الجهمية، حفاظًا على ملكهم وخلافتهم، ورزقوا ببطانة سوء، وأصحاب ضلال وكفر، كابن أبي دؤاد وإسحاق ابن إبراهيم، وغيرهم ممن هو على منهج الجهمية في الصفات، فلبسوا عليهم ولذا فإن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لم يكفرهم؛ وهذا مما يدل على عظيم علمه، وعميق فهمه.

السابع: قول بعض جهمية هذا الزمان، إن المسألة فرعية خلافية، قول باطل لا خطام له ولا زمام، بل هذه المسألة من مسائل العقيدة؛ وليس فيها اجتهاد، بل ليس فيها إلا التسليم والانقياد، والسير على ما سار عليه السلف الصالح والاتباع لهم؛ بلْ إن هذه المسألة من أعظم المسائل التي ينبغي على الإنسان معرفتها، لأنها بين الكفر والإيمان، وليعلم أن المقصود من دعوة القوم، إبطال دين المسلمين؛ إذ معنى إبطال كون الرَّبّ تعالى متكلمًا إبطال جميع الشرائع، وما أنزل الله تعالى على رسله؛ لأنَّ الرُّسل إنما بعثوا لتبليغ وحي الله وتشريعه الذي هو كلامه وتنزيله بل إنَّ في ذلك إبطال التوحيد، لأن من لا يتكلم ولا يقومُ به علمٌ ولا حياة فهو كالأموات؛ ومن لا تقوم به الصفات فهو عدم محض.

قلت: هذا آخر ما تيسر كتابته في درء الشبهة، والله المعين والموفق لكل خير.

* * *

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل السابع

وفيه تمهيد وثلاثة أبواب:

= التمهيد:

= الباب الأول: اللفظ، وبيان غلط اللفظية النافية عليه.

= الباب الثاني: التأويل، وتفنيد ادِّعاء من ادعى أنه أوَّل صفة الضحك.

= الباب الثالث: الردُّ على بعض مبتدعة هذا الزمان ممن اتهموا البخاري ـ رحمه الله ـ بالغلو والإفراط، في تكفيره للجهمية، وأنه أخرج في صحيحه لبعض الروافض والجهمية، وبيان كذب ادعائهم.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد:

البخاريُّ ـ رحمه الله ـ ذاك الإمام الذي لا يُجْهل فضلُهُ وقدْرهُ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح؛ أعظم كتاب على الإطلاق في سنة رسول الله ﷺ، تلقته الأمة من بعده بالقبول؛ وعوَّلت عليه قبلَ سواه لمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ، رفع الله تعالى به البُخاريّ المنزلة العالية، فلا تكاد ترى مسلمًا يفهم لا يعلم فضْلَ محمَّد بن إسماعيل بفضل صحيحه؛ وكذلك هو الإمام المعتمدُ؛ في الجرح والتَّعْديل، ومعرفة الرجال، وكيف لا يكون كذلك، وبأحمد وابن المديني وإسحاق ـ رحمهم الله ـ تخرَّج.

ولقدْ كان مع ذلك كله لم يسلمْ من بعض أهل البدع، فنسبوا إليه بدعًا؛ وزعموا أنه يؤول الصفات على نهج الأشاعرة، وأيضًا فهموا من مسألة اللفظ؛ فهمًا يوافق أهواءهم الضَّالة، وطرقهم المبتدعة فأردت أن أبيِّن هذه الشبه، وأدرءها عن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ لعلّ بها تنبيهًا لغافل، وتعليمًا لجاهل؛ وشرعت في ذلك، وجعلته على أبواب يتيسر الوقوف عليها: وهي كالتالي:

١ـ اللفظ؛ وفيه بيان غلط اللفظية النافية عليه.

٢ـ التأويل؛ وفيه ادعاء بعضهم أنّه أوَّل صفة الضحك.

٣ـ الردُّ على بعض مبتدعة هذا الزمان، ممن اتهموا البخاري ـ رحمه الله ـ بالغلو والإفراط، وأنه أخرج في صحيحه لبعض الروافض والجهمية؛ وبيان كذب ادعائهم.

الباب الأول

اللفظ، وبيان غلط اللفظية النافية على الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ

إن البخاري ـ رحمه الله ـ قد آتاه الله تعالى، من سعة العلم والمعرفة، ما آتاه مما فاق به الأقران، وصار المشار إليه بالبنان، حمل عليه بعضُ الأقران، فحمَّلوا كلامه ما لا يحتمِلُ، وادَّعوا عليه إطلاق القول: (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) وأشاعوا ذلك وأذاعوه في نيسابور وغيرها، ليُنفَّر عنه وعن الانتفاع به.

وكان حاملُ راية المنفرين عنه الإمام الحافظ محمد بن يحيى الذهلي، وكان من ثقات المحدثين وحُفَّاظهم؛ أثنى عليه الأمةُ وعدّلوه وارتضوه، وكان صاحب سُنَّةٍ متبعًا ـ رحمه الله ـ إلا أنَّه وقع في نفسه على البخاري، وزُوِّرَتْ إليه المقالةُ عليه في مسألة اللفظ، فشدَّد على البخاري بسببها؛ مع أنه ارتضاه أوَّل الأمر.

قال الحافظ أبو حامد الأعمشيُّ (وكان ثقةً ثَبْتًا): رأيتُ محمَّد بن إسماعيل البُخاريَّ في جنازة أبي عثمان سعيد بن مَرْوان، ومحمد بن يحيى الذهليُّ يسأله عن الأسامي والكني وعلل الحديث، ويمرُّ فيه محمد بن إسماعيل مثل السَّهْم كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ فما أتى على هذا شهرٌ حتى قال محمد بن يحيى: ألا من يختلف إلى

مجلسه لا يختلف إلينا؛ فإنهم كتبوا إلينا من بغداد: أنَّه تكلم في اللَّفظ؛ ونهيناهُ فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه؛ فلا يقربنا. فأقام محمدُ بن إسماعيل ها هنا مدَّة؛ وخرج إلى بخارى[1].

قلت: كان البخاريُّ ـ رحمه الله ـ يرى أنَّ هذا مما أوقع فيه محمدَ بن يحيى الحسَدُ في العِلْم، وذلك أنَّ الله فتح عليه وآتاه ما لم يؤتَ الذُّهلي.

قال محمد بن شادل ـ وكان محدثًا ثبْتًا ـ لمَّا وقع بين محمد بن يحيى والبخاريّ دخلْتُ على البُخاري فقلت: يا أبا عبدالله، أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمَّد بن يحيى، كل من يختلفُ إليك يطرد؟

فقال: «كم يعتري محمَّد بن يحيى الحسَدُ في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء» فقلت: هذه المسألة التي تُحكى عنك؟ قال: يا بنيّ؛ هذه مسألة مشؤومة، رأيتُ أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلتُ على نفسي أن لا أتكلَّم فيها»[2].

قلت: البخاريُّ ـ رحمه الله ـ نزيه اللسان، لا يَرْمي قرينَهُ بداء الحسَدِ بمُجرَّد الظنّ من غير أن تحفَّهُ القرائن، ولكنّني أرى مع ذلك أن يكونَ النقلُ الذي بلغ الذهليّ عن البخاريّ هو السَّبب الدَّاعي للتنفير منه، وكانَ الأجدر بالإمام الذُّهْليّ أن يَسْتثْبت من البخاريّ نفسه، ولكن أبى الله أن يكونَ إلا ما أراد.

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣١) بسندٍ صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم كما في ـ سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٦ـ ٤٥٧) وسنده جيِّد.

* الشبهة:

التحقيق الذي يرتضيه كلُّ منصفٍ هو أن البخاريَّ ـ رحمه الله ـ لم يقل بقول اللفظية، ولم ينطق بذلك لسانه، إنما كان يقول ألفاظًا يَرِدُ بسببها بعض الإيهام واللبس، ولكن من تأملها ثبت له صحَّة ما قُلنا، فالمآخِذُ عليه في هذه القضية أربعةٌ:

الأول: وقفه عن التصريح بتجهيم أو تبديع اللَّفظيَّة القائلين: (لفظي بالقرآن مخلوق).

والثاني: جاء عنه قولُهُ ـ وقد سُئِلَ عن اللَّفظ بالقرآن؟ ـ: «أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا». ففهم بعضُ من حضر مجلسه أنَّه يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» وأبى ذلك آخرون.

والثالث: ما أشاعه عنه الذُّهليُّ من القول: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة».

والرابع: إطلاقه الفرق بين التلاوة والمتلوّ، والقراءة والمقروء.

فاستغل القائلون: «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة» ممَّن جاء بعده من الأشعرية وغيرهم هذه الأمور فقالوا: قول البُخاريّ قولنا، فإنّا نفرق بين التلاوة والمتلو، فالتلاوة هذه الألفاظ العربية، والمتلوُّ ما دلّت عليه التلاوة، وهو عندهم كلام الله القائم بذاته الذي هو معنى مجرَّدُ.

وهذا من الزُّور والبهتان الذي لم يقل البُخاريُّ بشيء منه ـ رحمه الله ـ وهو بريء منه بحمد الله؛ وإني ناقض بحول الله تعالى وقوَّته ما حرَّفوه من المعاني، بسبب ما ذكرنا من المآخذ على البُخاريّ ـ رحمه الله ـ.

* درء الشبهة وجوابها:

* **أما المأخذ الأوَّل**: فهو غير قائم؛ لأنَّ وقفه حين وقف لم يكن عن شكٍّ في بدعتهم، أو تردٍ في بطلان مذهبهم وإنَّما كان ذلك اتقاءً لما يحتمل وقوعه من الفتنة بسببها، ألا تراه احتجَّ بأحمد ـ رحمه الله ـ؟ قال:

«هذه مسألة مشؤومةٌ، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة؛ وجعلت على نفسي أن لا أتكلم فيها» واكتفى ببيان الفرق بين أفعال العباد وكلام الله تعالى، فقال: إنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ، وكلام الله القرآن وغيره غير مخلوقةٍ، وأبان عن هذا أحسن الإبانة في كتابه «خلق أفعال العباد».

* **وأمَّا المأخذ الثاني**: فإنَّه إيراد مشتبه، وذلك أنَّ إطلاق اللفظ مطلقًا، قدْ يُراد به فعل العَبْدِ الذي هو حركته وصوته بالقرآن؛ فهو حينئذ مخلوقٌ، وقدْ يراد به كلام الله عز وجل المسطور المقروءُ الذي هو الحروف العربية، فهو حينئذٍ غير مخلوقٍ. والأئمَّة منعوا إطلاق اللفظة (لفظي بالقرآن مخلوق) من غير تبيين المراد، لأنَّ الجهمية ابتدعوا ذلك ليُموهوا على الناس؛ ولم تكن حينئذٍ قد ظهرت بدعة القائلين: «لفظي بالقرآن مخلوق» وهم يريدون خَلْقَ القرآن العربيَّ المؤلَّفَ من الحروف العربيَّة، من الأشعرية وغيرهم.

فالبخاريُّ ـ رحمه الله ـ في هذه المقالة أبان عن حقيقة قوله؛ بقوله: «أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا» عن مفارقته لاعتقاد الجهمية الباطل، وموافقته لأهل السنَّةَ، فإنَّه فسَّر ها هنا مرادُه باللفظ، وأنَّهُ إنَّما أراد فعل العبد؛ وهو مخلوق قطعًا.

والبخاريُّ ـ رحمه الله ـ لم يرد باللفظ القرآن، وإنما أراد فعل العَبْدِ، فغلط أناس في فهم مراده فافتروا عليه.

مع أن الأولى والأحرى بالبخاري ـ رحمه الله ـ ترك هذه اللَّفظة جملةً؛ لأنَّها مما ترك السَّلفُ كلام فيها، واكتفوا بالبيان: «أنَّ أفعالَ العباد مخلوقة؛ والقرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرَّف».

ولكنَّ المقصودَ هنا بيان أن البخاريَّ ـ رحمه الله ـ لم يكن اعتقاده في اللفظ هو اعتقاد اللفظية، الذين يعتقدون أنَّ جبريل عليه السلام، إنَّما جاء بكلام مخلوقٍ، وهو هذا القرآن المؤلَّفِ من الحروف العربية، وأنَّ الله تعالى لم يتكلَّم بالحروف.

* **وأمَّا المأخذ الثالث**: فهو مبني على خطأٍ في النقل عن البخاريِّ، عضد ذلك، بعض الوشاة ومحبي نقل الكلام وغيره عن الأقران؛ وما وقع في النفوس من سبب تفرقه، فجرَّ إلى هذا ـ كما بيَّنا ـ.

* **وأما المأخذ الرابع**: فإن البخاري ـ رحمه الله ـ حين فرق بين التلاوة والمتْلوّ، يعتقد أنَّ التلاوة، فعل العَبْد فقط؛ ولا يُدْخل فيها الكلامُ المؤلَّف من الحروف، والمتلوّ هو هذا القرآنُ العربيُّ المبينُ، الذي نزل به جبريل عليه السلام على محمّد ﷺ خلافًا لما يعتقده اللفظية الذين اعتصموا بقوله ـ من الأشعرية وغيرهم ـ؛ فإن هؤلاء يُدْخلون القرآن العربيَّ المفتتح بالفاتحة، والمُختتم بالنَّاس في التلاوة، وشتان ما بين المعنيين.

قلت: فتبيَّن إذًا بهذا البيان براءة البخاريّ ـ مما نسبت إليه اللفظية النافيةُ من الاعتقاد الباطل، وأني أوردُ عليهم قول البُخاريِّ ـ رحمه الله ـ

نفسه في ذلك، ليمحق باطلهم. قال ـ رحمه الله ـ بعد أن أسند عن يحيى بن سعيد ـ رحمه الله ـ قوله: «ما زلت أسمعُ من أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة» وقال البخاريُّ: «حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم، مخلوقة، فأمَّا القرآن المتلوُّ المُبينُ، المُثْبتُ في المُصْحَف، المَسطورُ، المكتوبُ، الموعى في القلوب، فهو كلام الله، ليس بخلقٍ»[1].

وقال ـ رحمه الله ـ: «وقال الله عز وجل: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ ولكنه كلامُ الله تلفظ به العباد والملائكة»[2].

قلت: ولا يجهل مسلمٌ يَفْهم أنَّ المراد بالقرآنِ في هذه الآية، هو القرآن العربيُّ المعجز الذي أعجز الجنَّ والإنس عن الإتيان بمثله، وهو نفسُهُ الذي وصفه البُخاريُّ بأنه كلام الله، وهو نفسُهُ الذي يتلفظ به العبادُ، والملائكة؛ فما أثبت العباد والملائكة ـ وهم عامَّةُ من يَعقِلْ من خلق الله ـ إلا تلفظهم به الذي هو فعلهم: نطق ألسنتهم، وحركة شفاههم، أمَّا القرآنُ المُعجز فغير مقدورٍ لهم أن يأتوا بمثله، وهذا والله خلافُ دين اللَّفظية النافية؛ فإنَّ هذا القرآن العربيَّ في نظمه، مخلوق النظم عندهم.

وقد أثبت البُخاريّ ـ رحمه الله ـ في كتابه «خلْق أفعالِ العبادِ» أنَّ القرآن منزل غير مخلوق، وأنَّه من الله بدأ وإليه يعود، وأنَّ الله يتكلم

---

(١) خلق أفعال العباد ص: ٤٢.
(٢) خلق أفعال العباد ص: ٨٧.

بصوتٍ؛ إلى غير ذلك ما هو مُعتقد أهل الحقِّ والحديث والأثر، مما تُرْغم به أنوفُ اللَّفظيّة الأشعرية، وغيرهم الذين يقول قائلُهم من غير حياءٍ ولا ورعٍ: «كان البخاريُّ ممن قال: لفظي بالقرآن مخلوق» كبرت كلمة تخرج من فيه، إن يقول إلا كذبًا وزورًا مبينًا.

ومما يجدر التنبيه عليه، أنّه قد ثبت عن البخاري ـ رحمه الله ـ أنه كذَّب من نقل عنه أنَّه قال: «لفظي بالقرآن مخلوق». فقد روى الخطيب في التأريخ «٢/ ٣٢»، واللالكائي «٦١١» (٢/ ٣٥٨)، وهو في طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٧)، ومختصر تأريخ دمشق (٢٢/ ٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٥٧)، ومقدمة الشرح لصحيح البخاري هدْي الساري (٤٩) وغيرها: قال غنجار في تأريخ بخارى: حدَّثنا خلف بن محمد قال: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفَّاف يقول: «كنا يومًا عند أبي إسحاق القرشي، ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكْر محمد بن إسماعيل، فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: «من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كاذب؛ فإنِّي لم أقله».

فقلت له: يا أبا عبدالله، قد خاض الناس في هذا فأكثروا.

فقال: ليس إلا ما أقول لك.

قال أبو عمرو: فأتيت البخاري، فذاكرته بشيء من الحديث حتى طابت نفسه.

فقلت: يا أبا عبدالله، ها هنا من يحكي عنك أنك تقول: لفظي بالقرآن مخلوق. فقال: يا أبا عمرو، أحفظ عني: ـ

«مَنْ زعم مِنْ أهل نيسابور وقُومَس والرَّيّ؛ وهَمَذَان وحُلوان،

وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكَّة، والبصرة أني قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذَّاب، فإنِّي لم أقُلْ هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة».

قلت: وفي إسناده خلف بن محمد بن إسماعيل الخيَّام، وفيه مقال لا يضر، إلا في طول الإسناد وتعدد المتون، ولروايته شواهد كثيرة عند غنجار وغيره. وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في معرض دفاعه عن البخاري: «وقد ثبت عنه بالإسناد المرْضيّ أنه قال: من قال عني إني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب؛ وتراجمه في آخر صحيحه تبين ذلك» الفتاوى (١٢/ ٥٧٢). وقدْ نمي إليَّ من بعض إخواننا أن لمحمد بن نصر المروزي ـ رحمه الله ـ كتاب في الانتصار للبخاري ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة والذب عنه؛ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات[1].

* * *

(١) انظر العقيدة السلفية في كلام رب البرية (ص ٢٦٠ـ ص ٢٦٨).

الباب الثاني

التأويل، وتفنيد ادعاء من ادَّعى
أن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ أوَّل صفة الضحك

اعلم ـ رحمني الله وإياك ـ أن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ من أئمة السنة، الذين ندين الله سبحانه وتعالى بحبهم وهو من الأئمة المرضيين من أتباع السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وهو لا يحيد عن منهجهم وطريقتهم في الأسماء والصفات، بل هو ـ ولله الحمد والمنة ـ متبع لهم، سالك لطريقتهم، معروف بنصرته للسنة والأثر، ومن تأمل كتاب التوحيد من صحيحه، ورأى تراجمه على الأبواب، أدرك ذلك وعرفه حق المعرفة.

ولكن على عادة الأشاعرة، في انتحال الأئمة، ونسبة التأويلات إليهم، نصرة لمذهبهم الفاسد، وتغريرًا بعامة الناس، أن الإمام الفلاني، قد أوَّل صفة كذا، وأن الإمام الآخر، أوَّل صفة كذا؛ أصبحنا نرى مثل هذه الادعاءات في هذا الزمان، زمان الغربة والفتنة؛ ولكن لا نقول إلا ما قاله أئمتنا من قبل، حسبنا الله ونعم الوكيل.

* **الشبهة:**

قال بعضهم: «لقد أوَّل الإمام البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ الضحك بالرحمة؛ فيما نقله عنه الحافظ البيهقي في كتابه العظيم «الأسماء

والصفات» (ص ٢٩٨) ويصح تأويله بالرضى».

*** درء الشبهة وجوابها:**

أقول: بطلان هذا الكلام من عدة أوجه:

الأول: أن ما نقله هذا الجهميُّ عن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ أنَّه أوَّل صفة الضحك بالرحمة؛ خطأ على البخاري ـ رحمه الله ـ.

الثاني: أن منهج البخاري ـ رحمه الله ـ في الصفات إثباتها وإمرارها كما جاءت، معلوم ظاهر، لمن شدا شيئًا من العلوم الشرعية، ومن كان على غير ذلك فهو إما رجلين:

١ـ إما مبتدع هالك، يريد نصرة مذهبه، فينسب إلى الأئمة مثل هذه الأكاذيب.

٢ـ وإما جاهل مغرر به، ولعلَّ فيه من لوثة الأشاعرة شيء.

ومن تأمل كتاب التوحيد من صحيحه علم هذا المنهج وهاك الآن بعض الأحاديث التي أوردها البخاري ـ رحمه الله ـ عن صفة الضحك ففي صحيح البخاري (٦/ ٣٩)، ومسلم (١٨٩٠) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنَّة: يقاتل هذا في سبيل الله فيُقتل، ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد**». وفي صحيح البخاري «٧/ ١١٩»، ومسلم «٢٠٥٤» ـ واللفظ للبخاري ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه، فقلن: ما معنا إلا الماء. فقال رسول الله ﷺ: «**من يضيف هذا**». فقال رجل من الأنصار: أنا. فإنطلق به إلى امرأته؛ فقال: أكرمي ضيف رسول الله ﷺ...»

الحديث وفيه: فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال: «**ضحك الله الليلة من فعلكما...**».

الثالث: قوله: «نقله عنه البيهقي»: لا يكفي، والبيهقي ذكره عن الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ مجردًا دون ذكر السند إليه والإسناد من الدين، وهو الفيصل بيننا ـ أهل السنة ـ وبين أهل البدع، ومن أسند فقد برىء؛ ومن لا فلا. ومن المعلوم أن البيهقي ينهج منهج الأشاعرة في تأويل الأسماء والصفات، فمجرد كونه ذكر مثل هذا التأويل في كتابه: «الأسماء والصفات» لا يدل على ثبوت ذلك عن البخاري ـ رحمه الله ـ ولا يجوز القطع والجزم به، بمثل هذا النقل الذي لا خطام له ولا زمام ولا إسناد.

الرابع: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح «٨/ ٦٣٢» وعن هذا النقل: «ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري».

قلت: وهذا كلام سديد؛ قاله من توفرت له أكثر نسخ البخاري، فعليه فإنه لا يستبعد أن بعض الأشاعرة؛ قد كذَب به على البخاري ـ رحمه الله ـ كما فعلوا في مسألة اللفظ.

الخامس: إن تأويل الضحك بالرحمة، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، الذين منهم الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ، وأما قوله: «ويصح تأويله بالرضى».

فهذا أيضًا التأويل المذموم؛ وقدْ خالف ما عليه أهل السنة والأثر، ولا يستغرب هذا من مثله؛ فهو إن شئت قل أشعري متزمت، فكلامه يدل على ذلك؛ وإن شئت قلْ جهمي جلْد، وإن شئت قل رافضي

خبيث فكل بلاء فيه، ونسأل الله أن يأخذه أخذ عزيز مقتدر، وأن يهلكه ويعجل في ذلك، إن ربي لسيمع الدعاء.

وتأويل الضحك بالرضى، قول غير صحيح، وهو من التحريف؛ فالله جل وعلا متصف بصفة الضحك؛ كما صحت النصوص في ذلك فنثبت ذلك لله إثباتًا بلا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل، لأن الله جل وعلا وصف نفسه بنعت الكمال والجلال فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾.

ومن العجب؛ أنَّ الجهميَّ الأشعري، لا يثبت لله تعالى صفة الرضى؛ وهنا فسر الضحك بالرضى!! وهذا دليل واضح، وبرهان فاضح، لاضطرابه وتناقضه، وهذا من أعظم التناقض والاضطراب، وهكذا كل من حاد عن جادة الصواب، تجده متناقضًا مضطربًا في هذا الباب ـ أعني به باب الأسماء والصفات ـ، وفي غير ذلك من أمور الدين العظام.

* * *

الباب الثالث

الردُّ على بعض مبتدعة هذا الزمان؛ ممن اتهموا البخاريّ ـ رحمه الله ـ بالغلو والإفراط، وأنه أخرج في كتابه الصحيح لبعض الروافض والجهمية؛ وبيان كذب ادعائهم

قال المعلقان على شرح السنة للإمام البغوي ـ رحمه الله ـ (١/ ٢٢٨) على قول الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى» قالا: «إنه من الغلو والإفراط الذي لا يوافقه عليه جمهور العلماء سلفًا وخلفًا؛ وكيف يذهب هذا المذهب، مع أنه قد خرج في صحيحه أحاديث كثيرة، رويت عن الجهمية والخوارج وغيرهما من الفرق؛ فإذا كان يحكم بكفرهم؛ فكيف يروي عنهم؟!».

ونحو هذا التعليق في سير أعلام النبلاء «١٢/ ٤٥٦» حيث قال من علّق على قول البخاري ـ رحمه الله ـ المتقدم الذكر:

«وهو من الغلو والإفراط الذي لا يوافقه عليه جمهور العلماء سلفًا وخلفًا، وكيف يحكم بكفرهم، ثمَّ يروي عنهم ويخرِّج أحاديثهم في صحيحه الذي انتقاه وشرط فيه الصحة».

فالجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: ليس في قول البخاريَّ ـ رحمه الله ـ أي غلو ولا إفراط، ولكن الجهل بمذهب الجهمية وحقيقة قولهم يجعل البعض يتكلم ويهذي بما لا يدري ولا يدري أنه لا يدري؛ وما قاله المعلقان، إنما هو نابع من الهوى والضلال؛ وقد أخذتهم الحميَّة لأسلافهم من الجهمية الأُوَل، ففاهوا بمثل هذا التعليق؛ الذي كشف عن خبيئة أنفسهم، ومكنون أهوائهم، وأنهم مثل العقارب تدس نفسها في التراب، فإذا وجدت فرصة لدغت لدغة، لا تعذر معها الترياقي؛ وقد وصفهم البربهاري ـ رحمه الله ـ بذلك من قديم ولا يُنبئك مثل خبير.

ومن نظر في أقوال الجهمية، وله معرفة للكتاب والسنة، وفهمٌ لمنهج سلف الأمة؛ قال مثل ما قاله الأئمة فيهم ولا يرى أي غلو ولا إفراط في قول البخاري ـ رحمه الله ـ بل والله يرى أنه قوله عين الصواب، وصريح الحق، والله المعين.

الثاني: أن قول المعلقين: «لا يوافقه عليه جمهور العلماء...» قول بعيد عن الصواب، وهو قريب إلى الجهل والشك والارتياب، ولا خطام له ولا زمام، ومن عجيب أمرهما؛ وغريب قولهما؛ أنهما لم يذكرا جمهور العلماء، هل هم من أهل السنة، أم من أهل البدع كأسلافهم من الجهمية، وأهل السنة الغراء ولله الحمد والمنة مجمعون على كفر الجهمية؛ وقد حكى الإجماع عنهم الإمام اللالكائي ـ رحمه الله ـ ومن قبله الطبراني ـ رحمه الله ـ وقد قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في النونية:

ولقد تقلَّد كفرَهُمْ خَمْسُونَ في ... عَشْرٍ مِنَ العُلماء في البُلْدَانِ

واللالكَائِيُّ الإمامُ حَكَاهُ ... عنهم بَلْ حَكَاهُ قبله الطبراني

أمَّا إن كان يقصدان بجمهور العلماء؛ علماء السوء من أهل البدع والضلال؛ فلا عبرة بهم، ولا يرفع لهم رأس، ولا ينظر إلى أقوالهم، لأنها مخالفة للحق المبين، والصراط المستقيم؛ والسبيل القويم.

الثالث: أن قولهما: «وكيف يذهب هذا المذهب مع أنه قد أخرج في صحيحه أحاديث كثيرة رويت عن الجهمية والخوارج؟!». فهذا أيضًا من الزور والبهتان؛ وقول لا دليل عليه، ولا أثارة من علمٍ ولا هدى، بل هو من القول بلا علم، ودليل واضح على الجهل والافتراء؛ فالإمام البخاري ـ رحمه الله ـ لم يخرج لرافضي ولا لجهمي، فضلاً عن أن تكون أحاديث كثيرة مروية في الصحيح لهما؛ كما ادعاه هذان المعلقان المتسرعان، وأما تعلق بعضهم، بأن إسماعيل بن علية وبشر ابن السري من الجهمية، فهذا من سوء الفهم، ومصدره من الجهل والهوى؛ وقد تابا كلاهما، ورجعا إلى مذهب أهل السنة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وانظر تقرير رجوعهما في ميزان الاعتدال «١/ ٢١٩»؛ وأما الخوارج فليسوا بمنزلة الروافض والجهمية، فإن الروافض والجهمية شر من الخوارج؛ كما هو مقرر معلوم عند أهل العلم والتحقيق، والخوارج أصدق بكثير من الجهمية والروافض، وأكذب الطوائف والفرق على الإطلاق، هم الروافض، كما هو معلوم لمن قرأ عن القوم.

وقدْ قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: «ما رأيت في أهل الأهواء قومًا أشهد بالزور من الرافضة»، وسئل الإمام مالك ـ رحمه الله ـ عن الرافضة فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»، وقال يزيد بن هارون ـ رحمه الله ـ: «يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية إلا الرافضة»، وقال شريك بن عبدالله النخعي: «احمل العلم عن كل ما

لقيته إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا». وعبارات السلف كثيرة جدًا، في ذم الرافضة، وعدم الرواية عنهم، لكثرة كذبهم، ولتميزهم عن غيرهم بالكذب وشهادة الزور. والحاصل: أن تكفير الجهمية والرافضة ليس فيه غلو ولا إفراط؛ بلْ هو عين الصواب، وصريح الحق، فمخالفتهم للمنقول والمعقول أمر مشهور، وتقريرهم للكفريات والضلالات معلوم، لا يجهله صغار طلبة العلم فضلاً عن كبارهم؛ فالله المستعان.

* * *

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل الثامن

وفيه تمهيد وثلاثة أبواب:

= تمهيد:

= الباب الأول: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من مذهب الحرورية.

= الباب الثاني: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من بدعة النصب.

= الباب الثالث: قرائن أخرى تنفي عن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ ما نسب إليه من بدعة النصب.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد

الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من أئمة المحدثين؛ من أهل السنة والأثر؛ المتمسكين بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ والصامدين في وجه أهل البدع والفتنة؛ وما موقفه في فتنة خلق القرآن؛ ومناصرته للإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عنا ببعيد: فإنَّ الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بثباته ووقفته الصامدة؛ أمام طغيان المعتزلة والجهمية؛ أصبح رمزًا لعقيدة أهل السنة والجماعة ومحنة في ذلك العصر وبعده؛ فاعتقاده وأتباعه للسنة والأثر، أمر معلوم عند أهل السنة؛ وكان الإمام أحمد يكاتب الجوزجاني ويكرمه ويعظمه؛ وكان الجوزجاني يتقوى بكتابة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ له ويقرأ ذلك على المنبر؛ وهذا كله يدل دلالة واضحة، على أنه كان له موقف حسن في الفتنة، وأن خطاباته إلى الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ تتضمن تأييدًا وتشجيعًا له على موقفه.

ومما يدل على سلامة نهجه وعقيدته ـ ما قاله الذهبي ـ رحمه الله ـ: في العلو «ص ١٤٤».

«وممن لا يتأول ويؤمن بالصفات وبالعلو في ذلك الوقت الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي الدارمي وكتابه ينبىء بذلك؟ وأحمد بن الفرات الرازي الحافظ الشهير، وأبو إسحاق إبراهيم ابن يعقوب السعدي الجوزجاني الحافظ صاحب التصانيف..».

قلت: ومن تأمل كتابه «الشجرة في أحوال الرجال» رأى فيه دعوة إلى السنة والتمسك بها، ودعوة صريحة إلى هجر أهل البدع والابتعاد

عنهم، والتحذير منهم؛ سواء كانوا من الخوارج أو الشيعة أو المرجئة أو القدرية أو الجهمية أو غيرهم من الفرق الضالة. ومن رام معرفة أقواله في أولئك فليراجع كتابه الشجرة، ففيه بيان لمعتقده السليم، ونهجه القويم، وأنَّه من أئمة أهل الحديث والأثر في زمانه ـ رحمه الله ـ.

وثمة شبهات شاعت عنه؛ وذاعت في كل مكان تتهمه بفساد في العقيدة، وخروج عن الصراط المستقيم، وكلها باطلة لا أساس لها من الصحة، فرأيت أن أدلي بهذا البحث، تبرئة للجوزجاني ـ رحمه الله ـ مما نسب إليه وجعلت منهجي في ذلك على أبوابٍ:

الباب الأول: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من مذهب الحرورية ومناقشة شبهتهم في ذلك والرد عليها.

الباب الثاني: تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من النصب، ومناقشة الشبهة والرد عليها.

الباب الثالث: قرائن أخرى تنفي عن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ ما نسب إليه من بدعة النصب.

* * *

الباب الأول

تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من مذهب الحرورية

*** الشبهة:**

اعلم يا أخي ـ وفقني الله وإياك ـ أن كل من رمى الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ بأنه حروري في مذهبه، وأنه من الخوارج، فجلُّ اعتمادهم، على ما قاله ابن حبان في الثقات عنه، واتهامه بهذه البدعة، وهاك الآن بعض أقوال من نقل ذلك عن ابن حبان؛ ومن ثم مناقشتها والرد عليها؛ بما فيها شفاء للعليل، وإرواء للغليل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

١ـ قال تقي الدين الفاسي في العقد الثمين «٣/ ٢٧٤»:

«ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان حروري المذهب ولم يكن بداعية إليه...».

٢ـ قال ابن حجر العسقلاني في التهذيب: قال ابن حبان في الثقات:

«كان حروري المذهب ولم يكن بداعية إليه...».

*** درء الشبهة وجوابها:**

إن الرد على هذه الشبهة يكون من عدة أوجه:

الأول: إن الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ معروف باتباعه للسنة

ونصرتها! ووقوفه ضد أهل البدع والزيغ؛ وإن اتهامه بمثل هذه التهمة ليحتاج إلى أدلة وبراهين واضحة؛ مثل الشمس في رائعة النهار؛ وضوحًا وجلاءً.

الثاني: إن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ قد ذم مذهب الخوارج وطريقتهم، واعتبرها أول بدعة خرجت في الإسلام فقال: «فأبدأ بذكر الخوارج؛ إذا كانت أول بدعة ظهرت في الإسلام، على عهد رسول الله ﷺ أولاً. أعني التميمي الذي قال لرسول الله ﷺ: اعدل حين وصف رسول الله ﷺ أشياعه.. ثم هم تحركوا بعد رسول الله ﷺ؛ حين فرقوا جماعة الأمة، وميلوا اعتدال الألفة، فشأموا أنفسهم أولاً، والأمة بعدها آخرًا؛ فنبذ الناس حديثهم اتهامًا لهم».

الثالث: ذكره لرؤوس الخوارج؛ ومنهم أول من حرر الحرورية، فهاك ما قاله فيهم؛ قال ـ رحمه الله ـ:

«فنبذ الناس حديثهم اتهامًا لهم؛ منهم:

١ـ عبدالله بن الكواء رأسهم. ٢ـ وعبدالله بن وهب بن راسب.

٣ـ وشبث بن ربعي أول من حرر الحرورية. ٤ـ ومالك بن الحارث.

٥ـ وأبو بلال مرداس بن أدُّية. ٦ـ وأخوه عروة بن أدُّية.

٧ـ ومالك بن الحارث ٨ـ ونافع بن الأزرق.

٩ـ ونجدة بن عامر. ١٠ـ وصعصعة بن صوحان[1].

---

(١) لم يصح عن صعصعة بن صوحان أنه من الخوارج، بل هو تابعي كبير =

قلت: وبهذه الأوجه يتبين براءة الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من هذه التهمة، وإنه من العجب، أن الفاسي وابن حجر ـ كلاهما ـ ساقا هذا القول وسكتا عنه؛ والله المعين.

= مخضرم ثقة فصيح؛ وقد اتهم ـ رحمه الله ـ بهذه التهمة وهو بريء منها، ولعل الجوزجاني ـ رحمه الله ـ أغتر ببعض النقول والأقوال فأورده وحشره في زمرة وجملة هؤلاء والله المستعان.

الباب الثاني

تبرئة الجوزجاني ـ رحمه الله من النصب

اعلم أيها السني المتبع ـ وفقني الله وإياك ـ أنَّ أول من رمى الجوزجاني ـ رحمه الله تعالى ـ بالنصب، ابن حبان، ولعل ابن عدي والدارقطني قد تبعاه في هذا الرمي والقول، ولم يذكر ابن حبان ولا ابن عدي؛ أي أدلة في رميهم؛ وتبعهم على ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فهاك أقوالهم، ثم الرد عليها؛ ونسأل الله أن يوفقنا لبيان الحق.

١ـ قال ابن عدي: «كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي ـ رضي الله عنه ـ».

ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٢٧) وذكر الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال «١/ ٧٥» والتذكرة «٢/ ٥٩» فقال: «قال ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق: كان كما قال فيه الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب»؛ والإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ كان مقيمًا بدمشق يحدث على المنبر، وكان أحمد يكاتبه فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي ـ رضي الله عنه ـ؛ فقوله في إسماعيل: مائل عن الحق؛ يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع.

٢ـ قال الدارقطني ـ رحمه الله ـ:

«إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أقام بمكة مدة، وبالرملة مدة،

وبالبصرة مدة، وكان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم، فأخرجت جارية فروجة لتذبح، فلم تجد أحدًا يذبحها فقال: سبحان الله لا يوجد من يذبحها؛ وقد ذبح علي بن أبي طالب في ضحوة نيفًا وعشرين ألفًا».

ذكره عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق «١٠٢٧»، والذهبي في التذكرة «٢/ ٥٤٩»، وابن حجر العسقلاني في التهذيب «١/ ١٨٢».

٣ـ وقال ابن حجر العسقلاني في التقريب «١/ ٤٦»: «ثقة حافظ رمي بالنصب».

وقال في اللسان «١/ ١٦»: «فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب».

وقال في هدي الساري: «٩٣٠» في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق: «الجوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي».

وقال في ترجمة سعيد بن عمرو بن أشوع «٤٠٦»: «والجوزجاني غال في النصب».

وقال في ترجمة المنهال بن عمرو: «وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه».

قلت: هذا ما تيسر لي جمعه من عبارات من طعن في الجوزجاني، ورماه بالنصب، فرأيتَ ورأيتُ أن ما ذكروه ليس عليه أي أدلة سوى قصة الفروجة وذبحها؛ وكلامه في أهل الكوفة، ففيها بعض من الشبهة، وإنني سأبين بإذن الله وهاء الشبهتين، وأكشف عنهما الميْن؛ وبالله التوفيق.

*** الشبهة الأولى: قصة الفروجة وذبحها، والردُّ عليها.**

قال ابن عساكر في تاريخه لدمشق «١٠٢٧»: «أنبأنا أبو المظفر بن القشيري وغيره عن محمد ـ بن عبدالواحد ـ أنبأنا أبو عبدالرحمن السلمي قال: وذكر لي ـ يعني الدارقطني ـ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فقال: أقام بمكة مدة وبالرملة مدة وبالبصرة مدة، وكان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم فأخرجت جاريته فروجه لتذبح فلم تجد أحدًا يذبحها؛ فقال: سبحان الله لا يوجد من يذبحها وقدْ ذبح علي بن أبي طالب في ضحوة نيفًا وعشرين ألفًا».

وهذه الحكاية لا تصح من وجهين:

أولاً: السلمي أبو عبدالرحمن، ليس بعمدة وقد تكلم فيه.

ثانيًا: أنها منقطعة فالدارقطني ـ رحمه الله ـ ولد بعد موت الجوزجاني بسبع وأربعين عامًا، ـ أي سنة ٣٠٦هـ ـ وها هو لم يذكر القصة بإسناد متصل.

ولكن للقصة سند آخر ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق «١٠٢٧»: ـ

قال: قرأت على أبي الفتح نصر الله بن محمد الفقيه، عن سهل بن بشر الإسفراييني، أنا أبو الحسن علي بن بقا الوراق بمصر، أنا عبدالغني ابن سعيد الحافظ، قال سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الرعيني يقول: سمعت عبدالله ابن أحمد بن عدبَّس يقول:

«كنا عند إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، فالتمس من يذبح له دجاجة فتعذر عليه؛ فقال يا قوم تعذر عليّ ذبح دجاجة، وعلي بن أبي طالب قتل سبعين ألفًا في وقت واحد» أو كما قال.

قلت: والقصة سندها رجال إلى عبدالغني بن سعيد الحافظ معروفون؛ ولكن شيخه ـ أي عبدالغني ـ إبراهيم بن محمد الرعيني لم نقف له على ترجمة. وأما عبدالله بن أحمد بن عدبَّس:

فهو عبدالله بن أحمد بن وهب أبو العباس الدمشقي، يعرف ويشتهر بابن عدَبَّس، روى عن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ وكتب عنه الدارقطني ـ رحمه الله ـ وغيره.

قال الدارقطني: قدم علينا وكتبنا عنه، في سنة ثمان عشرة وفي سنة نيف وعشرين أيضًا.

ولم يوثقه الدارقطني، ولا ذكر الخطيب وابن عساكر، في ترجمتهما له، أي توثيق أو تعديل من الأئمة له.

وبالجملة: فمدار هذه القصة على ابن عدبَّس هذا، ولم يوثقه أحد، فيما نعلم فمثله كما قال المعلمي ـ رحمه الله ـ:

«مجهول الحال فلا تقوم بخبره حجة»[1]. والدارقطني ـ رحمه الله ـ وإن لم يصرح بمن سمع منه هذه الحكاية، لكن من الممكن أن يكون قدْ سمعها من ابن عدبَّس؛ فهو ممن سمع منهم الدارقطني ـ رحمه الله ـ كما تقدم.

ومن الأدلة الأخرى التي تدل على بطلان هذه القصة ونقدها متنًا ما يلي:

---

(١) التنكيل للعلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ ص ٥٧١.

١ـ قال ابن عدبَّس: «كنا عند إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فالتمس من يذبح له دجاجة فتعذر عليها. . .».

وفي رواية للدارقطني: «اجتمع على بابه أصحاب الحديث فخرج إليهم فأخرجت جارية فروجة لتذبح فلم تجد أحدًا يذبحها».

فهل من المعقول أن الجارية لم تجد من يذبح لها دجاجة؛ وهل الجوزجاني ـ رحمه الله ـ نفسه لم يكن قادرًا على ذبح دجاجة، أو فروجة ثم أضف إلى ذلك أنه على بابه جماعة من أصحاب الحديث كما قيل، فلم يوجد في هؤلاء كلهم من يذبح دجاجة، أو فروجة؟ وهم أهل الشجاعة والبطولة؟؟! وهل ابن عدبَّس نفسه وهو موجود في الجماعة، لم يستطيع أن يذبح دجاجة؟!! اللهمّ غفرًا غفرًا.

٢ـ إن هذه القصة وقعت في حضرة جماعة من أصحاب الحديث كما قالوا، فلِمَ لمْ يروها أحد غير ابن عدبَّس هذا، وهو كما سبق مجهول الحال. وهي مما تتوافر الهمم على نقلها وإذاعتها؛ وبها إدانة صريحة على أنه ناصبي.

قلت: قدْ علمنا إذن من هذه الأوجه؛ براءة الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من هذه القصة؛ وأنها باطلة لا أساس لها من الصحة سندًا، ولا خطام لها ولا زمام متناً؛ والله المستعان.

* * *

*** الشبهة الثانية: أقوال الجوزجاني في أهل الكوفة:**

أمَّا الشبهة الثانية التي أستند إليها من رمى الجوزجاني ـ رحمه الله تعالى ـ بالنصب هي أقواله في جرح أهل الكوفة؛ وممن أستند إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ حيث قال في التهذيب «١/ ١٨٢»: بعد أن ذكر أقوال ابن عدي والدارقطني وقصة الفروجة قال: «قلت: وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته».

وفسر الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله ـ قوله المتقدم في اللسان «١/ ١٦». حيث قال: «فإن الحاذق إذا تأمل في ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكرهم منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة...». هذا مجمل ما يستند إليه، من يرمي الجوزجاني بالنصب، وأنَّ أقواله في أهل الكوفة، دليل واضح على نصبه وانحرافه عن جادّة الصواب، وعليه فإن الناظر في كتاب الجوزجاني ـ رحمه الله ـ «الشجرة» يجد أن أقواله في أهل الكوفة، ليس فيها شذوذ، ولا تجاوز للحد ولا خروج عن المعقول، بلْ إن فيها اعتدالاً واضحًا، وإنصافًا لهم.

وإنني أرى أن منبع الجوزجاني ـ رحمه الله ـ في كلامه على أهل الكوفة؛ إنما هو التحذير من أهل البدع، وتبيين حالهم، وكتابه الشجرة، إنما ألفه وصنفه لهذا الأمر، كما أبان عن ذلك جليًا في مقدمة الكتاب وخاتمته.

وأيضًا مما يجدر التنبيه عليه، أن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ لم يقتصر في كلامه، على أهل الكوفة فقط، بلْ ذكر البصريين والبغداديين

والحجازيين والشاميين والمصريين وغيرهم من أهل خراسان وسمرقند؛ فإن كان هذا ثلبًا أو تحاملاً فليس على أهل الكوفة فقط. ثم إنه لم يذكر في كتابه من رمى بالتشيع أو الرفض فقط، بلْ ذكر الخوارج والسبائية والمرجئة والجهمية والقدرية، وكل نوع من أنواع البدع وأهلها التي عرفت في ذلك الزمان؛ تبيينًا للحق، وتحذيرًا من الباطل وأهله.

فعليه كيف يصح وصف الجوزجاني بالتحامل على الشيعة، وأن جرحه في أهل الكوفة دليل على نصبه، وبعده عن جادَّة السنة.

علمًا بأن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ قد ذكر في كتابه حتى من رمي بالنصب، وإليك بعض الأمثلة: ـ

١ـ موسى بن طريف الأسدي الكوفي. قال الجوزجاني ـ رحمه الله ـ فيه «زائغ».

فما زيغه، قال أبو داود: كان عثمانيًا، روى أحاديث مناكير.

٢ـ أبو شعيب الصلت بن دينار. قال الجوزجاني عنه: ليس بقوي في الحديث.

قال ابن حبان: كان أبو شعيب ممن يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويبغض علي بن أبي طالب وينال منه.

٣ـ الأحوص بن حكيم الحمصي. قال الجوزجاني عنه: ليس بالقوي في الحديث.

قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، وكان ينتقص علي بن أبي طالب؛ تركه يحيى القطان وغيره.

قلت: هذه الأمثلة التي سقناها تدل دلالة واضحة، على أن كلام الجوزجاني في أهل الكوفة؛ أو غيرهم، ليس مبنيًا وقائمًا على التعصب العقدي، وإنما هو على الحق ونصرة السنة، وإنه برىء من النصب وأهله فها هو يتكلم فيهم ويبين عوارهم ويصفهم بالزيغ، والبعد عن الحق والجور، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

* * *

الباب الثالث

قرائن أخرى تنفي عن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ ما نسب إليه من بدعة النصب

لقد ظهر الحق وبرح الخفاء في أن الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ بريء من بدعة النصب، ولكنني رأيت من باب الفائدة، أن ألحق بعض قرائن فيها زيادة تأكيد، على براءة الجوزجاني، من هذه التهمة، وتدفع عنه هذه النسبة:

١ـ كل الذين نسبوا إليه النصب أو التحامل على علي ـ رضي الله عنه ـ من المتأخرين، الذين لم يدركوه ولم يرووا عنه فعمدتهم ابن حبان الذي أخذوا عنه، توفي في عام ٣٥٤هـ وهو في سن الثمانين، وهذا يعني أنه ولد في الثمانينات من القرن الثالث، بينما الجوزجاني ـ رحمه الله ـ توفي في ٢٥٩هـ فيكون ولادة ابن حبان بعد وفاة الجوزجاني بمدة. وأما ابن عدي فقد ولد في ٢٧٧هـ. وتوفي في ٣٦٥هـ فهو أيضًا ولد بعد وفاة الجوزجاني بحوالي ثمانية عشر عامًا. وأما الدارقطني فقد ولد سنة ٣٠٦هـ وتوفي في ٣٨٥هـ فولادته بعد وفاة الجوزجاني بحوالي نصف قرن. ثم إنَّ أحدًا منهم لم يذكر ما استند إليه في وصف الجوزجاني بالتحامل على علي ـ رضي الله عنه ـ سوى الدارقطني الذي يحكي قصة الدجاجة حكاية منقطعة كما سبق بيانه.

٢ـ إن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ قد أدرك وصاحَبَ وسمع من كبار

أئمة الجرح والتعديل كابن معين والإمام أحمد وعلي ابن المديني ـ رحمهم الله ـ وهؤلاء، وإن كانوا من شيوخ الجوزجاني، ولكن الجوزجاني لم يكن إدراكه إياهم في حالة الطلب والتتلمذ بل كان يحتل مكانًا بارزًا في العلم والحفظ والنقد في حياتهم تدل على ذلك مناقشاته مع ابن معين وفي مجالس علي ابن المديني ومراسلاته مع الإمام أحمد بن حنبل. ومع ذلك لم يرو عن أحدٍ منهم كلام فيه، فيما يتعلق به من أمر العقيدة؛ بل الذي ورد خلاف ذلك أن الإمام أحمد كان يكرمه أشد الإكرام. وخاصة أنه يعرف عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه كان شديدًا على المبتدعة؛ يحذر منهم، وينهي عن إكرامهم، بلْ يأمر بهجرهم وإذلالهم؛ وعدم توقيرهم.

٣ـ إن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ قدْ تتلمذ عليه كبار أئمة الجرح والتعديل، مثل أبي داود والترمذي والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيان والدولابي وأبي زرعة الدمشقي وابن خزيمة والطبري وغيرهم؛ ـ رحمهم الله ـ وهؤلاء كل واحد منهم في حد ذاته إمام وقمة من قمم وأئمة النقد والجرح والتعديل. ولم يرو عن أحدٍ منهم كلام في الجوزجاني، من هذا القبيل، فلو كان الجوزجاني ناصبيًا بل ولو كانت فيه ذرة من النصب لما خفي على كل هؤلاء، ولما سكت هؤلاء كلهم؛ فإنَّ الدين النصيحة؛ والجرح لمن توفرت فيه صفات الجرح واجب[1] بإجماع أئمة المسلمين.

٤ـ إن الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ من أخص تلامذة الجوزجاني، وقدْ أكثر الرواية عنه في سننه، وغير سننه من مصنفاته الفائقة بلْ إنه

---

(١) وإن مثل هذا الأمر ـ وهو جرح من يستحق الجرح ـ من المعالم الغائبة، ومن السنن المندثرة، فالله المستعان.

معروف بحبه الشديد لأهل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ حتى نسبه البعض ظلمًا وزورًا إلى التشيع وهو من المعلوم أنه من المتشددين في الجرح والتعديل حتى قال الحافظ ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجلٍ فوثقه فقلت قدْ ضعفه النسائي؛ فقال يا بني إن لأبي عبدالرحمن شرطًا في الرجال أشدُّ من شرط البخاري ومسلم» رواه الذهبي في السير (١٤/ ١٣١). ومعلوم أنه قد صنف كتابًا في خصائص علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ لكان الأولى بالنسائي ـ رحمه الله ـ أن يصرح بذلك، ويبين حاله للأمة.

٥ـ لم يصل إلينا كتاب يجمع مرويات الجوزجاني ـ رحمه الله ـ وأحاديثه؛ والموجود له من ذلك كتاب أمارات النبوة، وفيه بضعة عشر من الأحاديث، وله روايات متفرقة في السنن وغيرها.

ولكن مع ذلك كله وجَدتُ له بعض الروايات ـ ولله الحمد والمنة ـ في فضل سبطي رسول الله ﷺ ريحانتيه من الدنيا، وفي فضل أمهما فاطمة بنت رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم جميعًا؛ فقد روى الإمام النسائي ـ رحمه الله ـ في كتابه خصائص علي فقال:

أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، قال لي وهب بن جرير إن أباه حدثه، قال: سمعت محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب عن أبي نعم، قال: «**كنت عند ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فأتاه رجل فسأله** عن دم البعوض يكون في ثوبه ويصلي فيه؟ **فقال ابن عمر: ممن أنت؟ قال:** من أهل العراق. **فقال ابن عمر: انظروا، هذا يسألني عن دم البعوض وقدْ قتلوا ابن رسول الله ﷺ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول فيه وفي أخيه: هما ريحانتي من الدنيا**».

قلت: والحديث أخرجه البخاري «١٠/ ٤٢٦ فتح»، والترمذي «١٠/ ٢٧٤»، والإمام أحمد «٢/ ٩٣، ١١٤» وغيرهم ـ رحمهم الله ـ.

وأخرج النسائي في فضائل الصحابة قال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال: أنا أبو النعمان قال أنا داود بن الفرات عن علباء بن أحمر عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «**خط رسول الله ﷺ في الأرض أربع خطوط ثم قال: هل تدرون ما هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. فقال رسول الله ﷺ: أفضل نساء أهل الجنة: خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون**».

قلت: والحديث أخرجه النسائي في فضائل الصحابة ص ٧٤. وهو حديث صحيح وانظر له السلسلة الصحيحة رقم: ١٥٠٨. وروى الجوزجاني بسنده في أمارات النبوة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «**صلينا مع رسول الله ﷺ العشاء، فإذا سجد وثب الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ على ظهره، فإذا رفع رأسه رفعه رفعًا رقيقًا، فيضعهما، ثم إذا سجد عادا، حتى قضي صلاته، ثم أقعدهما على فخذه، أحدهما على اليمنى والآخر على اليسرى.**

قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: فقمت إليه، فقلت: ألا أبلغهما؟ قال: لا. فبرقت برقه فلم يزالا في ضوئها حتى دخلا على أمهما ـ رضي الله عنهم».

قلت: والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده «٢/ ٥١٣»، والطبراني في الكبير «٣/ ٤٥»، والحاكم في المستدرك «٣/ ١٦٧»، وأبو نعيم في دلائل النبوة «٤٩٤»، والجوزجاني في أمارات النبوة «٧».

أفبعد هذا كله يبقى أدنى شكٍ في أن الجوزجاني ـ رحمه الله ـ بريء من تهمة النصب، والانحراف والتحامل على عليّ ـ رضي الله عنه ـ إذ لو كان ذلك صحيحًا لما سرد هذه الروايات في فضائل آل البيت ـ رضي الله عنهم ـ ولما امتدح في كتابه هذا موقف خليفة المؤمنين وأميرهم علي ـ رضي الله عنه ـ مع ابن سبأ وأصحابه.

قلت: وبه ينتهي ما أوردنا تقييده في براءة الإمام الجوزجاني ـ رحمه الله ـ من تهمة النصب، والله الموفق والمعين[1].

---

(١) انظر لزامًا مقدمة الدكتور الفاضل/ عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي لكتاب الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني؛ فقد استفدنا منها في هذا البحث والفصل.

الفصل التاسع

براءة الإمام إبراهيم الحربي
مما يروى عنه أنه قال في قبر معروف
«الترياق المجرَّب»

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الفصل التاسع

براءة الإمام إبراهيم الحربي مما يروى عنه أنه قال في قبر معروف «الترياق المجرَّب»

قبل أن نشرع في درء التهمة عنه نذكر نبذًا من ثناء العلماء عليه، ونبذًا من أقواله في العقيدة:

١ـ ثناء العلماء عليه:

أـ قال الدارقطني ـ رحمه الله ـ فيه:

«كان إبراهيم الحربي يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه، وقال: إبراهيم إمام بارع في كل علم؛ صدوق».

ب ـ وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ فيه:

«كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميّزًا لعلله، قيِّمًا بالأدب، جمّاعة للغة، صنف غريب الحديث، وكتبًا كثيرة، وأصله من مرو».

ج ـ وقال تلميذه الحسين بن فهم فيه:

«لا ترى عيناك مثل إبراهيم الحربي؛ إمام الدنيا، لقد رأيت وجالست العلماء، فما رأيت أكمل منه رجلاً».

د ـ وقال القطفي فيه:

«كان إبراهيم الحربي رأسًا في الزهد، عارفًا بالمذاهب بصيرًا بالحديث. . له في اللغة كتاب «غريب الحديث»، وهو من أنفس الكتب وأكبرها في هذا النوع».

وهو رحمه الله، ممن تأثر بالإمام أحمد رحمه الله فسار على طريقته، في ذم البدع وأهل الأهواء، ونصرة السنة والأثر، وإجلال شيخه الإمام أحمد، لأنه ممن نصر الله به السنة، وهكذا دأب أهل الحديث، يعظمون أهل العلم والفضل منهم ويذكرونهم بالخير، ويترحمون عليهم؛ ويسيرون على منوالهم.

٢ـ من أقواله في العقيدة:

أ ـ ورد بسندٍ صحيحٍ عنه أنه وعد تلاميذه أن يملي عليهم مسألة في الاسم والمسمى، فقال لهم لما اجتمع لها الطلاب وتكاثروا: «قد كنت وعدتكم أن أملي عليكم في الاسم والمسمى، ثم نظرت فإذا لم يسبقني في الكلام فيها إمام يقتدى به؛ فرأيتُ الكلام فيه بدعة، فقام الناس وانصرفوا، ثم جاءه رجلٌ يوم الجمعة، فسأله عن هذه المسألة، فقال: ألم تحضر مجلسنا بالأمس؟ قال: بلى، فقال أتعرف العلم كله؟ قال: لا. قال: فأجعل هذا مما لا تعرف».

ب ـ أنه رحمه الله قال: «لا أعلم عصابة خيرًا من أهل الحديث، إنما يغدو أحدهم ومعه محبرته فيقول: كيف فعل رسول الله ﷺ؟ وكيف صلى؟؛ إياكم أن تجلسوا إلى أهل البدع؛ فإن الرجل إذا أقبل ببدعة ليس يفلح».

ج ـ وقال مرة لتلميذه سليمان الجلاب: «ينبغي للرجل إذا سمع شيئًا من أدب رسول الله ﷺ أن يتمسك به.

د ـ وكان رحمه الله متبعًا للسنة في أمره كله ومما يدل على ذلك: «أنه قد سمع مسائل عن الحارث بن مسكين ـ الإمام المشهور ـ عن رجل مال بعد ذلك إلى علم الكلام؛ فرجع إبراهيم الحربي وسمعها من طريق آخر، عن غير هذا الذي مال إلى الكلام هجرًا واستغناءً».

* * *

* **التهمة:**

قال بعض جهميَّة هذا الزمان عن إبراهيم الحربي ـ رحمه الله ـ:

«وهو الذي قال: كما في ترجمة معروف الكرخي في سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٤٣): «قبر معروف الترياق المجرَّب» كما نقلناه عنه في كتابنا الإغاثة».

* **دفع التهمة ودرؤها:**

أقول:

لابدَّ من معرفة أصلين عظيمين لا غنى لأيِّ مسلم عنهما:

الأصل الأول: أن لا يعبد إلا الله، وهذا هو توحيد الألوهية، الذي هو إفراد الله تعالى لجميع أنواع العبادات، فلا يشاركه في ذلك لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح؛ بل العبادة كلها لله.

الأصل الثاني: أن لا يعبد إلا الله إلا بما شرع على ألسن رسله.

فالأول معنى شهادة أن لا إله إلا الله؛ والثاني معنى شهادة أن محمدًا رسول الله، ومعناها طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله تعالى إلا بما شرع وأمر.

فمن عبد الله تعالى بالمحدثات والبدع؛ نقص تحقيقه لشهادة أن محمدًا عبده ورسوله وقد يزول بالكلية.

فإذا تقرر هذان الأصلان، فليعلم أن الله جل وعلا ما أرسل الرسل، وأنزل الكتب، إلا ليعبد وحده لا شريك له: كما قال تعالى:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾.

وقال تعالى: ﴿ ۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾.

وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾.

وعباد الله تعالى لابدَّ أن تكون موافقة لهدي النبي ﷺ؛ لأنَّ عبادة الله تعالى بالمحدثات والبدع مردودة على صاحبها؛ وذلك:

لما روى البخاري ومسلم عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال النبي ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وفي رواية مسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**».

وروى الإمام أحمد في مسنده وأصحاب السنن إلا النسائي من حديث العرباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ﷺ قال: «**أوصيكم بتقوى الله عز وجل، والسمع والطاعة، وإن كان عبدًا حبشيًا، فإنَّه من يعش منكم، فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**».

وعبادة الله تعالى عند قبور الصالحين من الأنبياء أو الأولياء أو غيرهم أو تحري الدعاء عند قبورهم، من محدثات الأمور التي نهينا عنها؛ ووسيلة من وسائل الشرك، ولو كان هذا الفعل خيرًا؛ لسنهُ النبي ﷺ للأمة؛ فإنه أدى الأمانة، ونصح الأمة، وبلغ البلاغ المبين فلم يدع شيئًا يقرب إلا وبينه لنا ﷺ.

روى الإمام أحمد والحاكم في المستدرك وغيرهما بسند حسن عن أبي ذر ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: «**لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك**

طائر جناحيه في السماء؛ إلا ذكر لنا منه علمًا».

فلو كانت العبادة مشروعة عند قبور الصالحين، أو تحري الدعاء عند قبورهم، له مزية وفيه عظيم فضل وأجر، لبيَّنه النبي ﷺ بيانًا عامًا للأمة، ولفعله الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ الذي هم أحرص الناس على الخير، وأسرعهم مبادرة إليه، ومن أتبعهم للسنة النبوية، فلما لم يفعلوه؛ علم أنه بدعة وضلالة ووسيلة من وسائل الشرك.

وما ذكره الجهميُّ من أن إبراهيم الحربي ـ رحمه الله ـ قال: «قبر معروف الترياق المجرب» مستحسنًا له ومقرًا، فجوابه من وجوه:

الأول: المطالبة بتصحيح النقل أولاً عن إبراهيم الحربي؛

وثانيًا أين السند الصحيح في ذلك؟، وكون الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ ذكر ذلك عنه في «السير» ليس هذا بحجة، ما لم يذكر السند فينظر فيه، والإسناد من الدين، وبيننا وبينك وبينه السند؛ ولولاه لقال من شاء ما شاء.

ثم إن الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ معلوم نهجه في التساهل في نقل مثل هذه الحكايات وأشباهها، دون تعقب لها، بل إنه يقر بعضها ويزيد تعليقًا عليها؛ ولقد رأيت في كتابه السير طامات من هذا القبيل، والنفس لها حافز إلى إفراد مصنف مستقل في ذلك؛ وإنني أدعو من هذا المكان دعاءً إلى طلبة العلم؛ من أهل الحديث والأثر؛ وهو: أنه ينبغي لنا أن نتعاون في مثل هذه الأمور، فنفرد لكل مصنف عقيدته، ونعلم الخير فنتبعه ونعلم الشر فنحذره، وهذا من أعظم ما صرفت فيه الهمم؛ وخير ما تسابقت إليه جهود طلبة العلم؛ لما في ذلك من عدم الوقوع

في الزلل والخطأ؛ وعدم التقليد لأحدٍ ممن يعرف بالفضل والصلاح والعلم.

الثاني: لو فرضنا صحة ما نقل عن الحربي تنزلاً؛ فالقاعدة الكلية المجمع عليها بين المسلمين: أن كل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا النبي ﷺ فيكون إذن: قول الحربي خطأ، لمخالفته الكتاب والسنة، وهدْي سلف الأمة.

والعجيب حقًا، والغريب صدقًا، أن الحافظ الذهبي في السير (٩/ ٣٤٣) قال معلقًا على مقالة إبراهيم الحربي: «يريد إجابة دعاء المضطر عنده، لأن البقاع المبارك يستجاب عندها الدعاء..»!!

وهذا عجيب جدًّا، وغريب حقًا، من الذهبي؛ إذ مثل هذا وسيلة من وسائل البدع والشرك؛ كان الأولى به أن يرد عليها ويبين بطلانها؛ لما في ذلك من إيضاح للحق وزهق للباطل؛ ودعوة إلى التوحيد وفضائله، وتحذير من الشرك ووسائله.

والعبادات مبناها على التوقيف لا على الرأي والاستحسان، وإلا لقال من شاء ما شاء، ولأنفتحت أبواب المحدثات من كل جانب؛ والله المعين.

الثالث: أن مثل هذا القول لم ينقله أحدٌ من أصحاب الحربي وتلامذته عنه، مثل: إسماعيل بن إسحاق القاضي، والحسين بن إسماعيل المحاملي صاحب كتاب الدعاء، وعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، وعبدالله بن الإمام أبي داود السجستاني، وأبوبكر محمد بن الحسن البربهاري، وهؤلاء جميعًا من أئمة أهل السنة، ومن أرباب الجرح والتعديل، ولو علموا عنه مثل هذا لنقلوه عنه، لكن لما لم يقل

إبراهيم الحربي هذه المقالة، علمنا أن نسبة هذا القول يحتاج إلى نقل مصدق، وسند موثق، وعلمنا أيضًا بطلان مثل هذه المقالة عنه لأنها تخالف عقيدته السلفية النقية، والله أعلم. وهو الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

الفصل العاشر

وفيه تمهيد وبابان:

= تمهيد:

=الباب الأول: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الرفض.

= الباب الثاني: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الأشعرية.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تمهيد

الدارقطني ـ رحمه الله ـ ذاك الإمام الذي لا يُجْهل فضله وقدره، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، صاحب كتاب العلل، وما فيه من العلم الغزير المكلّل، كان ـ رحمه الله ـ إمامًا من أئمة الدين، وكان إليه المنتهى في علم السنة والأثر والحديث؛ وفي السنة ومذهب السلف، أثنى عليه الأئمة والعلماء، وهاك طرفاً صالحاً من أقوال العلماء في الثناء عليه: ـ

قال الخطيب البغدادي في تاريخه «١٢/ ٣٤»: «وكان فريد عصره، وقريع دهره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرجال، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاطلاع بعلوم سوى علم الحديث».

وقال الحاكم عنه كما في تذكرة الحفاظ «٣/ ٩٩١»: «صار الدارقطني أوحد عصره، في الحفظ والفهم والورع، وإمامًا في القراء، والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أشهرًا، وكثر اجتماعنا، فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها، فأشهد أنه لم يخلق على أديم الأرض مثله».

وقال الصوري: «سمعت عبدالغني بن سعيد الحافظ بمصر يقول:

أحسن الناس كلامًا على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: «علي بن المديني

في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته».

وقال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ عنه في البداية والنهاية «١١/ ٣١٧»: «الحافظ الكبير، أستاذ هذه الصنعة، وقبله وبعده، إلى زماننا هذا، سمع الكثير، وصنف وألف، وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتقليل، والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، إمام دهره... وكان من صغره موصوفًا بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر..».

وغير ذلك من ثناء الأئمة عليه؛ وفي الجملة، هو إمام من أئمة المسلمين، وعالم من كبار علمائهم، وخاصة في علم الحديث وعلله.

قلت: ومن كان فيه اليوم غرور واعتداد بالنفس، في هذا الزمان، وخاصة في علم الحديث، فلينظر في كتابه العلل، الذي أملاه في مجالس متعددة، فإنه ـ بإذن الله ـ سيعلم إلى أي مدى وصل علمه، مقارنة بعلم الدارقطني ـ رحمه الله ـ وغيره من أئمة الدين.. ولقد اتهم الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ بتهمتين شنيعتين؛ أولهما: أنه رافضي، والأخرى أنه أشعري؛ ولذا رأيت الذبَّ عن الإمام العظيم، وبيان تهافت هذه الدعاوى والتهم الباطلة وسيكون ذلك على بابين:

الباب الأول: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الرفض.

الباب الثاني: براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الأشعرية.

* * *

الباب الأول

براءة الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الرفض

إن الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ معروف بسلفيته، وحبه للسنة والأثر، واعتقاده اعتقاد أهل الحديث، وهو من أئمتهم الذين ندين الله بحبهم، ونسأل الله العلي العظيم لهم أن يرفع درجاتهم، جزاء ما قدموه للإسلام والسنة، من جهود جبارة، ومؤلفات عظيمة، ومصنفات مفيدة؛ ما زال طلبة علم حديث رسول الله ﷺ يعلون منها وينهلون، ويصدرون عنها ويوردون. ولكن قد وجهت إلى الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ تهمة شنيعة لا أصل لها ولا خطام ولا زمام ولا أساس وهي أنه رافضي.

وسبب التهمة هي: أنه كان يحفظ ديوان السيد الحميري في الشعر من جملة ما يحفظ من الشعر، فنسب إلى التشيع لذلك. أقول وبالله التوفيق: أن الرد على هذه التهمة يتلخص في عدة أوجه:

الأول: إن هذا الدليل دليل لا تقوم به الحجة، بل هو دليل هزيل ميت، لا يصلح لأن يتهم من أجله إمام جليل القدر، وكبير المنزلة، وحافظ كبير مثل الدارقطني بالتشيع.

نعم الحميري «كان رافضيًا خبيثًا»، ولكنه كان من فطاحلة الشعراء، وشعره مطبوع جميل المعاني، غزير المباني، بليغ في تراكيبه، كما أن شعره كان منتشرًا بين أهل بغداد.

فحفظ الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ لديوانه إنما هو من باب توسعة المعرفة، والاستزادة في اللغة، فهو إلى جانب اشتغاله بعلم الحديث وعلله، كان ـ رحمه الله تعالى ـ عالمًا باللغة والأدب والقراءات.

وعليه فإنه لو كان كل من يحفظ ديوان أحد الشعراء يتهم بعقيدة ذلك الشاعر، لكان كل من حفظ ديوان أبي نواس اتهم بالفسق والفجور، وكل من حفظ ديوان المعري اتهم بالزندقة والإلحاد، وكل من حفظ دواوين الشعراء الجاهلين يتهم بما يعتقدونه لما حفظ أحد هذه الدواوين.

الثاني: ينقض هذه التهمة ما نقله السلمي عن شيخه الدارقطني ـ رحمه الله ـ: «قال الشيخ: اختلف قوم ببغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم علي أفضل، فتحاكموا إليَّ فيه، فسألوني عنه، فأمسكت، وقلت: الإمساك عنه خير، ثم لم أرد السكوت، وقلت: دعهم يقولون فيَّ ما أحبوا، فدعوت الذي جاءني مستفتيًا، وقلت: ارجع إليهم، وقل: أبو الحسن يقول: عثمان ـ رضي الله عنه ـ أفضل من علي ـ رضي الله عنه ـ باتفاق جماعة أصحاب النبي ﷺ، وهذا هو قول أهل السنة وهو أول عقد يحل في الرفض».

الثالث: أن الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ يجرح الكثير من الرواة بسبب تشيعهم الممقوت، وانظر كتابه: «الضعفاء والمتروكين من المحدثين» تجد ذلك جليًا ولعلي أضرب عدة أمثلة على ذلك، حتى يكون كلامي أدعى للقبول، وأقوى في الحجة والبرهان:

١ـ قال عن عباد بن يعقوب الرواجني: «شيعي، صدوق» سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٥٣.

٢ـ وقال عن فطر بن خليفة: «زائغ لا يحتج به» وزيغه التشيع انظر سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٦٤.

٣ـ وقال عن يونس بن خباب: «سيىء المذهب» ومذهبه الرفض. انظر الضعفاء والمتروكين ص ٨١.

هذا؛ وبهذه الأوجه يتبين براءة الدارقطني ـ رحمه الله ـ من هذه التهمة التي لا أساس لها من الصحة، وليس دافعها إلا الجدل والخصومة، والافتراء والزعم الكاذب المحض والله من وراء القصد[1].

* * *

(١) وقد استفدت جداً مما ذكره الدكتور الفاضل «موفق بن عبدالقادر» من دفاعه عن الدارقطني في تحقيقاته الماتعة وتعليقاته الرائعة في كتاب «سؤالات الحاكم للدارقطني» وكتاب «الضعفاء والمتروكين».

الباب الثاني

براءة الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ من تهمة الأشعرية

ومما اتهم به الإمام الدارقطني ـ رحمه الله ـ أنه أشعري في عقيدته، خلفي في طريقته؛ ولعل سبب التهمة يعود إلى ما رواه تلميذه أبو ذر الهروي قال: «. . . . . كنت ماشيًا مع الدارقطني، فلقينا القاضي أبابكر، فالتزمه الدارقطني وقبل وجهه وعينيه، فلما افترقنا قلت: من هذا؟ قال: هذا أمام المسلمين، والذاب عن الدين القاضي أبوبكر بن الطيب. . .» تذكرة الحفاظ «٣/ ١١٠٤، ١١٠٥».

وفي رواية قال له: «من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؛ فقال هذا إمام المسلمين، والذَّاب عن الدين، هذا القاضي أبوبكر محمد بن الطيب. قال أبو ذر: فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي، كلُّ بلد دخلتُه من بلاد خراسان وغيرها لا يشار فيها إلى أحد من أهل السنة إلا من كان على مذهبه وطريقته «السير ١٧/ ٥٥٨».

قلت: ليت الأمام الدارقطني لم يعامله بالاحترام، ولعله قدْ أغتر به، وإلا فالرجل أشعري هالك، وقد تأثر بنهجه أبو ذر عبد بن أحمد الهروي فأخذ الكلام والأشعرية عن الباقلاني، وبثَّ ذلك بمكة، ومن ثمَّ حمله عنه المغاربة إلى المغرب، والأندلس، وقبل ذلك كان علماء المغرب لا

يدخلون في الكلام، بل يتقنون الحديث والفقه، أو العربية واللغة، ولا يخوضون في المعقولات وعلى ذلك النهج كان الأصيلي، وأبو الوليد ابن الفرضي، وأبو عمر الطَّلمنكيُّ، ومكِّيُّ القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبدالبر ـ رحمهم الله ـ كانوا على طريقة أهل السنة والأثر؛ ولهذا حذر السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ من توقير المبتدعة لأن في ذلك تغرير للناس بهم؛ والرد على هذه التهمة من وجوه عدة:

الأول: إن هذه القصة لا تدل على أشعرية في الدارقطني ـ رحمه الله ـ بل إنه قد اغتر بالباقلاني، وكان الباقلاني متلونًا في دين الله، فمرة يزعم أنه حنبلي، وأخرى يزعم أنه أشعري ويغير أسماءه وألقابه من مدينة إلى أخرى، وقد كشف حاله وبين عواره للأمة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه القيم درء التعارض «٢/ ٩٥ـ ١٠٠» فراجعه لزامًا، والدارقطني ـ رحمه الله ـ كان يجهل حاله، ويظهر له السنة، فاغترَّ به وظنه سلفيًا في عقيدته.

الثاني: كيف يكون الدارقطني ـ رحمه الله ـ أشعريًا، وهو القائل: «ما في الدنيا شيء أبغض إليَّ من الكلام».

قال الذهبي تعليقًا: «قلت: لم يدخل الرجل في علم الكلام ولا الجدال ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًا».

الثالث: أنه قدْ خالف الأشاعرة في مسألة من أهم المسائل وهي إقعاد النبي ﷺ مع ربه على العرش وقد قال في ذلك شعرًا:

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى سنده

وجاء حديث بإقعاده ... على العرش فلا نجحده

أمر الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده

الرابع: أنه قد صنف كتبًا في الأسماء والصفات، وأبان فيها إبانة واضحة عن عقيدة السلف الصالح ـ رحمهم الله ـ مخالفًا لطرق أهل البدع والضلال كالأشاعرة فمنها:

١ـ كتاب الصفات.

٢ـ كتاب أحاديث النزول.

٣ـ كتاب في بيان نزول الجبار كل ليلة رمضان وليلة النصف من شعبان، ويوم عرفات إلى السماء الدنيا، وغيرها.

هذا ما تيسر من الكتابة حول هذه التهمة ودرؤها ـ والله المعين وهو من وراء القصد.

* * *

الخاتمة

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والشكر له سبحانه على عظيم امتنانه، فيما يسر لي من كتابة هذا الكتاب، وخدمته وإعانته لي على إكماله وإتمامه؛ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فإنني أحمد ربي سبحانه وتعالى، وهو المستحق للحمد فيما أنعم عليَّ به، من بيان لمناقب أئمة أهل السنة ـ رحمهم الله ـ ونفي البدع والتهم والمزاعم الكاذبة والتأويلات الفاسدة، التي نسبت إليهم زورًا وبهتانًا.

*** وإن كان لي من وصية في ختام هذه الخاتمة فهي:**

إخواني رحمني الله وإياكم ـ عليكم بالسنة الأثر، والاقتداء والاتباع، والبعد كل البعد عن الابتداء والابتداع، واعلموا أن الإنسان يفلح باتباعه للسنة، واعتصامه بها، وصدق الأوزاعي ـ رحمه الله ـ حين قال: «عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإيَّاك ورأي الرجال، وإنْ زخرفوه بالقول، فإنَّ الأمر ينجلي وأنت منه على طريق مستقيم»[1]، وقال: «فاصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكُفَّ عمَّا كفّوا عنه، واسْلُك سبيل سلفك الصالح؛ فإنه سيسعك ما وسعهم»[2].

---

(١) أخرجه البيهقي في المدخل (٢٣٣) بسند صحيح.

(٢) أخرجه التيمي في الحجة (٤٥) بسندٍ صحيح.

والله الله في ذلك، فإن ذلك من أفضل الأعمال وأزكاها؛ والحذر الحذر من أهل البدع والفتن، أعداء السنن، فإن في ذلك خيرًا لمن حذر منهم وأشد تثبيتًا، وما أكثر المعرضين اليوم عن السنة ونهجها الواضح، والله نسأل أن يحمينا من الهوى والزيغ، وأن يهدينا الصراط المستقيم، ويجنبنا سبل الضلالة، ونستغفره من زلة الفكر والقلم، هو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا به؛ وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبهذا ينتهي ما أردناه من تدوين الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

قال ذلك وكتبه: أبو يوسف عبدالرحمن بن يوسف بن عبدالرحمن الرحمة ـ سلمه الله ورعاه ـ في مدينة الرياض النجدية ـ عمرها الله بالعلم والإيمان ـ.

في ١٤/٩/١٤١٦هـ ثم راجعته وهيأته للطبع في مجالس عديدة آخرها في تاريخ ٢٨/٧/١٤٢٢هـ في مدينة الرياض النجدية

* * *

الفهارس العامة

١ـ فهرس الآيات.
٢ـ فهرس الأحاديث.
٣ـ فهرس الآثار.
٤ـ فهرس الفوائد العلمية.
٥ـ فهرس المصادر والمراجع.
٦ـ الفهرس العام.

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

١ـ فهرس الآيات

طرف الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾	١٢	الصافات	٢٢
﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾	١	ص	١٠٩
﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾	٥٩	النساء	٧٤
﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾	٦	التوبة	٩٢
﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾	١٠	الدخان	١٠٩
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	الإخلاص	١٣٠
﴿ لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾	٨٨	الإسراء	١٣٥
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾	١١	الشورى	١٤١
﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾	٢	الأنبياء	١٠٨
﴿ ۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾	٣٦	النساء	١٧٣
﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾	١٨	الجن	١٧٣
﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾	٢٢	الفجر	١٠٤
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾	٣٦	النحل	١٧٣
﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾	١٣	النجم	١٠٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾	١٠٢	آل عمران	٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ ﴾	٧٠	الأحزاب	٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾	١	النساء	٥

٢ـ فهرس الأحاديث

طرف الحديث	رقم الصفحة
أربع من كنَّ فيه	٥٥
أمرت أن أقاتل الناس	٤٨
إن الله جميل يحب الجمال	٤٩
أوصيكم بتقوى الله	١٧٣
الإسلام يزيد ولا ينقص	٥٦
آية الإيمان حب الأنصار	٥٠
بايعت رسول الله على إقام الصلاة	٥٧
تجيء يوم القيامة سورة البقرة	١١٣
سباب المسلم فسوق	٥٣
الصلاة في وقتها	٤٩
ضحك الله الليلة	١٤٠
الطيرة من الشرك	٥٥
لقد تركنا محمد ﷺ	١٧٣
من أحب أن يجد طعم الإيمان	٥٥
من أحدث في أمرنا هذا	١٧٣
من يضيف هذا	١٣٩

تابع فهرس الأحاديث

طرف الحديث	رقم الصفحة
هل تدرون ما هذا	١٦٥
هما ريحانني من الدنيا	١٦٤
وقد وجدتموه	٥٢
ومن لا يشكر الله لا يشكر الناس	١٤-٧٠
لا ترجعوا بعدي كفارًا	٥٥
لا يدخل الجنة منان	٥٤
لا يدخل الجنة من كان	٤٩
لا يزني الزاني	٥٢
لا يؤمن أحدكم حتى أكون	٥٠
لا يؤمن أحدكم حتى يحب	٥١
يأتي القرآن وأهله	١١٣
يحمل هذا العلم من	٩
يضحك الله إلى رجلين	١٣٩

٣ـ فهرس الآثار

طرف الأثر	قائله	رقم الصفحة
اتبعوا ولا تبتدعوا	ابن مسعود	٧
إذا جاء الرجلان	ابن مسعود	٥٨
إذا قال الرجل للرجل أنت عدوي	ابن مسعود	٦٠
إنا نقتدي ولا نبتدي	ابن مسعود	٧
إن الرجل ليخرج من بيته	ابن مسعود	٤٧
إن المسلم يطبع على كل طبيعة	سعد بن أبي وقاص	٥٩
إن الله نظر في قلوب العباد	ابن مسعود	٦
انظروا هذا يسألني عن دم البعوض	ابن عمر	١٦٤
الجور في الحكم كفر	ابن مسعود	٦٠
عليك بالاستقامة	ابن عباس	٧
كفر بالله عز وجل	أبي بكر الصديق	٥٩
ليأتين على الناس زمان	ابن مسعود	٦٠
ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي	ابن مسعود	١١٠
المسلم يطبع على كل طبيعة	ابن مسعود	٥٩

٤ـ فهرس الفوائد العلمية

الفائدة	رقم الصفحة
لزوم السنة والاستقامة عليها	٧
حسن حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف»	٩
فائدة حول الرجل إن كان عارفًا بالسنة كان حجة وإجماعًا	١٥
بيان حال الكرابيسي	١٦
نقل كلام جميل عن العلامة ابن رجب ـ رحمه الله ـ في خطورة الطعن في أهل الحديث وأئمتهم	١٦
المصنفات المصنفة لغرض الذب عن الإمام عكرمة ـ رحمه الله ـ	٢٧
عظم منزلة الإمام عكرمة عند الإمام طاووس ـ رحمهما الله ـ	٢٩
فائدة مهمة: حول رواية الإمام مالك عن الإمام عكرمة ـ رحمهما الله ـ	٣٠
ذكر إجماع أهل السنة الغراء حول مسائل الإيمان	٤١
عقيدة أبي منصور أحمد بن معمر ـ رحمه الله ـ	٤٥
ذكر فقه البخاري ـ رحمه الله ـ في ترجمته لحديث «سباب المسلم»	٥٤
فائدة مهمة: حول الاختلاف بين السلف في موارد النزاع	٧٣
بيان تدليس بعض جهمية العصر، وتحريفهم للكلم عن مواضعه	٧٧
بيان حال حبيب بن أبي حبيب كاتب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ	٧٧
نقل مهم: عن الإمام السجزي ـ رحمه الله ـ من كتابه الإبانة	٧٨
نقل مهم: عن الإمام ـ ابن زمنين ـ رحمه الله ـ من كتابه أصول السنة	٧٨

تابع الفوائد العلمية

الفائدة	رقم الصفحة
بيان حال مقدام بن داود الرجيني	٨١
قاعدة سد الذرائع عند الإمام مالك ـ رحمه الله ـ	٨١
فائدة مهمة: من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول التأويل لدى السلف	٨٢
بيان مفسدة جلية للألفاظ المبتدعة	٨٢
حال اللفظية، وإطلاقها عليهم	٩٢
وصف اللفظية بالجهمية أمر متواتر عند أئمة السلف كالإمام أحمد وغيره	٩٤
بيان حال حنبل بن إسحاق إن انفرد في الرواية عن الإمام أحمد	١٠٦
فائدة مهمة: حول أن المعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض، وصحة ما عارض به	١٠٧
عدم تحديث الأحاديث الموجبة للفتنة والفهم السقيم في الصفات أيام المحنة	١١٢
التأويل ومعناه الممدوح والمذموم	١١٢
كلام جميل للذهبي في الرد على أعداء السنن من الجهمية	١١٢
بيان ضلالة إمام الجهمية في زمانه الكوثري	١١٤
شيوع تكفير الجهمية عند أئمة السلف	١١٩
مقالة جميلة لعبدالرحمن بن مهدي ـ رحمه الله ـ حول الجهمية	١١٩
ذكر إجماع أهل العلم قاطبة من أهل السنة على كفر الجهمية	١١٩
مبلغ علم محمد بن إسماعيل البخاري ـ رحمه الله ـ وكتابه الصحيح	١٢٩

تابع الفوائد العلمية

الفائدة	رقم الصفحة
بداية المحنة لمحمد بن إسماعيل	١٣٠
بيان جلي وتكذيب واضح من البخاري ـ رحمه الله ـ حول اللفظ ونفي التهمة عنه	١٣٦
بيان حال خلف بن إسماعيل وتوثيق شيخ الإسلام ابن تيمية له	١٣٧
فائدة حول انتصار المروزي للبخاري ـ رحمه الله ـ في مسألة اللفظ وتصنيفه لنصرته تصنيفًا مستقلاً في ذلك	١٣٧
فائدة عزيزة من فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني	١٤٠
بيان حال إسماعيل بن علية وبشر بن السري	١٤٤
أقوال الأئمة في الرافضة وبيان كذبهم وحالهم	١٤٤
كتابة الإمام أحمد للجوزجاني وتأييده له ـ رحمهما الله ـ	١٤٩
بيان رؤوس الخوارج	١٥٢
صعصعة بن صوحان ـ رحمه الله ـ ليس من أئمة الخوارج وبيان وهم الجوزجاني	١٥٢
بيان حال عبدالله بن أحمد بن عدبَّس	١٥٧
فائدة أن المتقدمين أثنوا على الجوزجاني، ولم يتكلم فيه غير المتأخرين	١٦٢ـ١٦٣
عدم وجود كتاب يجمع مرويات الجوزجاني وأحاديثه	١٦٤
بيان تأثر إبراهيم الحربي بطريقة الإمام أحمد في السنة والورع والزهد	١٧٠
القاعدة الكلية: «كل يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»	١٧٥
مبلغ علم الدارقطني ـ رحمه الله ـ وكتابه العلل	١٧٩

تابع الفوائد العلمية

الفائدة	رقم الصفحة
اغترار أبي ذر عبد بن أحمد الهروي بالباقلاني ونقله للكلام والأشعرية إلى مكة، ثم أخذها عنه أهل المغرب	١٨٤
صفاء عقيدة أهل المغرب قبل الدخول في الكلام	١٨٥
بيان حال الباقلاني وتلونه في الدين من كلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ	١٨٥
كلام سديد للذهبي حول نفي الأشعرية والكلام عن الدارقطني	١٨٥
أبيات في إثبات القعود لنبينا ـ ﷺ ـ مع ربه على العرش للدارقطني	١٨٥
ذكر بعض المصنفات التي صنفها الدارقطني في مخالفة عقيدة الأشاعرة	١٨٦
وصايا جميلة من الإمام الأوزاعي في لزوم السنة	١٨٩

٥ ـ فهارس المراجع والمصادر

١ـ إبطال التأويلات لأخبار الصفات ـ للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ـ طبعة مكتبة الإمام الذهبي ـ الكويت ـ تحقيق: محمد ابن حمد الحمود النجدي.

٢ـ إثبات الحد لله عز وجل ـ لأبي محمد محمد بن أبي القاسم الدشتي (مخطوط).

٣ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية ـ لابن قيم الجوزيّة ـ ط ـ المكتبة السلفية ـ المدينة النبوية.

٤ـ آداب الشافعي ومناقبه ـ ابن أبي حاتم الرازي ـ ط ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ محمد ناصر الألباني ـ ط ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٦ـ أصول السنة ـ ابن أبي زمنين ـ تحقيق عبدالله بن عبدالرحيم ـ ط ـ مكتبة الغرباء ـ المدينة النبوية.

٧ـ أشراط الساعة ـ يوسف بن عبدالله الوابل ـ ط ـ دار طيبة ـ الرياض.

٨ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين ـ ابن قيم الجوزية ـ ط ـ دار الجيل ـ بيروت.

٩ـ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ـ ابن قيم الجوزية ـ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت.

١٠ـ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ـ ابن تيمية ـ تحقيق ناصر العقل ـ ط. مكتبة الرشد ـ الرياض.

١١ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ـ ابن بطة العكبري ـ تحقيق رضا بن نعسان ـ ط. دار الراية ـ الرياض.

١٢ـ الإبانة الصغرى ـ ابن بطة العكبري ـ تحقيق رضا بن نعسان ـ ط. المكتبة الفيصلية ـ مكة ـ زادها الله شرفًا.

١٣ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة ـ تحقيق عمر بن محمود أبو عمر ـ ط. دار الراية ـ الرياض.

١٤ـ الآداب الشرعية ـ لابن مفلح المقدسي ـ تحقيق مكتب مؤسسة الرسالة ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٥ـ الأدب المفرد ـ البخاري ـ تحقيق: محمد فؤاد ـ ط. دار البشائر ـ بيروت.

١٦ـ الأربعين في صفات رب العالمين ـ الذهبي ـ تحقيق عبدالقادر محمد عطا ـ ط. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

١٧ـ الاستقامة ـ ابن تيمية ـ تحقيق: محمد بن رشاد سالم ـ ط. جامعة الإمام ـ الرياض.

١٨ـ الاعتصام ـ الشاطبي ـ تحقيق سليم بن عيدالهلالي ـ ط. دار ابن عفان ـ الخبر.

١٩ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ ابن حجر العسقلاني ـ ط. دار صادر ـ بيروت.

٢٠ـ الإمامة والرد على الرافضة ـ أبي نعيم الأصبهاني ـ تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ ط. مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

٢١ـ الإيمان ـ لأبي عبيد القاسم بن سلام ـ تحقيق محمد ناصر الألباني ـ ط. دار الأرقم ـ الكويت.
٢٢ـ الإيمان ـ لأبي بكر بن أبي شيبة ـ تحقيق محمد ناصر الألباني ـ ط. دار الأرقم ـ الكويت.
٢٣ـ الإيمان ـ لابن مندة ـ تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ ط. المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.
٢٤ـ البدع والنهي عنها ـ محمد بن وضاح القرطبي ـ تحقيق بدر البدر ـ ط. دار الصميعي ـ الرياض.
٢٥ـ التبصير في معالم الدين ـ محمد بن جرير الطبري ـ تحقيق علي بن عبدالعزيز الشبل ـ ط. دار العاصمة ـ الرياض.
٢٦ـ تذكرة الحفاظ ـ الذهبي ـ تحقيق عبدالرحمن المعلمي ومعه جماعة ـ ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن.
٢٧ـ التصديق بالنظر إلى الله ـ الآجري ـ تحقيق سمير بن أمين الزهيري ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
٢٨ـ التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ـ عبدالرحمن المعلمي ـ ط. المعارف ـ الرياض.
٢٩ـ ترتيب المدارك ـ القاضي عياض ـ ط. المغربي.
٣٠ـ تعظيم قدر الصلاة ـ محمد نصر المروزي ـ تحقيق عبدالرحمن الفريوائي ـ ط. مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.
٣١ـ تفسير القرآن العظيم ـ إسماعيل بن كثير ـ طبعة الشعب ـ مصر.
٣٢ـ تقريب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق محمد بن عوامة الحنفي ـ طبعة دار الرشيد ـ حلب.

٣٣ـ تهذيب الآثار ـ ابن جرير الطبري ـ تحقيق محمود بن محمد بن شاكر.
٣٤ـ تهذيب التهذيب ـ الحافظ ابن حجر ـ ط. دائرة المعارف النظامية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٢٥هـ.
٣٥ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال ـ الحافظ المزي ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ تحقيق بشار بن عواد ـ بيروت.
٣٦ـ كتاب التوحيد ـ للإمام ابن خزيمة ـ تحقيق عبدالعزيز الشهوان ـ ط. مكتبة الرشد ـ الرياض.
٣٧ـ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ـ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.
٣٨ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ الخطيب البغدادي ـ تحقيق د. رأفت سعيد ـ ط. مكتبة الفلاح ـ الكويت.
٣٩ـ جامع البيان عن تأويل أي القرآن ـ ابن جرير الطبري ـ تحقيق محمود بن شاكر ـ ط. ابن تيمية ـ القاهرة.
٤٠ـ جامع بيان العلم وفضله ـ أبو عمر ابن عبدالبر ـ تحقيق حسن بن أمين الزهيري ـ ط. دار ابن الجوزي ـ الدمام.
٤١ـ الجرح والتعديل ـ ابن أبي حاتم الرازي ـ تحقيق عبدالرحمن المعلمي ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٤٢ـ الحجة على تارك المحجة ـ لأبي الفتح نصر المقدسي ـ مخطوط.
٤٣ـ الحجة في بيان المحجة ـ لأبي القاسم الأصبهاني ـ تحقيق محمد ابن ربيع ومحمد أبو رحيم ـ ط. دار الراية الرياض.
٤٤ـ حلية الأولياء ـ لأبي نعيم الأصبهاني ـ ط. مطبعة السعادة ـ مصر.

٤٥ـ خلق أفعال العباد ـ لمحمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق بدر البدر ـ طبعة المكتبة السلفية ـ الكويت.

٤٦ـ الدرر السنية في الأجوبة النجدية ـ جمع عبدالرحمن بن قاسم ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٤٧ـ درء التعارض لابن تيمية ـ تحقيق محمد رشاد سالم ـ طبعة جامعة الإمام ـ الرياض.

٤٨ـ الذرية الطاهرة النبوية ـ الدولابي ـ تحقيق سعد المبارك ـ ط. الدار السلفية ـ بيروت.

٤٩ـ ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل ـ لحنبل بن إسحاق ـ تحقيق الدكتور محمد نغش ـ مطبعة سعدي ـ القاهرة.

٥٠ـ ذم الكلام ـ أبو الفضل المقرىء ـ مخطوط.

٥١ـ ذم الكلام ـ أبو إسماعيل الهروي ـ مخطوط.

٥٢ـ رد الدارميّ على بشر المريسي ـ تحقيق محمد الفقي ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٣ـ الرد على الجهمية ـ الدارمي ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٥٤ـ الرد على الجهمية ـ الدارمي ـ تحقيق بدر البدر ـ الدار السلفية ـ الكويت.

٥٥ـ الرد على المبتدعة ـ أبو علي الحسن ابن البنا ـ مخطوط.

٥٦ـ الرد على من أنكر الحرف والصوت ـ لأبي نصر السجزي ـ تحقيق الدكتور محمد با كريم با عبدالله ـ دار الراية ـ الرياض.

٥٧ـ الرسالة ـ الإمام الشافعي ـ تحقيق أحمد بن محمد بن شاكر ـ طبعة دار الآفاق ـ بيروت.

٥٨ـ الرؤية ـ لأبي الحسن الدارقطني ـ طبعة دار المنار ـ عمان.

٥٩ـ زاد المعاد في هدي خير العباد ـ ابن قيم الجوزية ـ تحقيق عبدالقادر وشعيب الأرناؤوط ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٦٠ـ الزهد ـ عبدالله بن المبارك ـ تحقيق حبيب الأعظمي الحنفي ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦١ـ الزهد ـ وكيع بن الجراح ـ تحقيق عبدالرحمن الفريوائي ـ ط. مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

٦٢ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة ـ محمد ناصر الألباني ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٦٣ـ السنن الكبرى ـ الحافظ أبوبكر أحمد البيهقي ـ ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند.

٦٤ـ سنن الترمذي ـ تحقيق أحمد بن محمد بن شاكر ـ طبعة دار الحديث ـ القاهرة.

٦٥ـ سنن أبي داود ـ تحقيق محمد بن محي الدين عبدالحميد ـ طبعة دار إحياء التراث العربي.

٦٦ـ سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد بن فؤاد المصري ـ طبعة الحلبي ـ القاهرة.

٦٧ـ سنن الدارمي ـ تحقيق مصطفى بن ديب البغا ـ طبعة دار القلم ـ بيروت.

٦٨ـ السنة ـ عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل ـ تحقيق محمد بن سعيد ابن سالم القحطاني ـ ط. دار ابن القيم ـ الدمام.

٦٩ـ السنة ـ لأبي بكر الخلال ـ تحقيق عطية الزهراني ـ طبعة دار الراية ـ الرياض.

٧٠ـ السنة ـ ابن أبي عاصم ـ تحقيق محمد ناصر الألباني ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٧١ـ السنة ـ محمد بن نصر المروزي ـ تحقيق محمد السلفي ـ طبعة دار الثقافة ـ بيروت.

٧٢ـ سؤالات الحاكم للدارقطني ـ أبو عبدالله الحاكم ـ تحقيق موفق عبدالقادر ـ ط. مكتبة المعارف ـ الرياض.

٧٣ـ سير أعلام النبلاء ـ الذهبي ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون معه ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٧٤ـ الشجرة وأحوال الرجال ـ الجوزجاني ـ تحقيق عبدالعليم البستوي ـ ط. الجامعة السلفية ـ الهند.

٧٥ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٧٦ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ اللالكائي ـ تحقيق أحمد بن سعد الغامدي ـ طبعة دار طيبة.

٧٧ـ شرح السنة ـ البغوي ـ تحقيق زهير بن محمد الشاويش وشعيب الأرناؤوط ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٧٨ـ شرح السنة ـ البربهاري ـ تحقيق خالد بن قاسم الراددي ـ ط. مكتبة الغرباء ـ المدينة المنورة.

٧٩ـ شرح علل الترمذي ـ ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق همام سعيد ـ ط. دار المنار ـ الأردن.

٨٠ـ شرف أصحاب الحديث ـ الخطيب البغدادي ـ تحقيق محمد أوغلي ـ ط. دار إحياء السنة النبوية.

٨١ـ صحيح البخاري، ومعه الفتح ـ تحقيق سماحة الشيخ العلامة ابن باز ـ ط. المطبعة السلفية ـ القاهرة.

٨٢ـ صحيح ابن حبان، ومعه الإحسان ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٨٣ـ صحيح مسلم ـ بترقيم محمد بن فؤاد بن عبدالباقي ـ ط. دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت.

٨٤ـ صريح السنة ـ ابن جرير الطبري ـ تحقيق بدر بن يوسف المعتوق ـ ط. دار الخلفاء ـ الكويت.

٨٥ـ الصفات ـ الدارقطني ـ تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ـ ط. الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية.

٨٦ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ـ ابن قيم الجوزية ـ تحقيق علي الدخيل الله ـ ط. دار العاصمة ـ الرياض.

٨٧ـ الضعفاء والمتروكين من المحدثين ـ تحقيق موفق عبدالقادر ـ ط. المعارف ـ الرياض.

٨٨ـ الضعفاء الكبير ـ أبو جعفر العقيلي ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٩ـ الطبقات الكبرى ـ محمد بن سعد الزهري ـ ط. دار صادر ـ بيروت.

٩٠ـ طبقات الحنابلة ـ ابن أبي يعلى ـ ط. دار المؤيد ـ الرياض.

٩١ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ـ تقي الدين الفاسي.

٩٢ـ عقيدة السلف أصحاب الحديث ـ أبو إسماعيل الصابوني ـ تحقيق بدر البدر ـ ط. الدار السلفية ـ الكويت.

٩٣ـ عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن ـ حمود بن عبدالله التويجري ـ ط. دار اللواء ـ الرياض.

٩٤ـ العقيدة السلفية في كلام رب البرية ـ عبدالله بن يوسف الجديع ـ طبعة دار الإمام مالك ـ الرياض.

٩٥ـ العلل ومعرفة الرجال ـ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله بن عباس ـ دار الخاني ـ الرياض.

٩٦ـ الغرباء ـ للآجري، والشريعة له ـ تحقيق بدر البدر، ومحمد الفقي ـ ط. دار الخلفاء، ومكتبة السلام ـ الكويت، والرياض.

٩٧ـ فتح الباري ـ ابن حجر العسقلاني ـ ط. دار الفكر ـ بيروت.

٩٨ـ فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد ـ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ ـ ط. دار الإفتاء السعودية ـ الرياض.

٩٩ـ فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل ـ تحقيق وصي الله بن عباس ـ ط. جامعة أم القرى ـ مكة.

١٠٠ـ الكامل في ضعفاء الرجال ـ أبو أحمد عبدالله بن عدي ـ ط. دار الفكر ـ بيروت.

١٠١ـ الكفاية في علم الرواية ـ الخطيب البغدادي ـ تحقيق أحمد بن هاشم ـ ط. دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٠٢ كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة ـ ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق بدر البدر ـ طبعة دار الأرقم ـ الكويت.

١٠٣لسان الميزان ـ ابن حجر العسقلاني ـ ط. دائرة المعارف النظامية ـ حيدر آباد الدكن.

١٠٤ـ مجموع الفتاوى ـ ابن تيمية ـ جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي ـ دار الإفتاء السعودية ـ الرياض.
١٠٥ـ المحنة ـ لصالح أحمد بن حنبل ـ ط. مكتبة التراث ـ القاهرة ـ مصر.
١٠٦ـ المحنة ـ لعبدالغني المقدسي ـ تحقيق عبدالله التركي ـ ط. هجر ـ مصر.
١٠٧ـ مختصر العلو ـ محمد ناصر الألباني ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.
١٠٨ـ مختصر الصواعق المرسلة ـ ابن قيم الجوزية ـ ط. مكتبة الرياض الحديثة ـ السعودية ـ الرياض.
١٠٩ـ المدخل إلى السنن الكبرى ـ أبوبكر البيهقي ـ تحقيق محمد ضياء الأعظمي الآثري ـ ط. دار الخلفاء ـ الكويت.
١١٠ـ مسائل الإمام أحمد، والإمام أبو داود ـ ط. دار المعرفة ـ بيروت.
١١١ـ مسائل الإيمان ـ القاضي أبو يعلى الفراء ـ تحقيق سعود الخلف ـ ط. دار العاصمة ـ الرياض.
١١٢ـ المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ـ عبد الإله الأحمدي ـ ط. دار طيبة ـ الرياض.
١١٣ـ المستدرك على الصحيحين ـ أبو عبدالله الحاكم وبذيله التلخيص للإمام الذهبي ـ ط. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.
١١٤ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ اعتناء سمير المجذوب ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.
١١٥ـ مسند الطيالسي ـ بترتيب أحمد البنا ـ القاهرة.

١١٦ـ مسند ابن الجعد ـ جمع الإمام البغوي ـ تحقيق عامر أحمد حيدر ـ ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١١٧ـ المصنف ـ أبوبكر بن أبي شيبة ـ تحقيق حبيب الأعظمي الحنفي ـ ط. الدار السلفية ـ الهند.

١١٨ـ المصنف ـ أبوبكر عبدالرزاق بن همام ـ تحقيق حبيب الأعظمي الحنفي ـ ط. المكتب الإسلامي ـ بيروت.

١١٩ـ المعجم الكبير ـ أبو القاسم سليمان الطبراني ـ تحقيق حمدي السلفي ـ ط. وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد.

١٢٠ـ المعجم ـ ابن الأعرابي ـ تحقيق أحمد مير البلوشي ـ رحمه الله ـ ط. مكتبة الكوثر ـ الرياض.

١٢١ـ المعجم ـ أبوبكر المقرىء ـ مخطوط.

١٢٢ـ معرفة أصحاب الحديث ـ أبو عبدالله الحاكم ـ ط. بيروت.

١٢٣ـ المعرفة والتاريخ ـ يعقوب بن سفيان الفسوي ـ تحقيق أكرم العمري ـ ط. دار العلوم والحكم ـ المدينة النبوية.

١٢٤ـ معرفة السنن والآثار ـ تحقيق عبدالمعطي بن أمين البيطري ـ ط. جامعة الدراسات الإسلامية ـ كرتشي ـ باكستان.

١٢٥ـ مناقب الإمام أحمد ـ ابن الجوزي ـ ط. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

١٢٦ـ مناقب الإمام أحمد ـ ابن الجوزي ـ تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ـ ط. الملك خالد ـ رحمه الله ـ.

١٢٧ـ منهاج السنة النبوية ـ ابن تيمية ـ تحقيق محمد بن رشاد سالم ـ ط. جامعة الإمام السعودية ـ الرياض.

١٢٨ـ المنهج الأحمد في معرفة أصحاب الإمام أحمد ـ العليمي ـ تحقيق عبدالرحمن العثيمين ـ ط. الخانجي ـ مصر ـ القاهرة.

١٢٩ـ موطأ الإمام مالك ـ ط. دار النفائس ـ بيروت.

١٣٠ـ معرفة الثقات ـ العجلي ـ ط. مكتبة الدار ـ المدينة النبوية.

١٣١ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الذهبي ـ تحقيق علي بن محمد البجاوي ـ ط. دار المعرفة ـ بيروت.

١٣٢ـ المشيخة البغدادية ـ للحافظ أبي طاهر السلفي «مخطوط».

١٣٣ـ نقض تأسيس الجهمية ـ ابن تيمية ـ تحقيق محمد بن عبدالرحمن ابن قاسم ـ ط. الرياض.

١٣٤ـ نقض تأسيس الجهمية ـ ابن تيمية ـ مخطوط مصور من قسم المخطوطات بجامعة الإمام.

١٣٥ـ النكت على كتاب ابن الصلاح ـ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي ـ ط. دار الراية.

* * *

٦ ـ الفهرس العام للموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الكتاب	٥
خطة البحث	٩
كلمة شكر وتقدير	١٤
مدخل	١٥
الفصل الأول: براءة القاضي من انكار صفة العجب	٢١
الفصل الثاني: براءة الإمام عكرمة من رأي الخوارج	٢٥
الفصل الثالث: براءة الإمام حريز بن عثمان من النصب	٣١
الفصل الرابع: براءة الإمام شعبة من الإرجاء	٣٧
تمهيد	**٣٩**
الباب الأول: مناقضة الإمام شعبة لأصل الإرجاء	٤١
أ ـ نقلٌ من الإبانة لابن بطة	٤١
ب ـ نقلٌ من الحجة للإمام الأصبهاني	٤٥
ج ـ سياق الأحاديث التي رواها شعبة ومنها ردٌ على المرجئة	٤٧
د ـ آثار عن الصحابة رواها شعبة وفيها ردٌ على المرجئة	٥٨
الباب الثاني: الردُّ على ما استدل به من الأثر المروى عن حماد بن أبي سليمان	٦٢
الباب الثالث: أثر هدبة بن خالد والرد عليه. بتوجيهه التوجيه الصحيح	٦٦

الفهرس العام للموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الرابع: إطلاق ووهم الإمام شعبة لبعضهم بالإرجاء	٦٩
تمهيد	٧٣
الباب الأول: نفي تأويل النزول عنه، وبيان بطلان نسبة ذلك إليه	٧٥
الباب الثاني: بيان ضعف ما نسب إليه، من انكار حديث الصورة	٨٠
الفصل السادس: براءة الإمام من البدع والتأويلات	٨٣
تمهيد	٨٥
الباب الأول: اللفظ	٨٩
أـ بيان غلط اللفظية النافية على الإمام أحمد	٨٩
ب ـ بيان غلط اللفظية المثبتة على الإمام أحمد	٩٧
١ـ تمهيد	٩٧
٢ـ الشبهة	٩٨
٣ـ درء الشبهة	٩٨
٤ـ بيان خطأ من أخطأ على الإمام أحمد في هذه المسألة	١٠٢
الباب الثاني: دفع بعض التأويلات عن الإمام أحمد	١٠٤
أـ ما جاء في تأويل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾	١٠٤
ب ـ ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم﴾	١٠٨

الفهرس العام للموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ج ـ ما جاء في تأويل قول ابن مسعود «ما خلق الله شيئًا أعظم من آية الكرسي»	١١٠
د ـ ما جاء في تأويل قوله ﷺ «تجيء يوم القيامة سورة البقرة»	١١٣
الباب الثالث: نسبة شبهة الترحم على كبار الجهمية إلى الإمام أحمد	١١٥
الفصل السابع: براءة الإمام البخاري من البدع والتأويلات	١٢٧
تمهيد: في بيان مكانة الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ	١٢٩
الباب الأول: اللفظ، وبيان غلط اللفظية النافية عليه	١٣٠
الباب الثاني: التأويل وتفنيد ادعاء تأويله لصفة الضحك	١٣٨
الباب الثالث: الرد على من اتهمه بالغلو والافراط، وأنه أخرج في كتابه الصحيح لبعض الجهمية والروافض وبيان كذب ادعائهم	١٤٢
الفصل الثامن: تبرئة الإمام الجوزجاني من بدعة الحرورية والنصب	١٤٧
تمهيد: في مكانة الإمام الجوزجاني	١٤٩
الباب الأول: تبرئة الجوزجاني من مذهب الحرورية	١٥١
الباب الثاني: تبرئة الجوزجاني من بدعة النصب	١٥٤
الباب الثالث: قرائن أخرى تنفي عن الجوزجاني النصب	١٦٢

الفهرس العام للموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل التاسع: براءة الإمام الحربي مما يروى عنه أنه قال في قبر معروف «الترياق المجرب»	١٦٩
الفصل العاشر: براءة الإمام الدارقطني من الرفض والأشعرية	١٧٧
تمهيد: منزلة الإمام الدارقطني وسعة علمه	١٧٩
الباب الأول: براءة الإمام الدارقطني من تهمة الرفض	١٨١
الباب الثاني: براءة الإمام الدارقطني من تهمة الأشعرية	١٨٤
الخاتمة	١٨٩
الفهارس العامة	١٩١
١ـ فهرش الآيات	١٩٣
٢ـ فهرس الأحاديث	١٩٤
٣ـ فهرس الآثار	١٩٦
٤ـ فهرس الفوائد العلمية	١٩٧
٥ـ فهرس المصادر والمراجع	٢٠١
٦ـ الفهرس العام للموضوعات	٢١٤